الجـــــمـــهـوريـــــة الجـــزائـــريـــة الشـــعـــبيـــة الـديمـقـراطـــيـــة

وزارة الـــتـــعـــلـيـم الـــعـالي والـــبـحث الـــعـلـمـــي

الـمدرســة الـــعـلـــيـا لإدارة الأعـــمـــال – تلمسان–

دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة حالة قرية القليعة –برج زمورة– ولاية برج بوعريريج

مذكرة لنيل شهادة الماستر في إدارة الأعمال

تخصص: إدارة المؤسسات السياحة والفندقية

من إعداد:

محامدية حسناء

أمام لجنة المناقشة:

الدكتورة: .....مدروس نادية.....رئيسا.

الدكتورة: .....لعوفي فاطمة الزهراء.....مناقشا.

الدكتورة: .....مطعيش فاطمة.....رئيسا.

2025-2024

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء دور السياحة الثقافية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية بقرية القليعة التابعة لبلدية برج زمورة بولاية برج بوعريريج، لما تزخر به من موروث ثقافي ومعماري مهم. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، باستخدام استبيان وُزّع على عينة من السياح والمقيمين قصد رصد آثار السياحة الثقافية على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن السياحة الثقافية تساهم بفعالية في تعزيز البعدين الاجتماعي والبيئي، من خلال الحفاظ على الهوية الثقافية، تقوية التماسك المجتمعي، وتحسين بعض الخدمات البيئية. غير أن مساهمتها في البعد الاقتصادي لا تزال محدودة، وذلك بسبب ضعف الاستثمار، نقص البنية التحتية السياحية، وتهميش التراث كرافعة اقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الدولة لاستراتيجية شاملة لتثمين السياحة الثقافية، خاصة عبر دعم المشاريع المحلية، وتكوين الموارد البشرية، وتحفيز الاستثمار في القرى ذات الإمكانات الثقافية.

الكلمات المفتاحية:

سياحة ثقافية، تنمية مستدامة، القليعة، البعد الاقتصادي، التراث الثقافي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to explore the role of cultural tourism in achieving sustainable development in Algeria, with a specific case study of the village of El-Qalîa (El-Qliâa) in the municipality of Bordj Zemoura, located in the wilaya of Bordj Bou Arréridj. The village was chosen for its rich architectural and cultural heritage. The study adopts a descriptive and analytical approach, using questionnaires distributed to a sample of tourists and local residents to assess the impact of cultural tourism on the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development.

Findings indicate that cultural tourism contributes positively to the social and environmental dimensions by preserving local identity, fostering community cohesion, and improving environmental practices. However, its economic impact remains limited due to insufficient investment, weak tourism infrastructure, and underutilization of heritage assets as economic resources. The study recommends a comprehensive national strategy to enhance cultural tourism through the support of local projects, capacity building, and the promotion of investment in culturally rich rural areas.

Keywords:
Cultural tourism, sustainable development, El-Qalîa, economic dimension, cultural heritage, Algeria.

الإهداء :

إلى من غرَسوا فيّ حبّ العلم، وكانوا لي سندًا وعونًا في كلّ مراحل حياتي...

إلى والديّ العزيزين، شكرًا لدعمكما اللامحدود ودعواتكما الصادقة.

إلى إخوتي وأصدقائي، الذين لم يبخلوا عليّ بكلمة طيّبة أو لحظة مساندة.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى كلّ من كان له أثر في طريقي.

شكر وتقدير

قال تعالى:

"وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ"

سورة إبراهيم، الآية 7

الحمد لله حمدًا يليق بجلاله، لا نهاية لعدده، ولا آخر لأمده، ونسأله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة مطايش فاطمة، على ما قدّمته من توجيه ودعم علمي طيلة مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من قدّم لي يد العون، قريبًا كان أو بعيدًا، ولو بكلمة طيبة أو بدعوة صادقة.

قائمة المحتويات:

ملخص الدراسة: I

الإهداء: II

شكر وتقدير III

قائمة المحتويات: IV

قائمة الجداول: xi

قائمة الأشكال: xii

قائمة الملاحق: xiii

قائمة الاختصارات: xi

المقدمة ..... ز

الفصل الأول الإطار النظري للسياحة الثقافية والتنمية المستدامة 1

تمهيد: 2

المبحث الأول: ماهية السياحة الثقافية 3

المطلب الأول: مفهوم السياحة الثقافية 3

1. مفهوم السياحة: 3

2. مفهوم الثقافة: 4

3. السياحة الثقافية: 5

المطلب الثاني: مكونات وخصائص السياحة الثقافية 7

1. المكونات السياحة الثقافية: 7

2. خصائص السياحة الثقافية: 8

المطلب الثالث: أهمية السياحة الثقافية 11

1. الأهمية الاقتصادية: 11
2.أهمية أخرى: 12
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وركائزها الأساسية 12
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 13
1. المعنى اللغوي للتنمية المستدامة 13
2. المعنى الاصطلاحي للتنمية: 14
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 18
1. الأبعاد الاقتصادية 18
2. البعد الاجتماعي: 19
3. البعد البيئي: 20
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة 22
1. مبادئ التنمية المستدامة 22
2. أهداف التنمية المستدامة: 31
المبحث الثالث: السياحة الثقافية كأحد أشكال التنمية المستدامة 33
المطلب الأول: السياحة الثقافية كمصدر للجذب سياحي وتنمية المستدامة 34
1. الإشارات للثقافة والتراث في "خطة التنمية المستدامة لعام 2030 35
2. المجلس الدولي للآثار والمواقع والتنمية المستدامة 37
المطلب الثاني: التنمية المستدامة والمشاريع الخاصة بالتراث والثقافة 39
1. القضاء على الفقر بشتى أشكاله (مشروع إعادة تأهيل مدينة فاس العتيقة) 39
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة: مشروع المنظر الثقافي مدرجات الأرز في هونغه هاني (Terraces Rice Hani Hong he) 41

3. تحقيق المساواة بني الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 42
4. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة معايير المجلس العالمي للسياحة المستدامة: 46
المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية المستدامة من خلال السياحة الثقافية 48
1. التضخم السكاني غير الرشيد 48
2. عراقيل الصناعة التقليدية: 49
3. ضعف السياحة المحلية: 50
4. غياب الوعي: 51
5. الازمات والمعوقات السياسية: 52
خلاصة الفصل: 54
الفصل الثاني: السياحة الثقافية كألية لتنمية المستدامة في الجزائر 55
تمهيد: 56
المبحث الأول: مقومات السياحة الثقافية في الجزائر 57
المطلب الأول: المواقع الاثرية والتاريخية 57
1. المواقع الأثرية المصنفة عالميا 57
2. بعض المواقع الأثرية المصنفة وطنيا: 61
3. المتاحف الوطنية 63
المطلب الثاني: الفنون والتراث اللامادي 64
1. التراث الثقافي اللامادي المسجل في اليونيسكو 65
2. اللباس والأكلات التقليدية الجزائرية: 66
3. الموسيقى الجزائرية: 71
4. المهرجانات الثقافية المرسمة: 74

المبحث الثاني: أليات حماية السياحة الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة.....75
المطلب الأول: الاليات القانونية لحماية الممتلكات الثقافية 75
1. حماية التراث المادي (الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة): 75
2. الحماية القانونية للممتلكات الثقافية الغير المادية:.....80
المطلب الثاني: العقوبات المقررة في حالة المساس بالممتلكات الثقافية 81
1. عقوبة التصدير والاستيراد الغير قانوني.....81
2. عقوبات البيع أو الاخفاء 81
3. عقوبة التشويه والتخريب 82
4. المخالفات المتعلقة بالإشهار وتنظيم الحفلات والتصوير والأشغال العمومية او الخاصة 82
5. عقوبة عدم التبليغ عن اختفاء ممتلك ثقافي منقول 83
6. عدم التصريح بالمكتشفات الأثرية الفجائية 83
المطلب الثالث: التشريعات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر 84
1. اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899 84
2. اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح 85
3. اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن حظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية 85
4. اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001.....85
5. اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003.....86
المبحث الثالث: السياحة الثقافية في إطار خطة التنمية المستدامة في الجزائر 86
المطلب الأول: الاستراتيجيات الوطنية لتطوير السياحة الثقافية المستدامة.....86
1. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 86
2. استخدام التكنولوجيا الجديدة والابتكارات: 99

المطلب الثاني: دور المؤسسات الثقافية ضمن استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة 101
1. مساهمة المؤسسات الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... 102
2. المؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي:..... 112
المطلب الثالث: معوقات تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير السياحة الثقافية المستدامة 115
1. التحديات التي تعترض تطور السياحة الثقافية: 115
2. ضعف الثقافة السياحية وتراكم المشاكل البيئية 119
3. تدهور الوضع الأمني 123
4. نقص في السياحة الوطنية واتجاه الجزائريين أكثر إلى الخارج: 124
5. معوقات أداء الجماعات المحلية والمشاكل التي تواجه الصناعة التقليدية 125
6. المعيقات المتعلقة مخطط المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (الديناميكيات الخمس) 127
ملخص الفصل..... 132
الفصل الثالث: دراسة التطبيقية دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة التطبيقية ولاية برج بوعريريج – القليعة برج زمورة – 133
تمهيد:..... 134
المبحث الأول: تقديم ولاية برج بوعريريج..... 135
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لولاية برج بوعريريج 135
1. الموقع الفلكي:..... 135
2. الموقع الجغرافي:..... 135
3. الموقع الإداري: 136
المطلب الثاني: تاريخ ولاية برج بوعريريج 137

1. أصل التسمية: 137
2. نبذة تاريخية: 137
المطلب الثالث: أهم الإمكانيات السياحية الموجودة في برج بوعريريج 138
1. سياحة الأعمال: 138
2. السياحة الحموية 138
3. السياحة الطبيعية والمناخية: 139
4. السياحة التاريخية: 141
المبحث الثاني: القليعة برج زمورة 146
المطلب الأول: لمحة عن القليعة 146
1. أصل السكان: 146
2. أصل التسمية: 146
3. مقومات الجذب السياحي في قرية القليعة: 147
المطلب الثاني: تحديات ومعوقات تحقيق الاستدامة في قرية لقليعة 152
1. قصور البنية التحتية ووسائل النقل الداعمة للنشاط السياحي 152
2. العجز في الموارد البشرية المؤهلة لتنشيط السياحة الثقافية 153
3. ضعف الترويج والتسويق السياحي 153
4. محدودية الاستثمارات السياحية في ظل العراقيل القانونية والإدارية 153
5. الطبيعة الجغرافية والمناخية الصعبة للمنطقة 154
المبحث الثالث: دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية برج بوعريريج – القليعة برج زمورة – 154
المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة 154

1. أداة الدراسة: 154

2. ثبات أداة الدراسة وصدقها: 156

3. أدوات التحليل الإحصائي 157

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان 158

1. تحليل البيانات الشخصية للعينة: 159

2. تحليل وتفسير إجابات العينة حسب محاور الدراسة: 161

3. نتائج الدراسة: 171

ملخص الفصل: 176

..... 177

الخاتمة العامة 177

قائمة المراجع 181

قائمة الملاحق 189

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة المساجد العتيقة في الجزائر	61
02	القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية	64
03	الأقطاب السياحية حسب SDAT 2030	90
04	يوضح الاستراتيجية التسويقية للسياحة الجزائرية	95-93
05	نموذج لتطوير السياحة الثقافية	98-97
06	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	155
07	تحليل البيانات الشخصية للعينة	158-157
08	المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على العبارات المكونة لمحور السياحة الثقافية	160-159
09	المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على العبارات المكونة لمحور السياحة الثقافية	163-161
10	معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة والسياحة الثقافية	165
11	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	167-166
12	نتائج تحليل (Anova)	168-167

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد التنمية المستدامة	21
02	الخارطة الإدارية لولاية برج بوعريريج	134
03	أهم الاكلات التقليدية في منطقة لقليعة	149

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مشهد لزاوية القليعة من خارج ومن الداخل	186
02	أدوات النسيج داخل غرف النوم	186
03	الصحن (الفناء).	186
04	نظام ذراع الماء	187
05	قاعة ضيوف نموذجية.	187
06	أشكال الخزائن داخل المطابخ	187
07	تمثل ايكوفان للقمح	188
08	مدخنة تقليدية تُستعمل للتدفئة والطهي	188
09	صور لأزقة قرية القليعة.	188
10	بقايا المعصرة التقليدية	198
11	الاستبيان	198

قائمة الاختصارات:

- **ONT:** Office National du Tourisme – الديوان الوطني للسياحة
- **SDAT:** Schéma Directeur d'Aménagement Touristique – المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
- **ICOMOS:** International Council on Monuments and Sites – المجلس الدولي للمواقع والمعالم الأثرية
- **SCHEP:** Sustainable Cultural Heritage Through Engagement of Local Communities Project – مشروع التراث الثقافي المستدام من خلال إشراك المجتمعات المحلية
- **UNESCO:** United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- **FADES:** Fonds Arabe pour le Développement Économique et Social – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- **IUCN:** International Union for Conservation of Nature – الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
- **ICCROM:** International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property – المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية

المقدمة

المقدمة

برز مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن العشرين، ليحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين، والفاعلين في مجال البيئة، وصناع السياسات. ويُعزى هذا الاهتمام إلى تصاعد حدة المشكلات البيئية التي تهدد استمرارية الحياة على سطح الأرض، وإلى الضغوط المتزايدة على الموارد المتاحة في كل من الدول المتقدمة والنامية. وتُعد التنمية المستدامة نموذجًا تنمويًا يقوم على الرشد والعقلانية، إذ يوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة، وضرورات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقد أصبح العالم اليوم على قناعة تامة بأن التنمية المستدامة، بأبعادها المتعددة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وحتى الثقافية، تمثل الخيار الأنجح لمعالجة قضايا التخلف وضمان استمرارية مقومات الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وفي هذا الإطار، تُواجه الجزائر، على غرار باقي الدول، تحديات كبيرة لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، ما يحتم عليها تبني مقاربة استراتيجية واضحة المعالم لتنفيذ مخرجات مؤتمر قمة الأرض وتحقيق التنمية المستدامة. ويقتضي هذا التوجه تعبئة وتنسيق جهود مختلف الفاعلين الاقتصاديين عبر وضع سياسات عامة، وخطط عمل، وبرامج وطنية تهدف إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد قطعت الجزائر خطوات معتبرة في هذا المجال، إذ صادقت على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية سنة 1993، كما اعتمدت بروتوكول كيوتو سنة 2005، إضافة إلى التزاماتها ضمن عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ. كما التزمت الدولة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للفترة 2000–2015، وانتقلت بعدها إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016–2030.

وتتجلى جدية الجزائر في هذا المسار من خلال مشاركتها الفاعلة في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من آثار التغير المناخي وتعزيز النمو الشامل والمستدام، وذلك عبر تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ذات أهداف واضحة وأبعاد متكاملة.

وفي هذا السياق، تُعد السياحة، لا سيما السياحة الثقافية، من أبرز الآليات التي يمكن أن تعتمدها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية. إذ تُعد السياحة مصدرًا مهمًا للنمو الاقتصادي عالميًا، لما تساهم به من دعم مباشر وغير مباشر للناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، ساهم قطاع السياحة والسفر في عام 2023 بنسبة 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يعادل نحو 9.5 تريليون دولار أمريكي، كما وفر القطاع 27 مليون وظيفة جديدة، ما يعكس تعافيه من تداعيات جائحة كورونا وأهميته الاقتصادية المتزايدة. وتُعتبر المواقع الثقافية والتاريخية من

أبرز عوامل الجذب السياحي، حيث بلغ الإنفاق الدولي على السياحة الثقافية ما يقارب 1.91 تريليون دولار في عام 2019، قبل تفشي الجائحة. كما زادت الإنفاق المحلي على السياحة بنسبة 18.1% في 2023، متجاوزة مستويات عام 2019، مما يدل على اهتمام متزايد بالسياحة الثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، توفر السياحة الثقافية فرصًا اقتصادية كبيرة للدول النامية. فقد أظهرت بعض الاقتصادات الناشئة، مثل إندونيسيا وتركيا والبرازيل، تحسنًا ملحوظًا في البنية التحتية السياحية بفضل الاستثمار في المواقع الطبيعية والثقافية، مما عزز من حصتها في السوق السياحية العالمي، كما أن السياحة الثقافية تشهد اهتمامًا متزايدًا بين الفئات العمرية المختلفة، خصوصًا من جيل الألفية، حيث إن 60% من هذه الفئة تولي أهمية خاصة للتجارب الثقافية الأصيلة أثناء السفر. هذا النمو مدعوم بتزايد الاهتمام بالتواصل مع الجذور الثقافية، وكذلك بالتكنولوجيا التي تسهل استكشاف المواقع التراثية.

اختيار الجزائر للسياحة الثقافية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة يُعتبر خيارًا استراتيجيًا ملائمًا بالنظر إلى الإمكانات الثقافية الغنية والمتنوعة التي تمتلكها البلاد. فالجزائر تزخر بتراث مادي وغير مادي يمثل "المادة الخام" لتطوير السياحة الثقافية كقطاع اقتصادي واعد. في السنوات الأخيرة، شهدت البلاد جهودًا واضحة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال استغلال موروثها الثقافي، سواء عبر تحسين البنية التحتية السياحية أو عبر الترويج لتراثها في الأسواق الدولية.

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على فعاليتها في تطبيق مبادئ الاستدامة. في هذا السياق، يبرز السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

صياغة هذه الإشكالية تهدف إلى تحليل مدى تكامل السياحة الثقافية مع الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة، واستكشاف آليات توظيف التراث الثقافي لتحقيق أهداف التنمية. تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي التنمية المستدامة وما استراتيجيات الجزائر لتحقيقها؟
- ماهي السياحة الثقافية وماهي المقومات الثقافية في الجزائر؟

- ماهي التحديات التي تواجه الجزائر اثناء استخدام السياحة الثقافية كأحد أشكال التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- السياحة الثقافية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ضعف تثمين التراث الثقافي والبنى التحتية يحد من مساهمة السياحة الثقافية في التنمية المستدامة بالجزائر.

الهدف من دراسة موضوع:

- تسليط الضوء على الإمكانات الثقافية والتراثية التي تمتلكها الجزائر، وتحليل كيفية استثمارها في تعزيز التنمية المستدامة.
- تهدف الدراسة إلى استكشاف دور السياحة الثقافية في دعم الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الصناعات الحرفية والإبداعية، وجذب الاستثمارات، بالإضافة إلى مساهمتها في الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية. كما تسعى إلى إبراز تأثير السياحة الثقافية في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال إشراك المجتمعات المحلية في الأنشطة السياحية، وتحفيزهم على الحفاظ على التراث.
- تركز الدراسة أيضا على تقييم مدى مساهمة السياحة الثقافية في حماية الموارد الطبيعية والتراثية من التدهور، عبر اعتماد ممارسات بيئية مستدامة وإعادة تأهيل المواقع الأثرية.
- ومن جهة أخرى، تهدف إلى التعرف على التحديات التي تواجه السياحة الثقافية في الجزائر، مثل نقص الترويج، وضعف البنية التحتية واقتراح حلول واستراتيجيات فعالة لتحسين القطاع السياحي. في المجمل، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لدعم السياحة الثقافية كأداة للتنمية المستدامة، مع التركيز على التوازن بين الاستفادة الاقتصادية والمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للأجيال القادمة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة، ثم وصفها وتحليلها لاستنباط دلالتها ومعنيها. ولأنه يجمع بين وصف الظاهرة المدروسة وتحليل علاقاتها وتأثيراتها على المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. تعتمد هذه المنهجية بشكل أساسي على جمع البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة، سواء كانت أولية مثل الاستبيانات والمقابلات مع السياح والمسؤولين في قطاع السياحة، أو ثانوية مثل التقارير الرسمية، الدراسات السابقة، والمنشورات الأكاديمية. بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام أدوات إحصائية لتوضيح النتائج واستخلاص الاستنتاجات الدقيقة التي تدعم فرضيات البحث.

ولتعزيز قوة التحليل، سنستخدم دراسة الحالة، وهي منهجية تُركز على تحليل مثال عملي يُبرز دور السياحة الثقافية في التنمية المستدامة. سنقوم بدراسة قرية قليعة – برج زمورة –الواقعة برج بوعريريج كنموذج.

أسباب اختيار الموضوع:

- الإمكانات الثقافية للجزائر :التراث الثقافي الغني والمتنوع الذي يشمل المواقع الأثرية والموروث غير المادي.
- إبراز الفرص غير المستغلة :الحاجة إلى دراسة الإمكانيات الكامنة التي يمكن أن توفرها السياحة الثقافية.
- المواءمة مع الأهداف العالمية :ارتباط الموضوع بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- الصلة القوية بالتخصص وتوفر الرغبة في دراسة الموضوع

دراسات سابقة:

- **دراسة د. صارة بلال (2022)** مقالة في مجلة المنبر التراث الاثري المجلد 11، العدد 01 تحت عنوان:

التراث الثقافي ودوره في تحقيق سياحة مستدامة بالجزائر – قصر تماسين نموذجا –

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد القصور المعمارية البارزة في المناطق الجنوبية للجزائر، بوصفه تجسيدًا مميزًا للإرث المعماري التقليدي، ومعبّرًا عن الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي. وتُعنى الدراسة باستكشاف الإمكانات السياحية التي يزخر بها هذا المعلم العمراني، مع التركيز على إسهامه المحتمل في ترقية السياحة الثقافية كأحد محركات التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تسعى إلى تحليل عناصر الجذب السياحي التي يتمتع بها القصر، واقتراح آليات واستراتيجيات تنموية من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة على المستوى المحلي، مع مراعاة متطلبات الحفاظ على البيئة، وصون التنوع البيولوجي، وحماية الموروث الثقافي والمعماري.

ومن أبرز نتائج الدراسة، أن قصر تماسين يمتلك مقومات قوية تؤهله ليكون قطبًا للسياحة الثقافية المستدامة، خاصة من حيث تكامله بين الخصائص المعمارية الأصيلة والقيم التراثية المحلية، ما يستدعي تدخلاً مؤسساتيًا مدروسًا لتثمينه وترويجه سياحيًا.

- **دراسة خليفة رحماني (2023)** أطروحة دكتوراه بجامعة تيزي وزو تحت عنوان:

التنمية السياحية المستدامة بين مقومات الثقافة التنظيمية ومتطلبات البيئة المجتمعية.

تستهدف هذه الدراسة تقييم حالة التنمية السياحية المستدامة في الجزائر عبر تحليل العوامل المؤثرة في الثقافة التنظيمية والبيئة المجتمعية. وتسلط الدراسة الضوء على البيانات المتعلقة بقطاع السياحة وطرق تحسينه، مستندةً إلى تجارب دول متقدمة في المجال، مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية لكل منطقة مثل التقاليد والقيم المحلية. كما تناقش الدراسة أهمية العناصر التنظيمية، من قبيل الثقة والعدالة وروح الجماعة، في دعم تنفيذ خطط تنموية شاملة تضمن تطوير قطاع السياحة وتحويله إلى رافد رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين قوة الثقافة التنظيمية وقدرة المؤسسات السياحية على التكيف مع متطلبات المجتمع المحلي، مما يعزز فرص نجاح استراتيجيات التنمية السياحية المستدامة، خاصة في البيئات الريفية والمناطق ذات الحساسية الثقافية.

- **دراسة أ. د/ إسماعيل علال (2021)** مقال في مجلة التراث والصميم المجلد الأول العدد الثالث تحت عنوان:

دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر موقع أشير ورابيدوم نموذجا.

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور المحوري للتراث الثقافي المادي واللامادي في تحقيق التنمية المستدامة ضمن القطاع السياحي. يُنظر إلى التراث كعنصر أساسي في الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الأدوار الاجتماعية، بالإضافة إلى دعمه للتنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في تحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية. كما يُعتبر التراث الثقافي مورداً استراتيجياً للصناعة السياحية، حيث يسهم بشكل فاعل في زيادة الإيرادات وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن استغلال المواقع التراثية مثل أشير ورابيدوم بطريقة مدروسة، ساهم فعليًا في رفع الوعي المجتمعي بأهمية حماية الموروث، وأدى إلى تحسين مؤشرات التنمية المحلية، لا سيما في مجال خلق فرص العمل المرتبطة بالسياحة.

- **دراسة د/حاج عبد الحفيظ نسرين (2023)** مقال في مجلة القانون وعلوم البيئة المجلد 02، العدد01 تحت عنوان:

أهمية حماية التراث الثقافي اللامادي في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة تتناول أهمية التراث الثقافي غير المادي ودوره في الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات في ظل العولمة. كما تبرز قيمة هذا التراث باعتباره رصيدًا معرفيًا وممارسات مجتمعية متوارثة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر مختلف المجالات، مثل الاقتصاد، البيئة، والمجال السياحي. تُظهر الدراسة العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين التنمية المستدامة والتراث الثقافي غير المادي، مع التركيز على استثماره كوسيلة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بيّنت النتائج أن حماية التراث غير المادي وتعزيزه في السياسات الثقافية والسياحية من شأنه دعم المجتمعات المحلية وتعزيز قدراتها الذاتية في مجالات الاقتصاد الأخضر والسياحة المجتمعية، مع تقليص مظاهر التهميش الثقافي والاجتماعي.

الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة:

رغم تعدد الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السياحة الثقافية والتنمية المستدامة، إلا أن الدراسة الحالية تميّزت عنها من عدة جوانب. فمن حيث النطاق الجغرافي، ركزت هذه الدراسة على منطقة محلية محددة، وهي قرية القليعة ببلدية برج زمورة، ولاية برج بوعريريج، والتي لم تحظَ باهتمام كافٍ في البحوث السابقة، على خلاف العديد من الدراسات التي ركزت على مناطق سياحية مشهورة مثل تيمقاد، غرداية أو تلمسان. أما من حيث المنهجية، فقد جمعت الدراسة بين المقاربة النظرية والتحليل الميداني، مستندة إلى استبيانات موزعة على كل من السياح والمقيمين المحليين، ما أتاح فهماً أكثر شمولية وواقعية للظاهرة المدروسة، خلافًا لبعض البحوث التي اقتصرت على البيانات الثانوية أو على رأي الفاعلين الرسميين فقط.

وتتميّز الدراسة كذلك بتركيزها المتوازن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، ومحاولة قياس أثر السياحة الثقافية على كل بعد منها، في حين أن أغلب الدراسات السابقة اكتفت بمعالجة بُعد واحد أو بُعدين فقط. كما أن الدراسة الحالية قدّمت توصيات عملية موجّهة لصانعي القرار، مع التركيز على أهمية تفعيل البعد الاقتصادي للسياحة الثقافية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، تثمين الحرف والصناعات التقليدية، وتنمية السياحة الريفية، وهي جوانب غالبًا ما تم تهميشها في الدراسات السابقة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في قرية القليعة التابعة لبلدية برج زمورة بولاية برج بوعريريج، وهي منطقة تمتاز بتراث معماري وثقافي غني، ما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة واقع السياحة الثقافية وأثرها على أبعاد التنمية المستدامة.

الحدود الزمانية: امتدت الدراسة على مدار أربع أشهر، من شهر فيفري إلى شهر ماي 2025، وهي الفترة التي تم خلالها جمع المعطيات الميدانية من خلال الاستبيانات وتحليلها، إلى جانب الإعداد النظري للبحث.

الفصل الأول الإطار النظري للسياحة الثقافية والتنمية المستدامة

تمهيد:

شهد النشاط السياحي خلال السنوات الأخيرة تحوّلاً ملحوظًا في دوره ومكانته، حيث أصبح يُعد من القطاعات الحيوية ذات البعد الاستراتيجي التنموي في العديد من الدول. ويُعزى هذا التحول إلى الطابع الديناميكي لهذا القطاع، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، إذ يُمثل السياحة وسيلة فعّالة للتبادل والتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية، ما يجعل منها أداة لتعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب والمجتمعات.

وتُعتبر السياحة الثقافية من بين أبرز أنماط السياحة التي تُمثل منهجًا فعالًا لتحقيق مبادئ الاستدامة، وهي المبادئ التي أصبحت تُشكل الأساس الذي ترتكز عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية. وتتميز السياحة الثقافية بعوائدها المتنوعة، سواء المادية منها أو المعنوية، إذ تُحقق أرباحًا مباشرة للمؤسسات السياحية، كما تُسهم في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية أوسع تعود بالنفع على الدولة والأفراد على حد سواء.

وقد أدى انتقال المؤسسات السياحية من نمط "التنمية السياحية التقليدية" إلى "التنمية السياحية المستدامة" إلى تحسينات ملموسة في مختلف الجوانب، لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن دعم الصناعة السياحية ذاتها، مما عزز من قدرتها على المنافسة والاستدامة على المدى الطويل.

من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على الاطار المفاهيمي للسياحة الثقافية حيث سنتطرق الى مفهوم السياحة الثقافية و خصائصها واهمتها في المبحث الاول ، ثم بعد ذلك سوف نتطرق الى الاطار المفاهيمي لتنمية المستدامة وركائزها الأساسية وكل من ابعادها وأهدافها في المبحث الثاني ،بعد ذلك سنحاول ان نبين كيف للسياحة الثقافية ان تكون أحد أشكال التنمية المستدامة وماهي اهم المشاريع المتعلقة بالتراث الثقافي التي حققت من خلالها التنمية المستدامة و اهم العراقيل التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة من خلال السياحة الثقافية.

المبحث الأول: ماهية السياحة الثقافية

تعد السياحة الثقافية من اهم أشكال السياحة، وشكل مفهومها موضوع لعدة دراسات تحاول الإجابة عن ماهية هذا النوع من السياحة، حيث يعتبر مفهومها مفهوما معقدا ومركبا يحمل معاني مختلفة.

وسوف نتناول ماهية السياحة الثقافية من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياحة الثقافية

من أجل تحديد مفهوم السياحة الثقافية بشكل واضح من الضروري أولاً أن يكون هناك فهم أساسي لتعريف كل من الثقافة والسياحة، حيث ان التعرف على مفهومي الثقافة والسياحة بشكل منفصل يعد شرطا أساسيا لتعريف السياحة الثقافية.

1. مفهوم السياحة:

- **كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Guyer Freule) عام 1905م بوصفها** :" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و هي ثمرة تقدم وسائل النقل."[1]
- تُعرّف **منظمة السياحة العالمية (UNWTO)** التابعة للأمم المتحدة السياحة على أنها نشاط يشمل السفر والإقامة المؤقتة، إضافة إلى مختلف الخدمات المرتبطة بهذا النشاط. ويُعرف السائح بأنه الفرد الذي ينتقل لمسافة لا تقل عن ثمانين كيلومترًا من مقر إقامته الدائمة، بهدف السياحة. وتُعد السياحة نشاطًا إنسانيًا يتضمن تنقّل الأفراد أو إقامتهم المؤقتة في أماكن خارج مناطقهم الأصلية، سواء داخل حدود بلدانهم أو خارجها، وذلك لأغراض متعددة، أبرزها الترفيه الذهني والجسدي. ويتأثر هذا النشاط بجملة من العوامل المتداخلة، من بينها وسائل النقل، ومستوى دخل الفرد، ودرجة ثقافته وتحضّره، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي، والبيئة الطبيعية، ومدى توفر المقومات والمعالم السياحية.

[1] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة. مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنضمات والحكومات جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 571

- السياحة عبارة عن تجوال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان أخر، وهذا يعتبر سياحة عالمية، أو الانتقال في البلد نفسه أي سياحة داخلية لمدة يجب ألا تقل عن 24 ساعة. قد تكون لأغراض ثقافية أو دينية أو رياضية أو اجتماعية أو أعمال ... الخ.[1]

من خلال التعاريف السابقة يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الآخر بإخلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب ولكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة وليس للعمل، وأنها يجب ألا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة ولا تكون لأقل من 24 ساعة.

2. مفهوم الثقافة:

الثقافة مفهوم معقد للغاية لها مئات التعريفات، وقد كان هذا مدعاة للاختلاف بين العلماء في تعريف ماهية الثقافة فمن العلماء من استخدمها ليصف سلوكا لطبقة اجتماعية معينة، واستخدمها البعض الآخر ليعبر عن طاقة المجتمع على الخلق والإبداع، واستخدمه فريق ثالث للتعبير عن مستوى تعليمي أو ثقافي معين، ومن العلماء من اعتبر الثقافة مرادف لمفهوم الحضارة (civilisation).

- اتفق معظم علماء الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على مفهوم موحد نسبيًا للثقافة، حيث تبنوا التعريف الذي قدّمه إدوارد تايلور ((Edward Tylor، والذي يُعد من أوائل التعاريف الشاملة لهذا المفهوم. وعرّف تايلور الثقافة أو الحضارة بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات، والفنون، والأخلاق، والعادات، والقانون، وكل المقدرات والعناصر الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوًا في مجتمع." ويُعتبر هذا التعريف من الأسس المرجعية التي شكلت فهمًا مبكرًا للثقافة بوصفها ظاهرة إنسانية شاملة، ترتبط بجميع جوانب الحياة الاجتماعية والفكرية.[2]

[1] احمد محمود مقابلة صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2007، ص 24

[2] دنشلي مصطفى، مقدمة إلى علم الاجتماع العام مكتبة الفقيه، بيروت. 2002.

- يرى هو فستاد (Hofstede) أن الثقافة هي البرمجة الجماعية للعقل الذي يمكنه أن يميز أعضاء إحدى المجموعات البشرية عن المجموعات الأخرى.[1] فمصطلح الثقافة يستعمل بشكل جماعي ليشير إلى مجموعة من الاتجاهات أو المعتقدات والقيم التي تتناسب مع الظروف والبيئة المتغيرة.
- ومن التعريفات ذات النزعة المثالية بأبعاد جديدة هو تعريف كروبير وكلوكهون، اللذان يعدان من أبرز رواد الاتجاه التجريدي في تعريف الثقافة، فبعد تحليلهما لأكثر من (160) تعريفا كتبت باللغة الإنجليزية قدمها علماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والطب النفسي وغيرهم؛ أمكنهم تصنيف التعريفات وفقاً لاهتماماتها الرئيسية، فهناك تعريفات اهتمت بالحصر والوصف، وأخرى تاريخية، وثالثة معيارية، ورابعة ذات طابع نفسي، وخامسة بنائية، وأخيرة تطورية. وقد أكدا أن الثقافة هي: "نسق تاريخي مستمد من الأساليب الظاهرة والكامنة للحياة، التي يشارك فيها كل أعضاء الجماعة أو بعضهم"[2]

وقد استعملت الثقافة في العصر الحديث للدلالة على الرقي الفكري والاجتماعي والحضاري. ولهذا، يعتقد معظم علماء الأنثروبولوجيا أن الحضارة ما هي إلا مجرد نوع خاص من الثقافة، أو بالأحرى شكل معقد من أشكال الثقافة يتضمن العلوم والفنون والتراث والمهارات والاتجاهات التي ينتجها المجتمع وتشكل الأسلوب السائد في الحياة.

3. السياحة الثقافية:

مفهوم السياحة الثقافية: كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني على غرار المعالم التاريخية والدينية أو تراث روحي على غرار التقاليد والعادات الوطنية والمحلية.[3] والسياحة الثقافية هي تجسيد فعلي للبعد الإنساني والاجتماعي الذي يتمثل في معرفة ثقافات أخرى مختلفة عن ثقافة السائح.

---

[1] – Hofstede, Geert & Gert Jan Hofstede, Cultures & organizations: software of the mind, Mc Graw–¹ Hill, Inc, New York, 2005, p.4

[2] د. محمد عاطف وصفي، قاموس علم الاجتماع، ص (97) – (98)

[3] الجريدة الرسمية، العدد 11، فيفري 2003، ص 5

ويمكن أيضا تعريف السياحة الثقافية على أنها: " ذلك النوع من السياحة الذي يهدف إلى تعريف روادها المحليين والأجانب بالتراث المادي واللامادي وأيضا بالمنجز الثقافي والحضاري لشعب من الشعوب، من خلال تحويله إلى منتوج قابل للترويج والتسويق شأنه في ذلك شأن أي منتوج آخر صناعي أو تجاري يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مساهمته في التواصل الحضاري بكل مستوياته الإقليمية والجهوية والدولية، ويكون الباعث إليها الرغبة في الاطلاع على المستوى الثقافي الذي بلغته الدولة المضيفة والذي يتمثل في ما تحظى به من مخزون ثقافي مادي مثل المباني الأثرية والمدارس العتيقة والمتاحف والمكتبات والأبواب التاريخية والأسوار والقصبات والقلاع والحصون ذات الطابع العسكري، إضافة إلى التراث اللامادي المتمثل في الموروث الشفاهي والفنون الشعبية وفنون الأزياء والطبخ والمواسم الدينية والفنية، كما أن مفهوم السياحة الثقافية لا يقتصر على الإرث التاريخي، بل يضم إلى جانب ذلك كل المكونات الثقافية الحديثة من مؤتمرات متعددة الاختصاصات وندوات علمية، ولقاءات ثقافية ومعارض حرفية وصناعية ومختلف الاسهامات ذات الصلة بالنشاط السياحي الثقافي .[1]

وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالبا ما تكون دائمة إذا ما توفرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم. وفي بيئة تشجع السائحين على زيارة المواقع التاريخية والمراكز الأثرية والحدائق والمناطق والأبنية التاريخية والنصب والظواهر التاريخية الخاصة. والمنجزات كالجسور والمناطق الصناعية وإحياء المناسبات التاريخية وأنماط الحياة السائدة، كذلك هناك أنشطة متعلقة بأوجه أخرى من التراث الثقافي كالرقص والموسيقى والثياب التقليدية والطعام المحلي، وطراز العمارة التقليدية المدني والريفي وعرض الفنون في مسرح متاح للسائحين، وإقامة مناسبات واحتفالات وإنتاج وبيع الصناعات التقليدية ومنتجات المهن اليدوية وتنظيم جولات للمناطق الطبيعية والريف.

[1] إيسيسكو، استراتيجية تنمية السياحة الثقافية في العالم الإسلامي مقال منشور على موقع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة https://www.icesco.org/%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%82%d8%a7%d9%81%d8%a9 تاريخ التصفح 03\16 2:17 ص 11

المطلب الثاني: مكونات وخصائص السياحة الثقافية

1. المكونات السياحة الثقافية:

يعد التراث هو المكون الأساسي للسياحة الثقافية فهو موضوعها وقاعدتها التي تجذب إليها السائح الذي يرغب في إثراء معلوماته الحضارية وتلبية حاجاته الثقافية والتراث يمكن حصره في التراث المادي الذي يتمثل في المباني الأثرية وما تكشفه الحفريات وتضمه المتاحف، وتراق فكري يتمثل فيما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين كانوا شهودا على عصورهم ومبدعين من خلالها، كما يوجد التراث الاجتماعي الذي يتمثل في قواعد السلوك والعادات المجتمعية والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية.

وقد عرفته الجامعة العربية التي تضم أعضاء من الدول العربية المذكورة سابقا أعقاب مؤتمر وزراء الثقافة العرب في بغداد عام 1981، على أن الممتلك الثقافي في بابه الأول تحت مسمى "الآثار" بقوله (يعتبر اثرا أي شيء خلفته الحضارات، وتركته الأجيال السابقة، مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ذلك عقارا ثابتا أو منقولا يتصل بالفنون أو العلوم أو الأدب أو الأخلاق أو العقائد أو الحيات اليومية أو الأحداث العامة وغيرها، مما يرجع تاريخه الى مائتي سنة مضت متى كانت له قيمة فنية أو تاريخية.) [1]

حددت منظمة اليونسكو التراث الثقافي في العناصر التالية :[2]

-**الآثار** : تشمل جميع الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني وجميع العناصر والتكوينات ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموع المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن.

-**المجمعات** : مجموع المباني المنعزلة أو المتصلة بسبب اندماجها أو تناسقها في منظر طبيعي له قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

[1] علي خليل اسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي: (دراسة تطبيقية مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 1999 ص 244

[2] منظمة اليونسكو، النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي، 1972، نشره 2005.

-**المواقع** : هي أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة وأيضا المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة استثنائية من الوجهة التاريخية أو الجمالية.

ما يمكن قوله هو أن التراث يمثل هوية الشعوب وخصوصيتها الثقافية وتطورها الثقافي والفكري مع إبراز الجانب الجمالي والإبداعي للإنسان، فالسياحة الثقافية قائمة على أساس التراث بشقيه المادي وغير المادي اذ يمثل التراث الأدبي والاجتماعي والموسيقى مادة ثقافية سياحية معبرة عن واقع المجتمعات وهذا بتفعيل مسرحيات وحفلات موسيقية وعروض كشفية في الأماكن التاريخية والأثرية، كما تعد المعارض انعكاسا لصور المواقع السياحية نتيجة خلق تفاعل مع المشاهد الذي يقرر السفر بناء على قناعاته وقيمه ، تكون إقامة المعارض الخاصة بالحرف والصناعات اليدوية ومعارض الفنون التشكيلية وكذا معارض الأزياء والمأكولات الشعبية و هذا ما يمثل المرأة العاكسة للتعريف بالتراث الثقافي، إضافة إلى ذلك تعد المشاركة في المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية وحضور المهرجانات التاريخية والأعياد الدينية والذكريات الشعبية الفلكلورية والفنية وكذا زيارات الوفود والزيارات الجماعية ، كلها تظاهرات تشكل مصدر ترويج ودعاية السياحة البلد، فالعلاقة بين السياحة والتراث هي علاقة تلازم.

كما يُمكن التطرق إلى مفهوم "الثقافة السياحية" كما ورد لدى مارك لابلونت (Mark Laplante) في كتابه المعنون بـ التجربة السياحية، حيث يرى أن الثقافة السياحية تمثل جزءًا من الثقافة الفردية ضمن المجتمع الصناعي. ويُطلق لابلونت على هذا النوع من الثقافة اسم "الثقافة العضوية"، وهي تتضمن مجموع المجالات التي يمكن تصنيفها ضمن ثقافات فرعية، مثلما يُشار إلى "الثقافة الطبية" أو "الثقافة العلمية" أو "الثقافة الدينية"، وغيرها. وبهذا المفهوم، تُعد الثقافة السياحية إطارًا معرفيًا وسلوكيًا يُكتسب من خلال التفاعل مع الظواهر السياحية، ويؤثر في كيفية إدراك الفرد للتجربة السياحية وممارسته لها.[1]

2. خصائص السياحة الثقافية:

للسياحة الثقافية عدة مميزات وخصائص تتمثل فيما يلي:[2]

[1] Mark la plante ; ph en sociologie en département d'étude urbaine touristique du Québec de Montréal

[2] .(2025, January) .2thar خصائص السياحة الثقافية – فهم جوانبها وأثرها على المجتمعات والاقتصاد

1.2 التركيز على التراث الثقافي والتاريخي:

السياحة الثقافية تركز بشكل رئيسي على المعالم الثقافية والتاريخية التي تشكل هوية المجتمعات. يتجه السياح الذين يمارسون هذا النوع من السياحة إلى زيارة الأماكن التاريخية مثل المعابد القديمة، والمواقع الأثرية، والمباني التي تحمل طابعا ثقافيا فريدًا. إضافة إلى ذلك، تشمل السياحة الثقافية زيارة المتاحف والمعارض التي تعرض القطع الأثرية والفنون التي تمثل تاريخ الحضارات والشعوب المختلفة. هذه الأنشطة لا تساعد فقط في الحفاظ على التراث الثقافي، بل تعزز أيضا من التفاعل الإنساني وتبادل المعرفة بين الثقافات.

2.2 الاستدامة وحفظ التراث الثقافي:

السياحة الثقافية لا تقتصر على الترفيه فقط، بل تهتم أيضا بالحفاظ على التراث الثقافي وحمايته من التدهور. يزداد الاهتمام بتحقيق توازن بين استقطاب السياح والحفاظ على المواقع التراثية، ما يسهم في حماية هذه المواقع من التدمير بسبب الزيادة المفرطة في أعداد الزوار. تعمل العديد من الدول على وضع استراتيجيات إدارة خاصة لضمان استدامة السياحة الثقافية، من خلال تحديد عدد الزوار المسموح لهم بالدخول إلى المواقع الحساسة، بالإضافة إلى فرض قيود على النشاطات التي يمكن للسياح القيام بها لضمان عدم تأثر المواقع التاريخية بشكل سلبي.

3.2 التفاعل بين السياح والمجتمعات المحلية:

واحدة من الخصائص المميزة للسياحة الثقافية هي التفاعل المباشر بين السياح والمجتمعات المحلية. يتيح هذا التفاعل فرصا تعليمية للأفراد من كلا الطرفين لفهم ثقافات بعضهم البعض بشكل أعمق. على سبيل المثال، قد يشهد السياح في بعض المهرجانات الثقافية المحلية عروضا لفنون مثل الرقص التقليدي أو الموسيقى المحلية، ما يوفر لهم تجربة غامرة تجعلهم يشعرون بأنهم جزء من الثقافة المحلية. في المقابل، يتعرف المواطنون على الثقافات الأخرى من خلال اللقاءات اليومية مع السياح.

4.2 التعليم والتعلم:

السياحة الثقافية تتميز أيضا بأنها توفر فرصا تعليمية غير تقليدية. عندما يزور السياح المتاحف والمعارض الفنية والمواقع الأثرية. يحصلون على تجربة تعليمية غنية عن تاريخ وحضارة المكان. يمكن للسياح تعلم الكثير

عن الحضارات القديمة من خلال المعروضات التي تروي قصصا تاريخية عن الشعوب التي عاشت هناك. كما توفر ورش العمل الثقافية والفنية فرصا للتفاعل المباشر مع الفنانين المحليين وتعلم الحرف التقليدية، مما يساهم في تعزيز الوعي الثقافي والسياحي على حد سواء[1].

5.2 التنوع الثقافي والتجربة الغامرة:

السياحة الثقافية تتيح للسياح فرصة فريدة لاكتشاف تنوع الثقافات حول العالم. تختلف الأنشطة الثقافية حسب المنطقة، حيث يمكن للسياح تجربة مهرجانات موسيقية عروض مسرحية، واحتفالات دينية، إلى جانب زيارة المواقع التاريخية. هذا التنوع يتيح للسياح التمتع بتجربة غامرة تعكس تنوع الأفكار والأنماط الحياتية في مختلف المجتمعات. وتجعل هذه الأنشطة السياحية الزوار يشعرون وكأنهم جزء من التجربة الثقافية، مما يعزز من تجربة السفر بشكل عام.

يمكن نوجزها هذه الخصائص فيما يلي:

- ✓ استقطاب أعداد كبيرة من السياح.
- ✓ الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ النهوض بالتراث وإحيائه والمحافظة عليه.
- ✓ التوفيق بين رغبات السائح في توفير الراحة له، وجلب اهتمامه من أجل اكتشاف التراث وتساهم في تطوير الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1] الشيباني، خضر .**(2018)** .بين إشكالية التأصيل وواقع التفعيل: قراءة في حال الثقافة العلمية العربية. في *تأليف الابتكار أو الاندثار: البحث العلمي العربي، واقعه، تحدياته، وآفاقه*. التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، بيروت: دار مؤسسة الفكر العربي. ص 205.

[2] خلف بوجمعة عمروش تومية، مداخلة: (السياحة الثقافية في الجزائر الإمكانيات والاستراتيجيات)، ص 06.

المطلب الثالث: أهمية السياحة الثقافية

1. الأهمية الاقتصادية:

بالتركيز على أهمية السياحة الثقافية يمكن القول أن كل من التراث الثقافي والطبيعي والفعاليات الثقافية المعاصرة من اهم معالم الجذب السياحي، ولذا فإن السياحة تستفيد من العوائد الاقتصادية للتراث وفي المقابل فإن ما يعود من السياحة سيعزز أعمال الحماية من خلال توفير التمويل اللازم وتثقيف المجتمعات بأهمية التراث ودعم السياسات، وبعد التراث الثقافي قطاعا رئيسيا من قطاعات الاقتصاد الوطني والاقليمي ويمكن اعتباره عاملا أساسيا للتنمية إذا تمت ادارته بصورة جيدة،[1] حيث تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الوظائف. في عام 2023، ساهم قطاع السياحة والسفر بنسبة 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يعادل حوالي 9.5 تريليون دولار أمريكي، كما أضاف القطاع 27 مليون وظيفة جديدة، وهو ما يعكس أهميته الاقتصادية .[2]

– في عام 2024، قدّر سوق السياحة الثقافية بمليارات الدولارات عالميًا، مع توقعات نمو سنوي بنسبة تزيد عن 5%. هذا النمو يُعزى إلى الطلب المتزايد على التجارب الأصيلة والتكنولوجيا التي تسهّل التخطيط لهذه الرحلات.

– تدفع السياحة الى مزيد من إقامة بنى أساسية ومنشآت سياحية تؤدي إلى اعمار البلاد.

– تدفق السياح بأعداد كبيرة وباستمرار يحقق ارادات مادية وأخرى معنوية متأتية من التماس الثقافي بين الوافدين والسكان المحليين هؤلاء الذين سيستفيدون من وعي وثقافة اضافية عالمية.[3]

[1] ساقني عبد الجليل، وساقني محمد .(2019) .مساهمة السياحة الثقافية في الترويح عن النفس .*مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 5، العدد 2، ص 109

[2] المجلس العالمي للسفر والسياحة. (2024). مركز أبحاث المجلس العالمي للسفر والسياحة. تم التصفح في 16\03\2025 https://researchhub.wttc.org/product/world-economic-impact-report

[3] غرايبة، مصطفى خليف (2012) السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الالكتروني ص 147-148

2.أهمية أخرى:

تتمثل في ما يلي :[1]

- تلاقي الشعوب والحضارات يطور العادات والتقاليد للمناطق الريفية مع صيانتها والمحافظة عليها قبل كل شيء.
- تساعد السياحة الثقافية في حماية وتطوير الصناعة الحرفية التقليدية مثل المنتجات الخشبية والطينية والجلدية والطعام الشعبي ... الخ هذا الذي يحتم إقامة معارض وأماكن بيع هذه التحف والتذكارات.
- تدفع السياحة الثقافية الى الاهتمام أكثر بصيانة وترميم الآثار والحفاظ عليها، هذا الذي يتطلب مختصين وهؤلاء يتخرجون من معاهد وجامعات أعدت خصيصا لهذا الغرض.
- تقود السياحة أيضا للحفاظ على الطابع العمراني لبعض المباني الهندسية والأحياء الشعبية العتيقة مثل القصور والقصبات.
- الاستثمار في الفنون الشعبية الفلكلورية والحفاظ على الازياء والتقاليد ونمط الحياة.
- تعتبر السياحة الثقافية إحدى أهم الوسائل التي تمكن الشعوب من إبراز مكوناتها الحضارية والتعريف بها وتقديم مكوناتها الثقافية القديمة الأثرية منها أو الحديثة، بما يعمل على تكوين صورة إيجابية عنها ويجعلها محط اهتمام الأمم والشعوب الأخرى وإعجابهم[2] فيتعرف السائح على العادات الاجتماعية للسكان وأزيائهم وموروثهم الشعبي في المناسبات والحفلات ويتعرف على الحرف والصناعة التقليدية المحلية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية من خلال اكتشاف التراث الأثري مثل القصور والمرافق العامة.[3]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وركائزها الأساسية

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي طورت الفكر التنموي، حيث تم أخذ البيئة بعين الاعتبار خلال العملية التنموية، وذلك من أجل حث المجتمع الدولي على ضرورة حماية البيئة والمحافظة على

[1] ساقني عبد الجليل، وساقني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] Alain. (M), Pierre (B), (2002), Le Tourisme dans le Monde, Bréal France 24

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المادة 3، فيفري 2003 ص 5

الثروات الطبيعية من أجل الأجيال القادمة من خلال زيادة الوعي بالمشاكل البيئية. وخلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وكذا مبادئها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

1. المعنى اللغوي للتنمية المستدامة

يعود أصل لفظ "Sustainable" في اللغة الإنجليزية إلى علم الإيكولوجيا للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية المعرضة لتغيرات هيكلية تؤدي بدورها إلى تغير خصائصها وعناصرها والعلاقات التي تربط بين هذه العناصر، أما بالنسبة للتنمية فإنها توظف لفظ الاستدامة للتعبير عن العلاقة بين علم الاقتصاد "Economy" وعلم البيئة "Ecology " باعتبارهما مشتقان من ذات الأصل الإغريقي، فالجذر " Eco "يعني البيت أو المنزل ومعنى "Ecology " دراسة مكونات البيت، أما " Economy" فتعني إدارة مكوناته، والبيت يمتد ليدل على المدينة أو الإقليم أو حتى الكرة الأرضية .[1]

الفعل "استدام" في اللغة العربية جذره دوم ، وله عدة معاني من بينها: الثاني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه [2]، فالتنمية تتطلب التأني في رسم سياستها واستمرار مشاريعها وآثارها، كما تتطلب المواظبة في تنفيذ برامجها من أجل المحافظة على مكتسباتها [3] ، وقد اختلف الفقهاء العرب في ترجمة عبارة " Sustainable development " فمنهم من قال بأنها "التنمية المستدامة، ومنهم من قال بأنها "التنمية المستديمة"، جاءت الأولى بصيغة اسم مفعول لتدل على الفعل ومن وقع عليه الفعل، بمعنى أن ديمومة التنمية مردها إلى عوامل خارجية، أما التنمية المستديمة فجاءت بصيغة اسم فاعل للدلالة على

[1] Schley S. and Laur. JOE, The sustainability CHALENGE, Pegasus Communications, Inc., Cambridge, 1997, P. 1.

[2] ابن منظور، م. ب. م. (2025). لسان العرب (فهرس حرف الدال، "دوم"). المكتبة الشاملة. تم الاسترجاع في 18 مارس 2025، من https://shamela.ws/book/1687

[3] غنيم، عُثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة أحمد .(2014) .*التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها* (الطبعة الثانية). عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص 23

الفعل وفاعله، بمعنى أن ديمومة التنمية عائدة إلى قوى ذاتية دافعة نابعة من التنمية في حد ذاتها، وكلا المصطلحين يعبران عن ظاهرة واحدة هي ديمومة عملية التنمية عبر الزمن.

2. المعنى الاصطلاحي للتنمية:

يُعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المحورية التي تشمل أبعادًا متعددة منها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع من قِبل الباحثين والمهتمين في مختلف التخصصات، مما أدى إلى تعدد تعريفاته واختلاف المقاربات النظرية المرتبطة به. ويُنظر إلى التنمية المستدامة بوصفها هدفًا استراتيجيًا تسعى الدول إلى تحقيقه على غرار باقي الحقوق الأساسية، لما لها من دور حاسم في ضمان توازن التقدم الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. وقد أولت المنظمات الدولية أهمية خاصة لهذا المفهوم، وجعلته ضمن أولويات السياسات التنموية العالمية.[1]

- تُعرّف التنمية المستدامة أيضًا بأنها التنمية الحقيقية القادرة على الاستمرار والتواصل، وذلك من خلال اعتمادها على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ضمن استراتيجية ترتكز على التوازن البيئي كمحور أساسي ومنظّم. ويُعد هذا التوازن عنصرًا يمكن تحقيقه من خلال إطار اجتماعي-بيئي شامل، يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، استنادًا إلى نظم سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية تضمن الحفاظ على تكامل البيئة واستمراريتها.[2]

-تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة."

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من

[1] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة نيويورك، 1987، ص 11

[2] نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص 220

الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة... وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم.[1]

حددت قمة الأرض التي عُقدت في البرازيل عام 1992 المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، معتبرة إياها بديلاً تنمويًا يستجيب لاحتياجات البشرية في القرن الحادي والعشرين. وقد مثلت هذه القمة نقطة انطلاق محورية لوضع إطار متكامل يوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.[2]

تُعتبر التنمية المستدامة أيضًا عملية تطوير متكاملة تشمل الأرض، والمدن، والمجتمعات، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية، على أن تلبي هذه العملية احتياجات الحاضر دون الإضرار بإمكانيات الأجيال القادمة في تلبية متطلباتهم. ومن منظور علماء الاقتصاد، تُعرّف التنمية المستدامة على أنها مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، حيث تنشأ هذه العلاقات من خلال تبادل السلع والخدمات، بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.[3]

من وجهة نظر علماء الاجتماع: يركز هذا الإطار على الإنسان باعتباره محور التنمية، مع التأكيد على أهمية العلاقات الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وضمان التوزيع العادل للموارد. كما يولي اهتمامًا كبيرًا لمشاركة المجتمع في عملية اتخاذ القرار، معزّزًا بذلك مفهوم المشاركة الشعبية كعنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

من وجهة نظر علماء البيئة: وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

---

[1] صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص 14-13

[2] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، جامعة، الإسكندرية، 2009، ص 34

[3] خبابة وبوقرة، *مرجع سابق*، ص349.

من خلال التعريف السابقة سنخلص بأنها كلها تشترك في الحاجات – فكرة ان الموارد محدودة والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مرتبط والنظر إلى نوعية الحياة كنظام.

ومن خلال كل هذا يظهر لنا مكونات التنمية المستدامة:

1- تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة.

2-حماية البيئة وعدم تلوثها.

3-عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

4- تحقيق التوافق والتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة

وقد قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 جولية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، ونلاحظ خلال هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي تنمية الخدمة الأجيال الحالية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي شاملة تحتم بالأرض ومواردها من جهة وتحتم بالموارد البشرية من جهة أخرى، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد.

- ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة ، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

– بعد التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة وجب أيضا التطرق الى مفهوم التنمية السياحية المستدامة ويمكن تلخيص تعريفها فيما يلي:

- **مفهوم التنمية السياحية المستدامة:**

تُعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها عملية تنموية تُنفذ بعد إجراء دراسات علمية دقيقة، ضمن إطار تخطيط متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الدولة أو في إقليم معين تتوفر فيه مقومات جذب سياحية طبيعية وحضارية. وتهدف هذه التنمية إلى تحقيق توازن بين استغلال الموارد السياحية والحفاظ عليها، مع تعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وضمان استمرارية القطاع السياحي للأجيال القادمة[1] .

ويرى الاتحاد الأوربي للبيئة والمتنزهات القومية التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية."

وعليه فإن التنمية السياحية المستدامة هي عملية التخطيط الكاملة لكل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل من أجل تحقيق التكامل والرقي بالبيئة المعمارية .[2]

إذا مفهوم السياحة المستدامة يبقى وجهة نظر أكثر من كونه تعريف تشغيلي دقيق، ومع ذلك تعرف على أنها سياحة قادرة على الحفاظ على الجودة ونوعية الخدمات والأنشطة الثقافية والاجتماعية للسكان المحليين، كما يمكن القول إن السياحة المستدامة المرجوة هي القدرة الاستيعابية في الحد الأقصى لعدد الأشخاص الذين يمكنهم استخدام موقع دون تغيير غير مقبول في البيئة المادية للمكان ودون تدهوره، ومنه يمكن اعتبار أن السياحة المستدامة التي تؤدي بدورها الى تنمية مستديمة هي سياحة تعمل على احترام ثقافة السكان المحليين.[3]

ومن التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة، واعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من

[1] فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصرو الوطن العربي، عالم الكتب مصر، 2004، ص 4

[2] *نفس المرجع*، ص. 5.

[3] بلة سعد بن الحبيب، محسن زبيدة، السياحة البيئية الصحراوية التوجه الحديث للسياحة المستدامة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 340

الاستمتاع بالبيئة، معنى ذلك أن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سياحي معين فهي ليست منتجا سياحيا، وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تضم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1. الأبعاد الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية عدة أبعاد اقتصادية والتي سنلخصها فيما يلي : [1]

1.1 حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن بين ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

2.1 إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

3.1 مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث: تقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، ويضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بمعالجة هذه الاختلالات البيئية وحماية النظم الطبيعية.

---

[1] سهام حرفوش، وآخرون. (2008). الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها. مداخلة مقدمة في *الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل، ص 10.

4.1 **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان.

5.1 **مساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة.

6.1 الحد من التفاوت في الدخل على المستوى الوطني والدولي.

7.1 تقليص الإنفاق العسكري.[1]

2. البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة على الإنسان باعتباره المحور الأساسي، مع تعزيز العلاقات التفاعلية القائمة على المساواة وعدم التمييز. كما يهدف إلى رفع مستوى المعيشة من خلال تحسين خدمات التعليم والصحة، وضمان المساواة وتوفير فرص الحرية والمشاركة السياسية. ويُعطى هذا البعد أهمية متزايدة لدور كل من القطاع الحكومي والمجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية الشاملة، [2] والاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني التركيز بشكل أساسي على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو، الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة والقضاء على الأوبئة والامراض ومستويات التعليم والتدريب والعدالة الاجتماعية، وتشمل التنمية الاجتماعية ايضاً قضايا الفقر بأنواعه والقضاء على الجوع، وقضايا المأوى ونوعية الحياة، والأمن الاجتماعي والنمو السكاني واعداد الوفيات وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر.

[1] حرفوش سهام وآخرون، المرجع السابق، ص 12.

[2] د. عامر خضير الكبيسي (2015). التنمية الاجتماعية والبشرية المستدامة في: دراسات حول التنمية المستدامة. الرياض دار جامعة نايف للعلوم الأمنية. ص77.

تعتبر التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة الالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر المهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:[1]

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

3. البعد البيئي:

إذا كانت الاستدامة تُشير إلى الاستمرارية، فإن البعد البيئي منها يتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بما في ذلك الحفاظ على مصادر التنوع الحيوي، والتقليل من الآثار السلبية للسياحة على البيئة والثقافة. كما يهدف هذا البعد إلى تعظيم الفوائد من حماية البيئة ودعم المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يحدد البعد البيئي الهيكل التنظيمي اللازم لتحقيق هذه الأهداف وضمان استدامتها.[2]

والجدير بالذكر في هذا السياق أن الإنسان في تفاعله مع محيطه البيئي يعيش في منظومة هائلة من القيم البيئية التي يجب أن يعيها ويستثمرها بالشكل الأمثل، لأنها تشكل مقومات هامة في الجذب السياحي، ولعل أهم عنصر تقوم عليه الاستدامة هو عدم الإخلال بالتوازن البيئي الناتجة عن تصرفات السائح.

ويركز الباحثون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن إفراط استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي والسبيل الوحيد

---

[1] زاوية، رشيدة. (2019). أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر .*مجلة دراسات اقتصادية*، العدد 30، المجلد 20، جامعة غرداية ص 14.

[2] سالم، سالم حميد، وسلمان، طارق. (2009). الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة .*المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*، المجلد 1، العدد 2، ص 91.

الحماية النظام البيئي هو اتباع أنماط استهلاكية تضمن الحفاظ على بيئة نقية، وتستوفي المعايير الخاصة بحماية البيئة الطبيعية.[1]

وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.[2]

الشكل رقم 01: أبعاد التنمية المستدامة

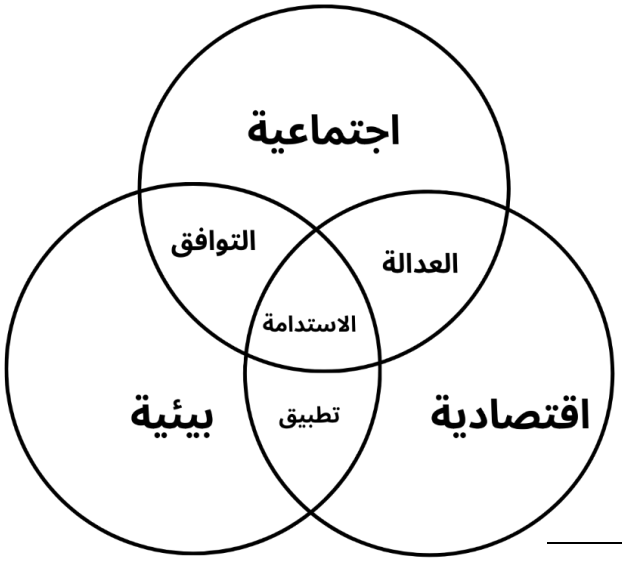

[1]خليف مصطفى غرايبة .(2012) .*السياحة البيئية* (مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص) .الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني ص 19-21.

[2]مراد ناصر. (2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر .*مجلة التواصل*، (26)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 135-136.

المصدر: صالحي، ص .(2008) .*التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر* (شكل معدل). في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، 8 أفريل، سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 872.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

1. مبادئ التنمية المستدامة:

أولا: مبادئ التنمية المستدامة في الوثائق الدولية[1]

تشمل هذه الوثائق كلا من إعلان مؤتمر ريو لعام 1992م المعني بالبيئة والتنمية، وإعلان رابطة القانون الدولي لعام 2002م، وإعلان مجلس أوروبا لعام 2005م.

1. **مبادئ التنمية المستدامة في إعلان ريو لعام 1992م:** يعتبر إعلان ريو لعام 1992م بمثابة النص المرجعي الأساسي الذي حدد مبادئ التنمية المستدامة، ومن خلال قراءته الشاملة يمكن استنباط هذه المبادئ وفقا لترتيبها ضمن الإعلان.

1.1 مبدأ الإدماج: يستنبط من المبدأ 4 من الإعلان الذي يؤكد على أنه لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها. أي أن إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات التنموية هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ومبدأ محوريًا لهذا المفهوم.

2.1 مبدأ القضاء على الفقر: يستند إلى المبدأ 5 من الإعلان الذي يؤكد على وجوب تعاون جميع الدول والشعوب في القضاء على الفقر كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل الحد من الاختلاف في

[1] الأمم المتحدة. (1992). تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: المرفق الأول (ص. 3). وثيقة رقم A/CONF.151/26/Rev.1.

مستويات المعيشة والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات غالبية شعوب العالم. ويمثل هذا المبدأ ركيزة من ركائز التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي وشرطا أساسيا لتحقيقها.

3.1 مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة: يستمد من المبدأ 7 من إعلان ريو الذي يؤكد على تعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، وأنه بالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، فتسلم البلدان المتقدمة النمو بمسؤوليتها في السعي إلى التنمية المستدامة على الصعيد الدولي بالنظر إلى الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التكنولوجيات والموارد التي تستأثر بها فالمصلحة العامة للمجتمع الدولي تقتضي تحمل الدول مسؤوليات مشتركة عن التدهور العالمي للبيئة، على أن تكون هذه المسؤوليات متباينة وفقا لمستوى إسهام كل دولة في هذا التدهور ووفقا لقدرة كل منها على معالجته.

4.1 تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك: يستند إلى المبدأ 8 من الإعلان الذي يؤكد على أن تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية حياة جميع الشعوب، يتطلب من الدول العمل على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها، وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة.

5.1 مبدأ التعاون في بناء وتعزيز القدرات: يستمد جوهره من المبدأين 6 و 9 و 11 من إعلان ريو، فالمبدأ 6 يمنح وضعا خاصا للبلدان النامية بالنظر إلى احتياجاتها الخاصة ويبين المبدأ 9 من الإعلان مضمون هذا التعاون لتعزيز بناء القدرات الذاتية من خلال تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية وتطويرها وتكييفها ونشرها ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة وابتكارها ، أما المبدأ 11 من الإعلان فيتناول من تشريعات فعالة واعتماد قواعد ومعايير أيكولوجية وأهداف وأولويات إدارية ملائمة، تعكس الوضع البيئي والإنمائي لكل بلد لأن المعايير التي تطبقها بعض البلدان قد تكون غير ملائمة وتترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مسوغ لها بالنسبة لبلدان أخرى، لا سيما البلدان النامية.[1]

6.1 مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات: ينبثق من المبدأ 10 من إعلان ربو، الذي يؤكد على معالجة قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب، وأن توفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في

[1] المرفق الأول للتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مصدر سابق، ص 4

ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، وأن تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار، وأن على الدول أن تقوم بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول الفعّال إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف.[1]

7.1 مبدأ وضع وتطوير قواعد المسؤولية عن الأضرار البيئية: يستنبط من المبدأ 13 من إعلان ربو الذي يحث الدول على وضع قانون وطني بشأن المسؤولية والتعويض، فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية، وأن تعجل بالتعاون بمزيد من التصميم على تطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بالمناطق الواقعة خارج ولايتها من جزاء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها [2]، فهذا المبدأ يدعو الدول إلى ضرورة وضع قانون للمسؤولية عن الأضرار البيئية على المستوى الوطني، والعمل معا على تطوير قواعد هذه المسؤولية على المستوى الدولي.

8.1 مبدأ الحيطة: يجد هذا المبدأ أساسه في المبدأ 15 من إعلان ربو الذي يشير إلى أن حماية البيئة تفرض على الدول تطبيق التدابير الوقائية على نطاق واسع وفقا لقدراتها. وفي حال ظهور مخاطر حدوث أضرار جسيمة أو لا سبيل لعكس اتجاهها، يجب ألا يستخدم الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل كذريعة لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة لمنع التدهور البيئي[3].

9.1 مبدأ الملوث: الدافع المنصوص عليه في المبدأ 16 من إعلان ربو، يحث يدعو السلطات الوطنية للدول إلى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية على مستواها الداخلي، واستخدام الأدوات الاقتصادية، وفقا للمبدأ الذي يتحمل بموجبه تكلفة التلوث من كان هو المتسبب في حدوثه، مع إيلاء المراعاة على النحو الواجب للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص 4

[2] المرفق الأول للتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مصدر سابق، ص 4-5

[3] المصدر نفسه، ص 5

[4] مرجع سبق ذكره.

10.1 مبدأ الشراكة: يعكس هذا المبدأ الذي يستمد أساسه من ديباجة إعلان ريو ومن مبادئه 7، 20، 21 و 22 جانبا محددا من الصياغة المفاهيمية للتنمية المستدامة، يتعلق بمشروع مجتمع عالمي ينطوي على مشاركة الجميع، حيث أوردت ديباجة الإعلان أن الهدف من هذا الأخير هو إقامة شراكة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب، وجدد الإعلان تأكيده على هذه الإرادة في المبدأ 7 الذي نص على ضرورة تعاون الدول بروح من الشراكة العالمية ، كما ترجمت المبادئ 20 و 21 و 22 بشكل ملموس كيفية تحقيق هذه المستويات الجديدة للتعاون والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، من خلال:

- **ضمان مشاركة المرأة** الذي تناوله المبدأ 20 من الإعلان الذي أكد على الدور الحيوي للمرأة في إدارة وتنمية البيئة، وعلى مشاركتها الكاملة كأمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- **تعبئة الشباب** المنصوص عليه في المبدأ 21 من الإعلان، حيث أكد على ضرورة تعبئة شباب العالم بقدراتهم الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم في سبيل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع.
- **الاعتراف بهوية وثقافة ومصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية** المنصوص عليه في المبدأ 22 من الإعلان، حيث أكد على الدور الحيوي للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى في إدارة وتنمية البيئة لما يملكونه من معارف وممارسات تقليدية، ومن ثم ينبغي للدول أن تعترف بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم وأن تدعمها على النحو الواجب، وأن وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة[1].

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة في إعلان رابطة القانون الدولي لعام 2002م:

1. واجب الدول فيما يتصل بضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية[2]:

[1] المرفق الأول للتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مصدر سابق ص 6

[2] الأمم المتحدة. (2002). مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس – 4 سبتمبر 2002. [وثيقة الأمم المتحدة] .A/CONF.199/8الأمم المتحدة. ص 4

1.1- من المبادئ الراسخة، وفقا للقانون الدولي، أن للدول حقا سياديا في إدارة مواردها الطبيعية وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وأن عليها مسؤولية ضمان عدم تسبب الأنشطة الجارية في نطاق ولايتها أو سيطرتها في إحداث أضرار بالغة لبيئة الدول أو المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية.

2.1- على الدول واجب إدارة مواردها الطبيعية، بما في ذلك الموارد الطبيعية الموجودة في نطاق إقليمها أو ولايتها بأسلوب رشيد ومستدام وآمن حتى تساهم في تنمية شعوبها، على أن تراعي بصورة خاصة حقوق الشعوب الأصلية، وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة مستدامة، وحماية البيئة بما في ذلك النظم الأيكولوجية. ويجب أن تراعي الدول احتياجات الأجيال المقبلة لدى تحديد معدل استخدام الموارد الطبيعية. وعلى جميع الجهات الفاعلة المعنية بما في ذلك الدول والمؤسسات الصناعية وعناصر المجتمع المدني الأخرى واجب تفادي الإسراف في استخدام الموارد وتشجيع السياسات المؤدية إلى أدنى حد من الإتلاف.

3.1- إن حماية البيئة الطبيعية وحفظها وتحسينها، وخاصة الإدارة السليمة للنظام المناخي والتنوع البيولوجي، وحيوانات ونباتات الأرض تمثل اهتماما مشتركا للجنس البشري. وتعتبر موارد الفضاء الخارجي والأجسام المائية وقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية تراثا مشتركا للإنسانية.

2. مبدأ العدالة والقضاء على الفقر:[1]

1.2- يعتبر مبدأ العدالة أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة. ويشير إلى كل من العدالة بين الأجيال (حق الأجيال المقبلة في التمتع بمستوى عادل من التراث المشترك والعدالة داخل الجيد الواحد (حق جميع الشعوب من الجيل الحالي في الحصول العادل على استحقاقاته من الموارد الطبيعية للأرض.)

2.2- للجيل الحالي حق في استخدام موارد الأرض والتمتع بها وعليه أيضا واجب مراعاة تأثير أنشطته في الأجل الطويل وإدامة قاعدة الموارد والبيئة العالمية لمنفعة الأجيال البشرية المقبلة، ويجب أن تفهم لفظة "منفعة"، في هذا السياق، بأوسع معانيها بحيث تشمل أمور من بينها المنفعة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والجوهرية.

3.2- ويجب تنفيذ الحق في التنمية بحيث يلبي الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة بشكل مستدام ومنصف ويشمل هذا واجب التعاون من أجل القضاء على الفقر وفقا للفصل التاسع من ميثاق الأمم

[1] الأمم المتحدة، *مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة* (2002)، مرجع سابق، ص 5

المتحدة المعني بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وواجب التعاون من أجل التنمية العالمية المستدامة وتحقيق العدالة في فرص التنمية للبلدان المتقدمة النمو والنامية.

4.2- في حين أن المسؤولية الأساسية للدولة تتمثل في السعي إلى تحقيق أوضاع منصفة بين سكانها، وضمان القضاء على الفقر، كحد أدنى، تتحمل جميع الدول التي تسمح لها أوضاعها بمساعدة الدول على تحقيق هذا الهدف مسؤولية القيام بذلك، على النحو المسلم به في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

1. مبدأ المسؤوليات المشتركة المتمايزة:[1]

1.3- على الدول والجهات الفاعلة الأخرى المعنية مسؤوليات مشتركة متمايزة، وتتحمل جميع الدول واجب التعاون في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وحماية البيئة. ويجب أن تتعاون المنظمات الدولية والشركات بما يشمل الشركات عبر الوطنية خاصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في هذه الشراكة العالمية وأن تساهم فيها. وتتحمل الشركات أيضا مسؤوليات عملا بمبدأ الملوث يدفع."

2.3- إن التمييز بين المسؤوليات، وإن كان يستند أساسا إلى مدى مساهمة الدولة في نشأة المشاكل البيئية، يجب أيضا أن يراعي الوضع الاقتصادي والإنمائي للدولة، وفقا للفقرة 3-3.

3.3- يجب الاعتراف بالاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع الاهتمام بصورة خاصة بأقل البلدان نموا والبلدان التي تأثرت تأثرا ضارا بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والإنمائية.

3.4- تتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة في مجال الحد من الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك والقضاء عليها، والمساهمة في بناء القدرات في البلدان النامية، بالقيام بأمور، من بينها توفير المساعدة المالية وسبل الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا، ويجب بشكل خاص، أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بدور رائد وأن تتولى المسؤولية الرئيسية في المسائل ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

[1] مرجع سبق ذكره ،الأمم المتحدة، ص 5-6

4. مبدأ النهج الوقائي لصحة الإنسان والموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية:[1]

1.4- يعتبر الأخذ بنهج وقائي مسألة جوهرية بالنسبة للتنمية المستدامة لأنه يلزم الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وخاصة الأوساط العلمية ودوائر الأعمال التجارية بتفادي النشاط الإنساني الذي قد يتسبب في أضرار بالغة لصحة الإنسان أو الموارد الطبيعية أو النظم الأيكولوجية، بالنظر في ذلك إلى غياب اليقين العلمي.

2.4- تقتضي التنمية المستدامة أن يشمل النهج الوقائي فيما يتصل بصحة الإنسان، وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ما يلي:

أ. المساءلة عن الضرر المتسبب فيه (بما في ذلك مسؤولية الدولة، عند الاقتضاء)

ب. التخطيط القائم على معايير واضحة وأهداف جيدة التحديد

ج. مراعاة جميع الوسائل الممكنة لتحقيق هدف ما، في تقييم للأثر البيئي (يشمل ذلك في بعض أحيان، عدم المضي في نشاط متوخى)

د. فيما يتصل بالأنشطة التي قد تسبب أضرارا بالغة طويلة الأجل أو أضرارا لا رجعة فيها، الالتزام بواجب تقديم دليل ملائم بالنسبة للشخص القائم بالنشاط أو الأشخاص القائمين به أو الذين يعتزمون القيام به.

3.4- يجب أن تدعم عمليات صنع القرار، دائما، لهجا وقائيا لإدارة الأخطار وأن تشمل بصورة خاصة، اعتماد التدابير الوقائية الملائمة.

4.4-يجب أن تستند التدابير الوقائية إلى حكم علمي حديث ومستقل وأن تنسم بالشفافية، وينبغي ألا تؤدي إلى نزعة اقتصادية، ويجب إقامة هياكل شفافة تشترك فيها جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، في عملية التشاور. ويجب أن يتاح الاستعراض الملائم من جانب هيئة قضائية أو إدارية.

5. مبدأ مشاركة الجمهور ووصوله إلى المعلومات والعدالة:

[1] مرجع سبق ذكره ،الأمم المتحدة، ص 6

1.5- تعد مشاركة الجمهور أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والحكم الرشيد باعتبارها من شروط استجابة الحكومات وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، وكذلك من شروط الإشراك النشط لمنظمات المجتمع المدن المستجيبة والشفافة والخاضعة للمساءلة بالمثل، بما في ذلك المؤسسات الصناعية واتحادات العمال، ويجب الاعتراف بالدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في مجال التنمية المستدامة.

2.5- تتطلب مشاركة الجمهور في سياق التنمية المستدامة حماية فعالة لحق الإنسان في آرائه وفي الإعراب عنها، وفي السعي إلى الأفكار وتلقيها ونقلها، وتتطلب أيضا حق الحصول على المعلومات الملائمة والمفهومة والمناسبة من حيث التوقيت، والموجودة لدى الحكومات والمؤسسات الصناعية بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة دون فرض أعباء مالية لا ضرورة لها على مقدمي الطلبات، ومع المراعاة الواجبة للخصوصية والحماية الملائمة لسرية الأعمال التجارية.

3.5- ويقتضي تمكين الشعوب في سياق التنمية المستدامة، إمكانية الوصول إلى الإجراءات القضائية أو الإدارية الفعالة في الدولة التي اتخذ فيها الإجراء، للاعتراض على ذلك الإجراء وطلب التعويض، وفي حالة حدوث ضرر عبر الحدود، أو احتمال حدوثه، يجب أن تكفل الدول تمنع المتأثرين من الأفراد والشعوب دون تمييز، بنفس الإجراءات القضائية والإدارية المتاحة لأفراد وشعوب الدولة التي يحدث فيها الضرر.

6. مبدأ الحكم الرشيد:

1.6- يعتبر مبدأ الحكم الرشيد أساسيا بالنسبة للتطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي فيما يتصل بالتنمية المستدامة، ويلزم الحكومات والمنظمات الدولية بما يلي:

أ. الأخذ بإجراءات ديمقراطية وشفافة لصنع القرارات وبالمساءلة المالية.

ب. اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد الرسمي أو غيره؛

ج. احترام مبدأ المحاكمة المشروعة في إجراءاتها ومراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان.

د. تنفيذ نهج المشتريات العامة وفقا لمدونة قواعد المشتريات العامة المنظمة التجارة العالمية.

2.6- للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الحق في الحكم الرشيد من جانب الدول والمنظمات الدولية، ويجب أن تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية خاضعة لإدارة داخلية دمقراطية وللمساءلة الفعالة.

3.6- ويقتضي الحكم الرشيد الاحترام التام لمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية العام ١٩٩٢ وكذلك مشاركة المرأة بصورة كاملة في صنع القرار على المستويات كافة، ويتطلب الحكم الرشيد أيضا ضمان مسؤولية الشركات تجاه المجتمع، ووجود الاستثمارات التي تراعي المسؤوليات الاجتماعية، كشرطين لقيام سوق عالمية ترمي إلى توزيع عادل للثروة فيما بين المجتمعات وداخلها.

7. مبدأ التكامل والاعتماد المتبادل، لا سيما فيما يتصل بحقوق الإنسان والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:

1.7- يعبر مبدأ التكامل عن الاعتماد المتبادل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية وجوانب حقوق الإنسان في مبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة وكذلك ترابط احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة للإنسانية.

2.7- على جميع مستويات الحكم – العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية –وجميع قطاعات المجتمع تنفيذ مبدأ التكامل، الذي يعد أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

3.7- وعلى الدول أن تسعى إلى حل ما يبدو من تنازع بين الاعتبارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية المتنافسة، سواء من خلال المؤسسات القائمة أو من خلال إنشاء مؤسسات جديدة ملائمة[1].

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة في التشريعات الوطنية (التشريع البيئي الجزائري)

في موقف وسط يعتبر المشرع الجزائري هذه المبادئ وغيرها كمبادئ أساسية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أي أنّ التنمية المستدامة هي إطار عام لحماية البيئة وأن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يتأسس على جملة من المبادئ العامة،

نصت عليها المادة 3 من هذا القانون، وهي:[2]

[1] الأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002.ص 8

[2] المادة 3 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2003.

1. مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي

2. مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية

3. مبدأ الاستبدال الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

4. مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار بالأولوية عند المصدرة

5. مبدأ الحيطة

5. مبدأ الملوث الدافع

6. مبدأ الإعلام والمشاركة.

يستشف مما سبق أن التشريعات الوطنية قد اختلفت في حصر وتحديد المبادئ المتعلقة بالتنمية المستدامة، وفي ترتيبها ضمن نصوصها التشريعية، فمنها من اعتبرتها مبادئ للتنمية المستدامة، ومنها من اعتبرتها مبادئ كبرى للقانون البيئي من ضمنها مبدأ التنمية المستدامة، ومنها من اعتبرتها مبادئ عامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

يمكن القول إنه من الطبيعي أن يكون هناك تباين في نظرة كل مشرع إلى موقع التنمية المستدامة من حماية البيئة الذي يعود إلى الاختلاف في السياسات التشريعية البيئية والتنموية التي تتبناها كل دولة من جهة، وإلى الاختلاف في اجتهاد الهيئات التشريعية لكل دولة من جهة ثانية.

2. أهداف التنمية المستدامة:

أولا: الأهداف التقليدية للتنمية المستدامة:[1]

[1] شليحي الطاهر، وتواتي عامر. (2017). "أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030". مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 1، ص 76

- تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال السياسات التنموية التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.
- التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.
- ضمان مستوى سكاني مستقر.
- المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها واستخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة. مع تجسيد التعاون التكنولوجي الذي يساهم في التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية أي حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة. فالتنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان. لذلك لابد من تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية وتحسيسهم بالمسؤولية تجاه المحيط الذي يعشون فيه من خلال إعطاءهم فرصة متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.
- تحقيق التنمية البيئية التي تسعى إلى حماية النظام الايكولوجي للإنسان بعيدا عن التلوث بمختلف أنواعه.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030

اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015 بعنوان " تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة يشمل على 17 هدفا للتنمية المستدامة تذكرها كما يلي:[1]

1 .القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

2 .القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة

[1] الأمم المتحدة. (2025، 21 مارس) .*أهداف التنمية المستدامة* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar .

3 .الصحة الجيدة والرفاه

4. ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع

5 .تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

6 .ضمان توافر المياه والخدمات الصرف الصحي للجميع

7. ضمان حصول الجميع بتكلفة معقولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

9. اقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

10 .الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

11 .جعل المدن والتجمعات السكانية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

12 .الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

13 .اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتعزيز المناخ وآثاره

14 .حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

15 .حماية النظم الايكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر

16 .السلام والعدل

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة

المبحث الثالث: السياحة الثقافية كأحد أشكال التنمية المستدامة

تُعد السياحة الثقافية أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، حيث تسهم في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي.

المطلب الأول: السياحة الثقافية كمصدر للجذب سياحي وتنمية المستدامة

في ظل سعي العديد من دول العالم إلى تنويع مصادر دخلها وتنميتها، غالبًا ما تُطرح إجابتا النفط والسياحة كخيارات رئيسية. إلا أن بعض الدول تقدم نماذج مختلفة ومُلهمة. فلبنان، على سبيل المثال، يشكّل قطاع النشر والثقافة فيه ما يقارب ثلث دخله القومي، وهو ما يعادل أهمية النفط في دول أخرى. هذا قد يبدو مفاجئًا، ولكن نظرة سريعة إلى شارع الحمرا في بيروت تكشف كيف أصبحت الثقافة هناك جزءًا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

ففي بيروت، الثقافة ليست مجرد معرفة أو ترف، بل تحولت إلى تجارة وسياحة. يزور الناس لبنان لأجل الكتب والمعرفة والفن، وهو ما ينطبق أيضًا على مدن عربية أخرى مثل القاهرة، حيث كان سور الأزبكية وما يزال مقصدًا سياحيًا للمهتمين بالكتب، رغم تحوّل بعض محلاته لبيع سلع أخرى. وينطبق الأمر ذاته على دول مثل الجزائر والأردن، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الثقافة أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد، لا مجرد نشاط هامشي.

يتجلى هذا التأثير الثقافي أيضًا في شواهد فردية مثل "بيت نجيب محفوظ"، الذي تحوّل إلى مزار سياحي يجتذب آلاف الزوار، ليس فقط تقديرًا للأديب، بل لما تمثله الثقافة من قيمة لدى الناس.

ولا تقتصر السياحة الثقافية على الكتب فقط، فالثقافة تشمل النحت، والرسم، والموسيقى، والمسرح، والعمارة، وغيرها من الفنون التي ساهمت في بناء هوية الشعوب وجذب السياح. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يُعد متحف اللوفر من أهم المعالم السياحية بعد برج إيفل، لما يحتويه من أعمال فنية خالدة. وكذلك متحف الإرميتاج في روسيا الذي يضاهي الساحة الحمراء في موسكو من حيث الأهمية، بينما تعدّ مدينة البندقية في إيطاليا متحفًا عمرانيًا مفتوحًا، وروما مدينة لا تنفك تذهل الزائرين بإرثها التاريخي.

وتتكرر هذه الأمثلة في دول مثل إسبانيا (كنيسة "ساغرادا فاميليا" من تصميم غاودي)، وتركيا (آيا صوفيا)، وتشيلي (ماتشو بيتشو)، والهند (تاج محل)، والصين (سور الصين العظيم)، ومصر (الأهرامات)، وغيرها من الروائع الثقافية التي أبدعها الإنسان.

إن ما يجعل السياحة الثقافية مصدرًا فاعلًا في التنمية المستدامة هو قدرتها على ربط الماضي بالحاضر، وتحويل التراث والهوية إلى موارد اقتصادية حقيقية، تدرّ المليارات وتُسهم في إشعاع الدول على المستوى العالمي.

فالثقافة رغم اعتقاد الكثيرين أنها بسيطة فهي تعتبر قادرة على أن تكون مصدر مدا خيل هائل لأنها دائمة ومتجددة ومستمرة في نفس الوقت ولا تكلف الدول أو الحكومات الشيء الكثير.

1. الإشارات للثقافة والتراث في "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المقرة من الأمم المتحدة في عام 2015 في خطة عمل من أجل الناس والكوكب والازدهار تسعى لتدعيم السلام العالمي من خلال الشراكة بين كافة الدول والمعنيين، تربط هذه الخطة الشاملة القائمة على مبدأ حقوق الإنسان بين كافة الخطط العالمية الحالية وتضع سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة وتدعو العالم لاتخاذ خطوات جريئة وتحولية تقتضيها الحاجة الملحة لعلاج كوكينا واستدامته مقابل ما يواجه من تحديات مترابطة في التغير المناخي وفقدان التنوع الحيوي والتباينات الاجتماعية – الاقتصادية والأزمات الصحية.

إلا أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تمثل مجرد تقدم متواضع في إدراك دور الثقافة في عمليات التنمية، وفي حين تستهدف الغاية 4-11 على نحو صريح "حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ضمن الهدف 11 حول مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وثمة عدة إشارات أخرى مباشرة وغير مباشرة للثقافة والتراث في الوثيقة.

1.1 إشارات مباشرة ترد فيها كلمة "ثقافة ثقافي":

وردت عدة إشارات مباشرة في خطة التنمية المستدامة وتتمثل فيما يلي:[1]

[1] لبادي وآخرون، 2023، *التراث وأهداف التنمية المستدامة: السياسات الإرشادية للعاملين في مجال التراث والتنمية* (ص 13). المجلس الدولي للمعالم والمواقع.(ICOMOS) تم الاسترجاع في 22مارس 2025، من https://openarchive.icomos.org/id/eprint/3057/1/Arabic%20Policy%20Guidance_ICOMOS_2023.pdf.

- التنوع الثقافي والتفاهم بين الثقافات: تشير "المقدمة" إلى الحاجة لاحترام التنوع الثقافي (فقرة 8) وتلزم الدول الأطراف بتبني التفاهم بين الثقافات والتسامح والاحترام المتبادل مع الإقرار بالتنوع الطبيعي والثقافي في العالم والإدراك بأن كافة الثقافات والحضارات قادرة على المساهمة في التنمية المستدامة وأنها عوامل تمكين جوهرية لها (فقرة 36).
- التعليم: ضمن الهدف 4 بخصوص ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع تركز الغاية 4.7 على ضرورة الترويج لـ "ثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة."
- الاقتصاد والسياحة الإبداعيان: كلاهما ضمن الهدف 8 حول تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع والهدف 12 حول ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، حيث تشير الغايتان (8.9) و (12.5) إلى ضرورة تصميم وتنفيذ سياسات "لتعزيز التنمية المستدامة من خلال سبل تشمل الثقافة والمنتجات المحلية" وضرورة تطوير أدوات رصد مناسبة في هذا المجال.
- الحضرية ضمن الهدف 11 حول "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة" تبرز الغاية 11.4 الحاجة لـ "تعزيز جهود الحماية والحفاظ على التراث العالمي الثقافي والطبيعي". وتتميز الغاية 11.4 بأنها الغاية الوحيدة المكرّسة الموضوع ثقافي مما يجعلها بمثابة الركيزة المعظم أعمال التراث الثقافي، إلا أن ذلك لا يحجب أهمية الغايات الأخرى في الإطار الكامل لأهداف التنمية المستدامة.

1.1 إشارات غير مباشرة تستخدم المفاهيم المرتبطة بالثقافة و/ أو التراث:

تتمثل الإشارات الغير المباشرة فيما يلي:[1]

- معرفة القراءة والكتابة: تشير "المقدمة" إلى رؤية حول معرفة عالمية بالقراءة والكتابة (فقرة 7) مما يرتبط على نحو وثيق بالدعوة إلى التفاهم الثقافي.

[1] مصدر سبق ذكره، *التراث وأهداف التنمية المستدامة ص13* .

- الإبداع: تدعو الغاية 8.3 إلى تشجيع الإبداع والابتكار من خلال سياسات موجهة للتنمية، مترافقين بأنشطة إنتاجية وإيجاد فرص عمل لائقة وريادية.
- الأمن الغذائي: ضمن الهدف 2 بشأن "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة تلامس الغاية 2.5 الحاجة لضمان الوصول إلى المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها والتشارك فيها بعدل وإنصاف."
- التراث الطبيعي والآثار الثقافية: ضمن الهدف 6 حول "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها باستدامة والهدف 14 حول "صون المحيطات والبحار والموارد البحرية وإدارتها باستدامة والهدف 15 حول "إدارة الغابات باستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع الحيوي فإن للعديد من الغايات صلة وثيقة بحماية التراث الطبيعي والتراث غير المادي مثل صيد الأسماك التقليدي، وتشتمل هذه الغايات على إشارات إلى النظم الإيكولوجية المرتبطة بالماء" (الغاية 6.6) و" المناطق الساحلية والبحرية " (الغاية 14.5) و"الموارد البحرية وتشمل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والساحلية" (الغاية 14.7) و "النظم الإيكولوجية للمياه العذبة (الغاية 15.1) و "النظم الإيكولوجية للجمال الغابة "(15.4) و"الموارد الجينية" (الغابة 15.6).
- السلام والعدل: ضمن الهدف 16 حول التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من كافة المستويات تشير الغاية 16.4 إلى ضرورة تعزيز استرداد وإعادة الأصول المسروقة فيما تلزم الغاية 16.10 بضمان وصول عامة الناس إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية" الأمر الذي ينطوي على إدراك أهمية المكتبات والأرشيفات والمؤسسات الثقافية الأخرى.

2. المجلس الدولي للآثار والمواقع والتنمية المستدامة

المجلس الدولي للآثار والمواقع الذي تأسس في عام 1965 هو شبكة عالمية من الخبراء والأخصائيين العاملين في الحفاظ وحماية التراث الثقافي يعتبر المجلس المنظمة العالمية غير الحكومية الوحيدة من نوعها المكرسة لترويج تطبيق النظرية والمنهجية والأساليب العلمية المتعلقة بحفاظ وحماية واستخدام التراث الثقافي المادي

وغير المادي وللمجلس هيئة استشارية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي الصادرة عن اليونسكو من خلال مراجعة الترشيحات والمحافظة على الوضع القائم للمواقع غير عقود من الدراسات والمؤتمرات والنقاشات أقام المجلس إطاراً فلسفياً وفقهياً للتراث الثقافي على المستوى العالمي ويساعد على تطور ونشر هذه الأفكار من خلال أنشطته لكسب التأييد[1].

ينخرط المجلس في نطاق واسع من قضايا التراث من خلال 29 لجنة علمية دولية تختص بأنواع وجوانب متعددة من التراث سبع مجموعات عمل ومبادرات تطرح النهج العرضي داخل وخارج مجتمعات التراث 107 لجان وطنية في خمسة أقاليم عالمية 1000.

منذ البداية، قام عمل المجلس على مبدأ متناغم بشكل كبير مع الاستدامة وهو المسؤولية المشتركة لحماية تراث البشرية للأجيال القادمة في العقد الماضي زاد المجلس تركيزه على التراث في سياق التنمية المستدامة وأصدر عددا من الوثائق مثل: إعلان" باريس بشأن التراث بوصفه محركا للتنمية" (2011) مذكرة مفاهيمية حول التراث الثقافي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والخطة الحضرية الجديدة" (2016): "خطة عمل المجلس الدولي للآثار والمواقع حول التراث الثقافي وتوطين أهداف التنمية المستدامة" (2017) تقرير مستقبل وماضينا :" إدماج التراث الثقافي في أنشطة المناخ(2019) ".

في الرؤية الموضوعة ضمن خطة عمل أهداف التنمية المستدامة" لعام 2017 يلتزم المجلس بحشد التأييد وإنتاج المعرفة لدعم "إدراك ودمج وتوطين التراث الثقافي كمحرك وممكن للتنمية المستدامة في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة". ومؤخرا حدث المجلس خطئه العلمية ثلاثية الأعوام ليعلن "العمل المناخي" في مقدمة أولوياته المفردة. كذلك وبالتعاون مع الاتحاد الدولي الحفظ الطبيعة" (UCN) و "المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM) يعمل المجلس على تطوير المجتمع والطبيعة والثقافة" في "منصة بانوراما" التي تعرض حالات دراسية قائمة على المكان ومركزة على السكان بهدف زيادة الوعي وبناء القدرات حول الصلات بين الحفاظ على الطبيعة وحماية التراث الثقافي.

[1] لبادي وآخرون، 2023، مرجع سبق ذكره، ص 15

المطلب الثاني: التنمية المستدامة والمشاريع الخاصة بالتراث والثقافة

طبقت في العالم عدة مشاريع متعلقة بالتراث والثقافة تحقق هذه المشاريع اهداف التنمية المستدامة سنذكر بعض الأمثلة من هذه المشاريع

1. القضاء على الفقر بشتى أشكاله (مشروع إعادة تأهيل مدينة فاس العتيقة)

كان المشروع وفق المنهج التالي :[1]

- **الاشخاص / المؤسسات المشاركة**

حكومة المملكة المغربية، البنك الدولي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(FADES) ، اليونيسكو(UNESCO) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكالة التنمية ورد الاعتبار المدينة فاس، أعضاء (ICOMOS)، المملكة المغربية السلطات المحلية السلطات العمومية المجتمع المدني القطاع الخاص المتبرعون محليون ودوليون خاصة.

- **وصف المشروع:**

تُعد مدينة فاس من أعرق المدن التاريخية في العالم الإسلامي، وقد أُدرجت ضمن قائمة التراث العالمي نظرًا لغناها المعماري والثقافي. غير أنّ المدينة تواجه تحديات متعددة تهدد نسيجها العمراني والاجتماعي، أبرزها تدهور البنية التحتية، تراجع الأنشطة الحرفية التقليدية، تعقيدات الملكية العقارية، انتشار الفقر، وتدهور البيئة الحضرية.

في هذا السياق، بادرت السلطات المغربية، بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين، إلى إطلاق مشروع شامل يهدف إلى إعادة تأهيل المدينة العتيقة، وذلك من خلال مقاربة تنموية تراعي خصوصيات المدينة التراثية، وتستند إلى مبادئ التنمية المستدامة.

[1] Harrouni, K. (2024). 6. Sustainable Urban Conservation of Historical Cities: The Case of Fez Medina, Morocco. In *Urban Heritage and Sustainability in the Age of Globalisation* (pp. 125–140). Open Book Publishers

يرتكز المشروع على مجموعة من الأهداف المحورية، منها:

- صيانة مستدامة للمباني التاريخية، لاسيما المخزون السكني التقليدي.
- الحفاظ على الطابع المعماري والعمراني المميز للمدينة والمناظر الحضرية التاريخية.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، خاصة الفئات الهشة.
- تعزيز السلامة العامة من خلال التدخل العاجل في المباني الآيلة للسقوط.
- تطوير البنية التحتية والمرافق الأساسية وفقًا لمتطلبات الحياة المعاصرة.

شكلت مدينة فاس نموذجًا رائدًا في مجال إعادة التأهيل الحضري المرتكز على التراث، حيث أثبت المشروع فاعليته في تعبئة التمويل والاستثمارات في المجالين التراثي والاجتماعي، كما عزز مشاركة السكان في تطوير الحلول المتعلقة بالإسكان والبيئة.

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني، إلى جانب السكان وفاعلين محليين من مختلف القطاعات، في تقييم الأوضاع الاجتماعية، وصياغة التصورات، واقتراح التدخلات الملائمة، ما مكّن من بناء توافقات استراتيجية تعكس الدينامية الاجتماعية والثقافية للمدينة.

– النتائج:

انطلاقًا من أهداف المشروع، تم تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي، من بينها:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال خلق فرص شغل جديدة، خاصة في مجالات الترميم والصيانة الحرفية.
- تعزيز استدامة المشروع عبر إشراك المجتمع المحلي في كل مراحل التنفيذ، مما أسهم في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية مباشرة.
- الرفع من جودة البيئة الحضرية عبر تحسين إدارة النفايات الصلبة، تطوير شبكات الصرف الصحي، تحديث المرافق الصحية، وتأهيل البنية التحتية والمرافق المدنية.

2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة: مشروع المنظر الثقافي مدرجات الأرز في هونغه هاني (Terraces Rice Hani Hong he)

كان هذا المشروع وفق المنهج التالي: [1]

- **وصف المشروع:**

مشروع "Practice Connecting" هو مبادرة مشتركة بين اللجنة الدولية للآثار والمواقع (ICOMOS) والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة(IUCN) ، يهدف إلى تطوير مناهج تهدف إلى تعزيز الترابط بين القيم الطبيعية والثقافية، فضلاً عن العمليات داخل المناظر الطبيعية الثقافية. هذا المشروع يسعى إلى تحقيق حماية فعالة للتراث من خلال الاستفادة من المعرفة التقليدية لتحقيق الابتكار لمواجهة تحديات المناخ والاستدامة.

المشروع يركز في مرحلته الثالثة على تعزيز المناهج البيولوجية الثقافية لإدارة المناظر الطبيعية الثقافية المتطورة، بالإضافة إلى استكشاف المرونة في استجابات الإدارة ودراسة دور وأهمية الممارسات التقليدية في إطار التراث العالمي. تم اختيار مواقع معينة لدراسة هذا المفهوم، منها موقع "ملصات الأرز هونغ هي هاني " في مقاطعة يونان بالصين، الذي تم تصنيفه كموقع تراث عالمي لليونسكو.

يتميز هذا الموقع بنظام بيئي معقد يتضمن الغابات ومدرجات الأرز وإمدادات المياه التقليدية وأنظمة الري المترابطة مع المستوطنات الريفية. يعتمد هذا النظام على إدارة المياه من خلال توزيعها عبر شبكة من المدرجات الزراعية، مما يعزز الاستدامة طويلة الأجل بينما يتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

على مر العصور، طور شعب هاني هذا النظام الذي يتكامل فيه زراعة الأرز مع تربية الحيوانات وحماية البيئة، وقد أثبت النظام قدرته على التكيف مع الظروف المناخية القاسية، كما أظهر أهمية هذا النظام في الحفاظ على البيئة والموارد المائية حتى في حالات الجفاف الشديد.

[1] إيجي يلدرم، "حملة هدف الثقافة 2030 – استجابة لكوفيد–19"، في: صوفيا لابادي وآخرون (تحرير)، *التراث وأهداف التنمية المستدامة: السياسات الإرشادية للعاملين في مجال التراث والتنمية*، (باريس: المجلس الدولي للمعالم والمواقعICOMOS ، 2021)، ص. 34–35.

- **مساهمة المشروع في أهداف التنمية المستدامة:**

يسعى مشروع "Practice Connecting" إلى تحسين فعالية إدارة الأماكن التراثية، ودمج الأبعاد الطبيعية والثقافية على حد سواء، من خلال الحفاظ على المعرفة والممارسات العلمية والتقليدية، ونقلها إلى الأجيال القادمة. التراث هو مستودع للمعرفة يمكن أن يساعد البشر على بناء مستقبل مستدام للبشرية. يهدف هذا المشروع إلى إعادة التأكيد على أهمية الحفاظ على التراث ونقله، والاضطلاع بدور حاسم في استراتيجيات التنمية المستدامة.

توضح مصاطب الأرز في "Hani Honghe" الاستخدام الحكيم للمناظر الطبيعية من خلال الممارسات الثقافية القديمة لتحقيق نظام زراعي مرن قادر على معالجة الظروف المناخية المتغيرة بشكل فعال، والاستمرار في توفير الغذاء والمياه للمجتمعات المحلية. أبرز مشروع "Practice Connecting" أهمية: الحفاظ على الأماكن التراثية وفهمها؛ العمل مع فهم شامل لتنوعها البيولوجي والزراعي الحيوي والثقافي البيولوجي؛ والحفاظ على العمليات وأنظمة المعرفة التقليدية لإلهام وإرشاد الاستراتيجيات والإجراءات الحالية. وبذلك، فإنه يحقق أهداف التنمية المستدامة 2، 15، و6 في نفس الوقت.

3. تحقيق المساواة بني الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

مشروع التراث الثقافي من خلال إشراك المجتمعات المحلية

- **وصف المشروع:**

الموقع: الأردن عمان بيت راس (إربد)، أم الجمال (المفرق)، مأدبا، غور الصافي (الكرك)، بصيرا (الطفيلة). بئر مذخور (وادي عربة) معبد الأسود المجنح (البتراء). وادي رم، وآيلة (العقبة).[1]

ينفذ مشروع التراث الثقافي المستدام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(SCHEP)، الذي ينفذه أكور، من خلال مشروع إشراك المجتمعات المحلية لتمكين المجتمعات من الحفاظ على موارد التراث الثقافي وتسويقها

[1] Nizar Issa Al-Adarbeh et al., *The Story of SCHEP: Sustainable Cultural Heritage Through Engagement of Local Communities Project, 2014–2018* (Amman: American Center of Oriental Research, 2020), p. [20].

الزوار المحليين والدوليين تأسست SCHEP في عام 2014. وقد لعبت دورا مهما في إشراك المجتمعات في الحفاظ على مواقع التراث وإدارتها والترويج لها بطرق تضمن قابليتها للبقاء كموارد طويلة الأجل.

- **المساهمة في أهداف التنمية المستدامة**

ساهم المشروع بشكل مباشر في تحقيق **الهدف 8** (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالتراث، وتوفير فرص عمل للشباب والنساء. كما ساهم في **الهدف 11** (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) من خلال تطوير نهج تشاركي لإدارة المواقع يدمج السكان المحليين في عمليات الحماية والتفسير السياحي، ويعزز من صلتهم بالهوية الثقافية.

ومن خلال تدخلاته في مواقع متعددة مثل أم الجمال، بصيرا، كهف لوط، فينان، وغيرها، تبنّى SCHEP ممارسات تحافظ على البيئة، ما يعزز أيضًا **الهدف 13** (العمل المناخي) و**الهدف 15** (الحياة في البر). كما حرص المشروع على بناء القدرات المحلية وتوفير التدريب المهني، مما يدعم **الهدف 4**(التعليم الجيد) و**الهدف 5** (المساواة بين الجنسين).

ساهم هذا المشروع في خلق عدة مناصب عمل دائمة ومؤقتة كما ساهم في تطوير السياحة والتنمية الاقتصادية على النحو التالي:

- **أم الجمال (المفرق):** بدعم من برنامج "دعم الشباب"، تم إشراك 566 شابًا، من بينهم 339 فتاة و227 فتى، في المشروع.[1]

السياحة والتنمية الاقتصادية: كان أحد الأهداف الرئيسية للمشروع جذب المزيد من السياح من داخل الأردن وخارجها إلى أم الجمال، وتهيئة الموقع لإضافته إلى قائمة مواقع التراث العالمي. وقد لعب برنامج SCHEP دورًا محوريًا في هذه العملية، حيث ساهم مسؤولو موارد السياحة والتراث الثقافي في SCHEP في ضمان الاعتراف بهذا الموقع المتميز بقيمته التراثية الهائلة وإمكانياته السياحية. وقد تعاون برنامج SCHEP بشكل وثيق مع دائرة الآثار العام ووزارة السياحة والآثار لضمان الحفاظ على سلامة الموقع خلال هذه العملية، مما

[1] Al-Adarbeh et al., The Story of SCHEP, p. 36

يعني تسليط الضوء على أهميته التاريخية، وقيمه المميزة، وتقييم المخاطر، والاستخدام العام، وتاريخ الحفاظ على الموقع.

- **مأدبا:** قام مشروع SCHEP بإشراك 763 شابًا وشابة من مأدبا، بما في ذلك 103 فتاة و660 فتى.[1]

نظرًا لطبيعة المشروع، لم تكن السياحة والتنمية الاقتصادية محورًا رئيسيًا لعمل مشروع SCHEP في مأدبا. ومع ذلك، سيُسهم المتحف المُخطط له إسهامًا هامًا في قطاع السياحة في مأدبا، إذ سيجذب زوارًا جددًا، وسيوفر فرص عمل للمتخصصين في التراث، ولمن يقدمون الخدمات والسلع للزوار، مثل الطعام والمشروبات والهدايا التذكارية.

- **غور الصافي (الكرك):** ساهم العمل المدعوم من SCHEP في منطقة غور الصافي في خلق ما يقرب من 40 فرصة عمل في المجتمع وتوفير المزيد من فرص التقدم من خلال التدريب لأعضاء المجتمع المحلي وموظفي المكتب الإقليمي لوزارة الزراعة.[2]

بدعم من مشروع SCHEP، تم إشراك ما مجموعه 1193 شابًا في أنشطة التوعية والتثقيف في منطقة غور الصافي.

- **بصيرا (الطفيلة):** ساهم العمل الذي دعمته SCHEP في البصيرة في خلق ما مجموعه 44 فرصة عمل لأعضاء المجتمع المحلي.[3]

السياحة والتنمية الاقتصادية: قامت SCHEP بتدريب أفراد المجتمع المحلي على صيانة الموقع الأثري وتعزيزه من أجل تعزيز قدرته على جذب واستقبال الزوار. وبناءً على زخم هذه التدريبات والاستفادة من المعلومات والمهارات المكتسبة فيها، تم إنشاء مؤسسة بصيرا للتراث الثقافي في أغسطس 2018 بالتعاون مع مديرة موقع

[1] نفس المرجع ص 44

Al-Adarbeh et al., The Story of SCHEP, p. 52

[3] نفس المرجع ص 58

بصيرا صفاء الرفوع. تركز هذه المؤسسة المجتمعية التي تقودها النساء على استدامة العمل. بدعم وتنفيذ SCHEP ستقوم الشركة بتوظيف أعضاء مدربين ومؤهلين من المجتمع المحلي لإجراء الصيانة اللازمة للموقع.

- **بئر مذخور (وادي عربة):** وفّر مشروع بئر مذكور فرص عمل وتدريب في مجالات الإرشاد السياحي، وصيانة المسارات، وحفظ المواقع الأثرية، وغيرها. وقد وظّف المشروع 17 شخصًا.[1]

السياحة والتنمية الاقتصادية: تعاونت SCHEP بشكل وثيق مع بئر مذكور وهيئة تنمية إقليم البتراء التنموي للمساعدة في تطوير مشروع طريق البخور الذي سيربط المنطقة بمدينة البتراء المجاورة، كما كان الحال في العصور القديمة. نظمت SCHEP رحلات تجريبية مع قادة المجتمع المحلي وخبراء السياحة. ورغم أن هذا العمل لم يكتمل بعد، إلا أن المشروع وضع أسسًا لجهود مستقبلية لمواصلة التطوير. قام مشروع بئر مذكور، بدعم من SCHEP، بتركيب لوحات توضيحية في الموقع وعلى طول الطريق المؤدي إلى البتراء لجعل المنطقة سهلة الوصول ومفهومة للزوار. كما عملت SCHEP على تجديد العديد من المنازل في المنطقة، في محاولة لتحويلها إلى كبائن للسياح للمبيت خلال زيارتهم.

- **معبد الأسود المجنح (البتراء):** وفّر المشروع ما يقارب 80 فرصة عمل خلال فترة العمل الممولة من برنامج SCHEPكما اتخذ المشروع وشركاؤه خطوات لضمان تكافؤ الفرص في عملية التوظيف.[2]

يقع معبد الأسود المجنحة في قلب البتراء، وقد ظلّ لسنوات طويلة محرومًا من الوصول إليه. ولم يقتصر عمل فريق المعبد على جعل الموقع متاحًا للزوار ماديًا فحسب، بل سعى أيضًا إلى تطوير تجربة تعليمية وترفيهية فريدة للزوار. وقد أتاح برنامج "تجربة البتراء" للطلاب والسياح فرصة المشاركة الفعلية في الأنشطة اليومية في الموقع: غربلة التراب من مكبات الحفريات، وغسل الفخار، وتنظيف الجدران ووضع الملاط عليها، وتوثيق الموقع بالرسم والتصوير. وقد لاقى هذا البرنامج إقبالًا كبيرًا، لا سيما بين أطفال المدارس.

[1] نفس المرجع ص 62

[2] Al-Adarbeh et al., The Story of SCHEP, p. 62

شارك ما مجموعه 235 طالبًا، 150 فتاة و85 فتى، في أنشطة التوعية التي تدعمها SCHEP والتي تم تنظيمها في المعبد.

- **وادي رم، وآيلة (العقبة):** تم توفير 10 فرص عمل، بالإضافة إلى 25 فرصة عمل أفضل لأعضاء المجتمع المحلي، بما في ذلك أولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في المشروع من خلال SCHEP.

4. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة معايير المجلس العالمي للسياحة المستدامة:

- **الأشخاص / المؤسسات المشاركة**

معايير المجلس العالمي للسياحة المستدامة انشأتها منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) ، برنامج الأمم المتحدة تحالف ، المتحدة للبيئة الغابات المطيرة "Rainforest Alliance " ومؤسسة الأمم المتحد والهيئات المشاركة في الاستشارات بما في ذلك اللجنة الدولية للسياحة الثقافية لتابعة لإيكو موس.[1]

- **وصف المشروع:**

هذه مبادرة مستمرة تتضمن تطوير وصيانة مجموعتين من المعايير العالمية للسياحة المستدامة واحدة للقطاع الخاص والأخرى للقطاع العام، بما في ذلك إدارة الوجهات السياحية. استنادا إلى تعريف الأمم المتحدة للسياحة المستدامة، تستند المعايير إلى أربع ركائز الإدارة المستدامة، والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، والعناصر الثقافية والبيئية، تتمثل هذه المعايير في:

[1] لبادي وآخرون، 2023، مرجع سبق ذكره، ص. 85

القسم أ: إدارة مستدامة فعالة

يتركز حول : [1]

1. **نظام إدارة الاستدامة** :يجب أن تنفذ المؤسسة نظامًا متكاملًا لإدارة الاستدامة يراعي طبيعة النشاط السياحي وحجمه، ويعالج تأثيراته المختلفة بما يشمل حقوق الإنسان، والصحة والسلامة، وإدارة المخاطر، ويعزز التحسين المستمر.
2. **الامتثال للأنظمة** :يجب أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين والتشريعات ذات الصلة، سواء المحلية أو الوطنية أو الدولية، مما يضمن قانونية العمليات السياحية وأخلاقيتها.
3. **تحديد المسؤوليات** :من الضروري تعيين أفراد مسؤولين بوضوح عن تنفيذ ممارسات الاستدامة ومراقبة التقدم المحرز.
4. **التحسين المستمر** :على المؤسسات مراقبة أدائها باستمرار فيما يتعلق بالاستدامة، وتقييمه بهدف تحسين الأداء بمرور الوقت.
5. **الدقة في الترويج** :يجب أن تكون المواد الترويجية المستخدمة من قبل المؤسسة صادقة ودقيقة، ولا تضلل السائحين بشأن خصائص الخدمات أو التزامات المؤسسة نحو الاستدامة.
6. **تصميم وتطوير الجولات** :ينبغي تصميم الجولات السياحية بطريقة تقلل من الآثار السلبية وتُعزز المنافع للمجتمعات المحلية والبيئة، وفقًا لمبادئ الاستدامة.

القسم ب: تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتقليل الأثر السلبي

يركز هذا القسم على إشراك المجتمعات المحلية وضمان أن تعود الأنشطة السياحية بالنفع عليها.

المعايير تتضمن[2]:

[1] المجلس العالمي للسياحة المستدامة، *معايير المجلس العالمي للسياحة المستدامة لشركات القطاع السياحي: الإصدار رقم 3 (النسخة العربية، 31 أكتوبر 2023)*، (واشنطن: المجلس العالمي للسياحة المستدامة، 2016)، صـ 2–8

[2] المجلس العالمي للسياحة المستدامة، *مرجع سابق*، صـ 9–14

- دعم البنية التحتية والمبادرات الاجتماعية (تعليم، صحة).
- ضمان العدالة في استخدام الأراضي والموارد.
- توفير وظائف عادلة للسكان المحليين.
- إشراك المجتمعات في التخطيط واتخاذ القرار.
- احترام حقوق السكان الأصليين.

القسم ج: تعظيم الفوائد للتراث الثقافي وتقليل الأثر السلبي

يعالج أهمية صون التراث الثقافي المادي وغير المادي واحترام الثقافات المحلية.

المعايير **تشمل**[1]:

- المساهمة في حماية المواقع التاريخية.
- احترام التقاليد والعادات الثقافية.
- تعزيز الفنون والحرف المحلية.
- محاربة التجارة غير القانونية بالتراث

المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية المستدامة من خلال السياحة الثقافية

1. التضخم السكاني غير الرشيد: عدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول. فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية بشكل خاص. فضلاً عن ذلك فقد أدت الضغوط السكانية إلى تزايد التوسع في زراعة مناطق الرعي الطبيعية والزراعات المطرية، الأمر الذي أدى

[1] نفسه صـ 16

إلى ازدياد معدلات الرعي الجائر، والتصحر بين مختلف أرجاء العالم الإسلامي. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية في العديد من الدول قد أدت إلى انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة بشكل حاد.[1]

تُعد الكثافة السكانية المرتفعة عاملًا مهددًا للتراث الثقافي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ يؤدي تزايد عدد السكان في المناطق القريبة من المواقع التاريخية إلى ضغط متواصل عليها من خلال الاستعمال المفرط، وارتفاع مستويات التلوث، واحتمالات التخريب العرضي. كما يساهم الزحف العمراني، الناتج عن تلبية الحاجات السكنية المتزايدة، في تشويه أو إزالة المعالم الأثرية لصالح مشاريع البناء الحديثة. وفي ظل التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة الداخلية وتنوع البنية السكانية، قد تشهد الممارسات التقليدية تراجعًا ملحوظًا، مما يُضعف من استمرارية الهوية الثقافية المحلية. وتُضاف إلى ذلك الأولويات الحكومية، التي غالبًا ما تميل إلى توجيه الموارد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، على حساب حماية التراث وصيانته. كما أن الاستغلال الاقتصادي المكثف للمواقع التاريخية في المناطق المكتظة يمكن أن يؤدي إلى تآكل قيمتها الثقافية، نتيجة تحويلها إلى منتجات سياحية تجارية تفقدها الكثير من أصالتها ورمزيتها التاريخية.

2. عراقيل الصناعة التقليدية:

وأهم هذه العراقيل نجد: [2]

- مشكل التموين بالمادة الأولية والعتاد الضروري لعملية الإنتاج، ضف إلى ذلك فالبنوك عادة ما تضع شروط صعبة للإقراض من قبل صاحب المشروع الصغير؛

---

[1] سمر خيري مرسي غانم، *معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية*، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2013، ص. 5.
تم الاسترجاع من
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09/معوقات-التنمية-المستدامة.pdf.

[2] الفيلالي حمزة، ونزاد عادل .(2010) .نحو *تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر* .المؤتمر العلمي الدولي حول "السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 9–10 مارس، ص. 7.

- مشكل التسويق: يجد الحرفيون مشاكل عديدة في تسويق منتجاتهم مما يؤثر سلبا على إنتاجهم، ونجد أن الحرفيين المتواجدين في الأرياف يعانون أكثر من المتواجدين في المدن، مع افتقار الوعي التسويقي ونقص.
- الإمكانيات المادية للقيام بعملية الترويج وتنشيط المبيعات؛
- عائق خروج الحرفيين من الإطار غير الرسمي والعمل في شكل رسمي وقانوني يبقى ذلك مرهون بالديون المترتبة والمتراكمة عليهم من طرف مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي بسبب المشاكل التي عاشتها النشاطات الحرفية التي قلصت واندثر البعض منها، نتيجة الظروف الأمنية، لاسيما في الأوساط الريفية.[1]

3. ضعف السياحة المحلية:

ومن أهم العراقيل نجدا: [2]

عدم اهتمام المجموعات المحلية بأمر السياحة، خاصة البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها، وقد يكون عدم الاهتمام هذا مرده إلى افتقار الجماعات المحلية لوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية الأساسية لتلك المنطقة.

محدودية الموارد البشرية: ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل من أهمية السياحة في ظل شحة الموارد المالية المخصصة للسياحة؛

ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، إذ تفتقر الجماعات المحلية والبلديات للمرافق الأساسية لتقديم الخدمات وغياب الطرق وغيرها من المرافق الأخرى التي تعمل على جلب السياح للمنطقة؛

---

[1] أحمد بن عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، ورشة عمل حول " تنمية وتطوير وإعادة الاعتبار الجزء من التراث والثقافة والأصالة"، الجزائر، ص 09

[2] الفيلالي، حمزة، ونزاد، عادل .(2010) .نحو *تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر* . المؤتمر العلمي الدولي حول "السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 9–10 مارس، ص. 7.

يؤثر غياب السياحة المحلية بشكل سلبي على الثقافة والتراث الثقافي بعدة طرق. فالسياحة المحلية تُعدّ أحد أهم وسائل تعزيز الهوية الوطنية والارتباط بالموروث الثقافي، إذ تسهم في إبقاء العادات والتقاليد حية من خلال التفاعل المستمر بين السكان والمواقع التراثية. وعندما تغيب السياحة الداخلية، تقل الفرص أمام المجتمعات المحلية لممارسة دورها في حفظ الثقافة ونقلها للأجيال القادمة. كما أن غياب السياحة المحلية يؤدي إلى الاعتماد المفرط على السياحة الدولية، ما قد يدفع بعض الجهات إلى تكييف أو "تسليع" الثقافة لتناسب أذواق السياح الأجانب، مما يُفقدها جزءًا من أصالتها. إضافة إلى ذلك، فإن السياحة المحلية تلعب دورًا اقتصاديًا مهمًا في دعم المجتمعات الحاضنة للتراث، وغيابها يعني تراجع مصادر التمويل اللازمة لصيانة المواقع الثقافية وتشجيع الفنون والحرف التقليدية.[1]

4. غياب الوعي:

يتعرض التراث الثقافي إلى خطر التدمير والنهب والاتجار غير المشروع حول العالم، كما وظهرت العديد من التهديدات في العقود الآخرة وذلك بفعل عدم الاستقرار السياسي، والفقر بالإضافة إلى انتشار الآليات الثقيلة والمتفجرات،[2] تُعدّ قلة الوعي بالتراث الثقافي من أبرز العوامل التي تُهدد جهود تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات، خصوصًا تلك التي تزخر بموروث حضاري غني. إذ يؤدي ضعف إدراك الأفراد والمؤسسات لقيمة التراث إلى ممارسات قد تُلحق الضرر بالمواقع التاريخية أو تُهمّش الصناعات التقليدية والحرف المحلية التي تشكل جزءًا من الهوية الثقافية. كما أن غياب هذا الوعي يُقلل من المشاركة المجتمعية في الحفاظ على التراث، ويُضعف ارتباط الأجيال الجديدة بجذورها، ما يُفرغ مفهوم الاستدامة من أحد أبعاده الأساسية، وهو البعد الثقافي. لذلك فإن التوعية المجتمعية بأهمية التراث، ودمجه ضمن السياسات التربوية والسياحية والبيئية، يُعدّ خطوة ضرورية نحو تنمية مستدامة متكاملة.

- معوقات خاصة بإهمال المناطق السياحية الأثرية والمرافق المحيطة:

[1] World Travel & Tourism Council. (2018). *Domestic tourism: Importance and economic impact* (p.2). WTTC. https://wttc.org/Portals/0/Documents/Reports/2018/Domestic%20Tourism-Importance%20Economic%20Impact-Dec%2018.pdf

[2] ناصر إبراهيم. (2004). أصول التربية – الوعي الإنساني (ط. 1). مكتبة الرائد العلمية، عمّان، الأردن، ص. 330.

ومما لا شك فيه أن مظاهر الإهمال الحضري، مثل تكدّس النفايات، وانتشار الباعة الجائلين والمتسولين، وتدهور المظهر الجمالي للمناطق السياحية، بالإضافة إلى عدم انتظام حركة المرور، تساهم في تشويه الصورة العامة للموقع السياحي وتترك انطباعًا سلبيًا لدى الزوار. فهذه المظاهر لا تعكس فقط ضعف البنية التنظيمية والخدمية، بل تؤثر بشكل مباشر على تجربة السائح، الذي غالبًا ما يبحث عن بيئة نظيفة وآمنة تسمح له بالتجوال بحرية وراحة. إن استمرار مثل هذه السلوكيات والمظاهر العشوائية قد يُفقد الوجهة السياحية جاذبيتها ويُضعف من قدرتها التنافسية على المستويين الوطني والدولي.[1]

يُولي السائح اهتمامًا كبيرًا لجمالية الفضاء السياحي وجودة المرافق المتوفرة، إلى جانب عراقة المعالم التاريخية وأصالتها. وتشير الملاحظات الميدانية إلى أن بعض السلوكيات والمظاهر السلبية، مثل وجود مراحيض عمومية غير محكمة الإغلاق، وأعمدة إنارة مكشوفة تتدلى منها أسلاك كهربائية عارية، تُعد من المؤشرات التي توحي بالإهمال وقلة العناية بالبنية التحتية. كما تساهم الحالة غير اللائقة للأرصفة، وظهور الحفر والتشققات والمطبات العشوائية في الطرقات، في الإضرار بجاذبية المواقع السياحية، وتؤثر سلبًا على جودة التجربة السياحية بشكل عام.

كما ان الفساد الاداري المتوغل في الادارة السياحية والجهات المعنية بالرقابة على المنشآت والفنادق السياحية يرتب تقديم مرافق واماكن اقامة وخدمات سياحية غير لائقة وغير مطابقة للمواصفات القياسية، بما يؤثر سلباً على السياحة. كل هذا الإهمال يتنافى مع اهداف التنمية المستدامة ومبادئها.

5. الازمات والمعوقات السياسية:

- تأثير الأزمات المالية خاصة العالمية على السياحة الدولية مثل الأزمة المالية لعام 2008 وما نتج عنها من تزايد معدلات البطالة وتأثر معدل الدخل القومي للدول والدخل الحقيقي للأفراد وأدى ذلك إلى انعكاسات سلبية على قطاع السياحة بانخفاض معدل النمو السياحي بانخفاض الطلب السياحي وحجم الايرادات السياحية وتوقف المشاريع والاستثمارات السياحية.[2]

[1] ياسر عوض عبد الرسول .(2011) .*معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وآثارها الاقتصادية* .المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، رأس البر – جامعة طنطا، مصر

[2] نهى ابراهيم خليل. (2013). السياحة في الدول الاسلامية في ظل الظروف المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، ص 69

- الأحداث الإرهابية خاصة في المناطق السياحية وما لها أثر كبير في إحداث خوف في نفسية السائح وإلغاء الرحلات للمناطق التي تشهد عمليات ارهابية.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي كالحروب والانقلابات صراعات على السلطة، أو صراعات طائفية والتي تؤدي للتطرف والعنف وتزعزع الوضع الأمني يجعل السائح يمتنع عن الذهاب لهذه المناطق الساخنة، ويصعب على المنظمة السياحية التدخل أو تنفيذ برامجها الانمائية السياحية في هذه المناطق. التخلف الحضاري والتعصب الديني وانعدام الوعي السياحي الذي يؤدي إلى عدم توفر الأجواء الآمنة والمعاملة الودية وينزع الطمأنينة من السياح بسبب التباين الكبير في الدين والقيم والعادات.
- الأوبئة والأمراض التي تحل ببعض الأقطار أو الجائحة العالمية وكذلك الكوارث كالزلازل والبراكين والفيضانات وموجات الحر الشديد والبرد القارص التي تعد ظروف طاردة للسياحة لمثل هذه المناطق.
- الانغلاق ووضع شروط وقوانين داخلية صارمة تعرقل الخدمات السياحية وتحد من عوامل الجذب السياحي كفرض صعوبات وتأشيرات صعبة المنال لدخول السياح أو لا توجد تسهيلات في حركة العملات الصعبة .[1]

.

[1] كافي مصطفى يوسف. (2017). التنمية السياحية. قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق. الطبعة الأولى، ص. 131–132.

خلاصة الفصل:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للسياحة الثقافية والتنمية المستدامة، حيث يبدأ بتعريف السياحة الثقافية من خلال توضيح مفهومي السياحة والثقافة، ثم يتوسع في استعراض مكونات وخصائص السياحة الثقافية التي تميزها عن غيرها من أنواع السياحة، مع التأكيد على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. كما يقدم الفصل شرحًا مفصلًا للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، بدءًا من التعريف اللغوي والاصطلاحي، مرورًا بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وانتهاءً بالمبادئ والأهداف التي تستهدف تحقيق تنمية متوازنة وشاملة. ويبرز الفصل السياحة الثقافية كآلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض الخطط الدولية والمحلية، ومناقشة مشاريع ثقافية وتراثية ناجحة أسهمت في مواجهة قضايا الفقر والمساواة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. كما يتناول الفصل المعوقات التي تواجه تنمية السياحة الثقافية، مثل التضخم السكاني غير المنضبط، ضعف السياحة المحلية، غياب الوعي، والأزمات السياسية، مما يضع إطارًا شاملًا لفهم دور السياحة الثقافية في التنمية المستدامة ويهيئ القارئ للدراسات التطبيقية التي تليه.

الفصل الثاني: السياحة الثقافية كألية لتنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

تُعد السياحة الثقافية من أبرز أشكال السياحة الحديثة التي تمثل وسيلة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، لما لها من دور محوري في حفظ التراث الثقافي، وتفعيل النشاط الاقتصادي المحلي، وترسيخ الوعي بالهوية الوطنية. وتبرز أهميتها في قدرتها على الربط بين البعد الثقافي والبعد التنموي، حيث تقوم على استثمار الموارد الثقافية والتراثية بطريقة مسؤولة تضمن استدامتها للأجيال القادمة، مع المحافظة على القيم الأصيلة للمجتمعات.

وفي هذا الإطار، يُعالج هذا الفصل السياحة الثقافية كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال محورين رئيسيين. يتناول المبحث الأول مقومات السياحة الثقافية في الجزائر، بالتركيز على ما تزخر به البلاد من مواقع أثرية وتاريخية تُعد من أبرز عوامل الجذب السياحي، بالإضافة إلى الفنون والتراث اللامادي الذي يعكس التنوع الثقافي والعمق الحضاري للجزائر. أما المبحث الثاني فيُسلط الضوء على آليات حماية السياحة الثقافية لضمان استدامة هذا المورد الحيوي، وذلك من خلال دراسة الإطار القانوني لحماية الممتلكات الثقافية، وبيان العقوبات المقررة في حالة المساس بها، إلى جانب استعراض التشريعات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، والتي تُشكل دعمًا أساسيا للسياسات الوطنية في مجال حماية التراث وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مقومات السياحة الثقافية في الجزائر

عرف قطاع السياحة الثقافية في السنوات الأخيرة، اهتماما كبيرا من طرف المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين والأكاديميين والمجتمع المدني، إلى درجة كونه أضحى الآن وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أهدافها ومبادئها.

إن الجزائر تمتاز بمؤهلات ثقافية وطبيعية يجب استغلالها فيما يعرف بالسياحة الثقافية في خدمة التنمية البشرية والتنمية المستدامة، إذ يعتبر الجزائر من أغنى المناطق العربية من حيث الشواهد الأثرية، بحيث اكتشفت بها عدة مواقع مهمة ولقى أثرية وافرة.

سوف نتناول من خلال هذا المبحث مقومات الثقافية في الجزائر وكيف تحميها لتحقق الاستدامة.

المطلب الأول: المواقع الاثرية والتاريخية

تعتبر الجزائر من ضمن الدول التي تزخر بتراث ثقافي عريق، ومواقع أثرية محمية فهي غنية بالآثار وهذه الأخيرة تغطي فترة زمنية طويلة جدا، والتي تعبر عن حقب تاريخية متعاقبة في الجزائر، تروي الوجود البربري والروماني والفينيقي والإسلامي فيها، وهذه الفسيفساء التاريخية تتجلى في أكثر من 430 موقعا ومعلما أثريا مصنفا تراثا وطنيا محميا ومن بينها سبعة (07) مواقع مصنفة من طرف اليونيسكو تراثا عالميا.

1. المواقع الأثرية المصنفة عالميا

1.1 قلعة بني حماد:[1]

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (دون تاريخ) .*قائمة مواقع التراث العالمي في الجزائر* .اطلع عليه في 8 أبريل 2025، من: https://whc.unesco.org/ar/statesparties/d

تعد قلعة بني حماد بالمعاضيد التابعة لولاية المسيلة من أحد رموز شموخ وعظمة الدولة الإسلامية بالجزائر وتعتبر امتدادا لدولة حماد بن بلكين الذي حاول صقل وتثبيت الهوية الإسلامية، ورغم أهمية هذا الصرح التاريخي والإسلامي الكبير إلا أن القلعة باتت في طريقها إلى الزوال. [1]

يعود تاريخ إنجاز وبناء قلعة بني حماد بالمعاضيد التابعة لولاية المسيلة بالجزائر إلى سنة 1007 م و1008م على يد حماد بن بلكين الذي اختار مكانا محصنا لقلعته واستراتيجيا فوق سفح جبل تيقربستو على ارتفاع 1000 متر فوق سطح البحر وذلك بغية عمليات المراقبة العسكرية للأماكن المجاورة، وقد دام بناء هذا الصرح الإسلامي العظيم 30 سنة استخدمت فيها الهندسة المعمارية الإسلامية الأصلية بزخارف وتصاميم تعكس التراث الإسلامي الممتد عبر القرون العابرة في أي بقعة يوجد بها الإسلام.[2]

رغم تصنيف القلعة من طرف منظمة اليونسكو سنة 1980 ضمن الموقع المهمة التي تستوجب الاهتمام والعناية اللازمة، إلا أن الواقع يثبت أنه كلما تقدم الزمن إلا وبقيت القلعة في خطر، فبعدما أعاد العباس الحفصي للقلعة مكانتها المرموقة واتخذها ملجأ له وبعد أن كانت نبراسا للعلم وملهمة لعديد العلماء أمثال يوسف بن محمد بن يوسف المعروف بابن النحوي، وصارت القلعة اليوم مزارا وملجأ للتنزه العائلي بعيدا عن كل ما تحمله القلعة من رموز ومعاني تمثل أهم الميزات الإسلامية الخالدة اليوم.[3]

2.1 مدينة تيبازة :Tipaza

هي مدينة جزائرية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتبعد عن مدينة الجزائر العاصمة بـ 90 كلم أسسها الفينيقيون كإحدى مستعمراتهم حيث كانت لها مكانة مرموقة عندهم.

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (دون تاريخ) .*قائمة مواقع التراث العالمي في الجزائر* .اطلع عليه في 8 أبريل 2025، من: https://whc.unesco.org/ar/statesparties/d

[2] رشيد بوروبية، *الدولة الحمادية: تاريخها وحضارتها* ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1977، ص. 42.

[3] توفيق بن داود، *الجزائر: وجوه ومناظر*، ترجمة رشيد عقل، ط2، الجزائر: مطبعة العالم العربي، 2009، ص. 76.

ومعنى تيبازة في اللغة الفينيقية (الممر) لأنها كانت معبرا وممرا للناس بين مدينتي إيكوزيد (الجزائر) وإبول (شرشال) وكانت لتيبازة مكانة تجارية معتبرة خصوصا في عهد أباطرة القرنين الثاني والثالث ميلادي، ومن أهم المدن الأثرية فيها مدينة شرشال وتم تصنيف الموقع الأثري تيبازة عالميا من طرف اليونسكو سنة 1982.[1]

وبمقتضى القانون 98-04 أصدر القرار الوزاري المؤرخ في 20/11/2011 المتضمن مخطط حماية واستصلاح الموقع الأثري لتيبازة ومنطقته المحمية. [2]

3.1 وادي ميزاب:

"وادي ميزاب " بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر الميلادي، ويحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، وقد تم تسجيل وادي ميزان تراثا عالميا سنة 1982 كما صنف كقطاع محفوظ سنة 2005 ويضم وادي ميزاب قصور وواحات التي تتميز بطابعها الرائع والفريد من نوعه مما يمنحها قدرات وإمكانيات سياحية واقتصادية هائلة.[3]

4.1 الطاسيلي ناجر :TassiliNajer

تقع الحظيرة الثقافية الطاسيلي ناجر في ولاية إليزي في الجنوب الشرقي من الجزائر، وقد أدرجت في قائمة التراث العالمي عام 1992 تتميز هذه المنطقة عن المناطق الأخرى بالجمع بين العناصر الطبيعية والعناصر الثقافية التي تشهد على عصور ماضية، وصخور رملية تعرضت للنحت الطبيعي ذات قيمة جمالية ممتازة في العصر الحجري الحديث.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مرجع سابق.

[2] أنظر القرار الوزاري المؤرخ في 2011/11/20، المتضمن مخطط حماية واستصلاح الموقع الأثري ومنطقته المحمية، ج رعدد 17، المؤرخة في 2012/03/25

[3] الموقع الرسمي لديوان حماية وادي ميزاب وترقيته www.opvm.dz :تم الاطلاع عليه في 8 أبريل 2025.

"موقع الطاسيلي" الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من جغرافيات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة.[1]

5.1 قصبة الجزائر:

القصبة التي تعني وسط المدينة وهي من الأحياء القديمة في العاصمة الجزائرية كما ترتبط القصبة بالفترة العثمانية التي دامت أكثر من ثلاثة قرون خلال الفترة من عام 1516 م إلى العام 1830 وكانت "القصبة" خلال هذه الفترة هي عاصمة الحكام العثمانيين في الجزائر، وتاريخ هذه المدينة العريقة لا يبدأ بالوجود العثماني في الجزائر عام 1516 بل هو ضارب في عمق التاريخ إذ يعود إلى القبائل البربرية التي استوطنت الجزائر منذ ثلاثين قرنا، إلا أن دور المدينة لم يبدأ في البروز إلا بعد الفينيقيين الذين قاموا بتبادلات تجارية مع سكان المدينة، وشيدوا بها عدة منشآت بحرية في القرن السادس قبل الميلاد ثم تعرضت للاحتلال الروماني الذي بدأ يقيم عدة مبان حتى حدود مسجد " كتشاوة " التاريخي[2]، وصنفت قصبة الجزائر من طرف اليونسكو سنة 1982.

6.1 مدينة جميلة:

جميلة مدينة أثرية وتاريخية رومانية تقع بالشمال الشرقي للجزائر تابعة لولاية سطيف، صنفته منظمة اليونسكو على قائمة مواقع التراث العالمي سنة1982، مدينة جميلة أبلغ مدن نوميديا دلالة على الماضي وهي المدينة الواقعة في بلاد وعرة جرداء، كانت تغطيها في الماضي الغابات وسنابل القمح.

1.7 تيمقاد:

تقع تيمقاد شمال سلسلة الأطلس الصحراوي، وبالتحديد على السفح الشمالي لجبل الأوراس، الذي يزداد ارتفاعه على 2328م، في قمة جبل شلية وبالقرب منه نشأت سلسلة جبلية حديثة أشهرها جبل بوعريف الذي يصل

---

[1] نور الدين بازين، "التراث العالمي في منطقة المغرب العربي: موروث حضاري غني"، على الموقع الإلكتروني :*العرب أونلاين*، تم الاطلاع عليه في 8 أبريل 2025، من: www.alarabonline.org/index.aspffane

[2] على خلاصي، *قصبة مدينة الجزائر، الجزء الأول*، ط1، الجزائر: دار الحضارة، 2007، ص. 8-9.

ارتفاعه في رأس فورار، وما بين الأوراس وبو عريف سهل ضيق لا يتجاوز عرضه 20 كلم وعلى حافة هذا السهل شيدت مدينة تيمقاد، وهي تبعد عن مدينة باتنة 36 كلم.[1]

2. بعض المواقع الأثرية المصنفة وطنيا:

وفقًا لتصريحات عمار نوارة، مدير الحماية القانونية للتراث بوزارة الثقافة والفنون الجزائرية، في أبريل 2024، تم إحصاء **25,000موقع أثري** عبر الوطن، منها **1,600موقع** تم تصنيفها ضمن الحظائر الوطنية.[2]

بعض المواقع المصنفة وطنيا:

- سيفار الأعجوبة المهجورة
- القصور الحمراء "مدينة تيميمون"
- حمام الصالحين "خنشلة "
- حديقة الحامة "الجزائر العاصمة"
- كاتدرائية السيدة الأفريقية "باب واد"
- مغارة بني عاد "تلمسان"
- قصر الباي (قسنطينة)
- جسر القنطرة (قسنطينة): هو جسر قوسي يعبر وادي الرمال في مدينة قسنطينة الجزائرية ويعتبر أقدم جسورها ويبلغ ارتفاع الجسر نحو 65 م، ويمتد على طول 60 مترا، وعرض 7.5 أمتار، وهو يرتكز على أساسات رومانية قديمة.
- قلعة المنصورة" تلمسان "
- العديد من المساجد العتيقة والقديمة المنتشرة:

[1] عبد القادر عواي عزام، "المدينة والعمران في بلاد المغرب القديم: مدينة تيمقاد الرومانية نموذجًا"، *المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجيا المعاصرة (أنثروبولوجيا)*، العدد الأول، مارس 2015، ص. 140.

[2] نوارة عمري. (2024، 27 أبريل) .عدد *المواقع الأثرية في الجزائر* .الصحفي. تم الاطلاع عليه في 10 أبريل 2025، من: https://alsahafi.dz/2024/04/27/عدد-المواقع-الأثرية-في-الجزائر/

كشفت وزيرة الثقافة والفنون، صورية مولوجي، 2022, عن إحصاء "150 مسجدا عتيقا لحد الآن على مستوى 22 ولاية" من التراب الوطني بغرض "تسجيلها وتصنيفها ضمن قائمة التراث الوطني بهدف ترميمها".[1]

بالإضافة إلى ذلك، تشير مصادر أخرى إلى وجود أكثر من 1,000 مسجد عتيق في الجزائر من أصل 18,449 مسجدًا في البلاد.

جدول رقم (1): قائمة المساجد العتيقة في الجزائر

رقم	اسم المسجد	المدينة	تاريخ البناء
1	مسجد سيدي غانم	ميلة	678م
2	مسجد سيدي عقبة	بسكرة	686م
3	الجامع الكبير	الجزائر العاصمة	1097م
4	مسجد سيدي رمضان	الجزائر العاصمة	1097م
5	الجامع الكبير	تلمسان	1136م
6	مسجد سيدي بلحسن	تلمسان	1296م
7	مسجد سيدي بومدين	تلمسان	1339م
8	مسجد كتشاوة	الجزائر العاصمة	1612م
9	مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي	الجزائر العاصمة	1612م

[1] الإذاعة الجزائرية. (2022، 13 مارس) 150 .مسجدًا عتيقًا عبر 22 ولاية سيتم تصنيفها وترميمها .تم الاسترجاع في 10 أبريل 2025، من https://news.radioalgerie.dz/ar/node/7097

10	مسجد علي بتشين	الجزائر العاصمة	1622م

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مديريات السياحة والصناعة التقليدية لمختلف ولايات الجزائر.

3. المتاحف الوطنية

- المتحف الوطني للجيش: (متحف المجاهد)

أنشا في عهد الرئيس الهواري بومدين كان مقره الابيار ثم حول الى رياض الفتح سنة 1983, تم تدشينه في عهد شاذلي بن جديد، يحتوي متحف المجاهد على قاعة كبرى للعرض، بهو، نادي انترنت، مكتبة، قاعة محاضرات.[1]

- المتحف الوطني للفنون الجميلة:

وهو أحد أرقي المتاحف في شمال افريقيا، بنى في القرن 13, كان يستعمل من قبل كقصر ليتم تجديده وترميمه حتى أصبح من أرقي معالم الهندسة المعمارية في العالم العربي، تعرض فيه الاثريات النفيسة التي تشير الى ثقافة الجزائر ما قبل التاريخ ويوجد فيه مزيج من الفخار والمجوهرات تعود للقرون الوسطى.

- المتحف الوطني باردو:

يقع في ضاحية الجزائر في مصطفى باشا، بني في أواخر القرن الثامن عشر على يد ثري تونسي منفي في الجزائر بن الحاج "عمر" ليكون بمثابة إقامة صيفية يستقبل فيها وجهاء المدينة.

في 1879 أضاف الفرنسي جوريت ملحقا بالقصر ليستعمل كإسطبل وحظيرة للحيوانات في عام 1930، عندما تم افتتاح المبنى كمتحف لما قبل التاريخ والأثنوجرافيا في الذكري المئوية للاستعمار في الجزائر. ومتحف باردو يعرض تحفا إثنوغرافية، في حين خصص الملحق لما قبل التاريخ. ومنذ ذلك الحين، دعي بمتحف باردو، ثم سمي بالمتحف الوطني باردو في عام 1985.[2]

[1] د. درويش مصطفى الفار – سطور عن المتاحف – متحف قطر الوطني، ص 28.

[2] رفعت موسي محمد، مدخل الى فن المتاحف، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 26

- المتحف الوطني العمومي سيرتا بقسنطينة:

الأول وطنيا والثاني إفريقيا، ويعتبر متحف سيرتا العمومي الوطني من أقدم المتاحف بالجزائر، إنشاء المتحف الذي تم تدشينه سنة 1931م بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر من طرف السلطات المعنية المحلية في ذلك الوقت.[1]

- متحف الفن المعاصر بالجزائر العاصمة:

أنشئ متحف الفن المعاصر في الجزائر سنة 1909، بأمر من الحاكم الفرنسي العام للجزائر" تشارلز سيليستين جونار"، وهو من تصميم المهندس المعماري الفرنسي "هنري بيتي". والملاحظ في النمط المعماري للمتحف أنه نمط مغاربي جديد" مستمد من الفن المعماري الأندلسي، حاول من خلاله الاستعمار الفرنسي إقناع الجزائريين" بأنه يحمي هوية السكان الأصليين"؛ حيث استدعى سكان الأندلس المقيمين في الجزائر آنذاك، وأجبرهم على تصميم المبنى بطراز يمزج بين ثقافة الجزائر والإرث المعماري الأندلسي.

- متحف تيمقاد:

متحف "تيمقاد"، يوجد بولاية باتنة، يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها أسلحة قديمة وتماثيل ونقود، تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور توجان عام 100م [2] إذ تعتبر المدينة الأثرية "تاموقادي" من أواخر المستعمرات الرومانية بأفريقيا، والتي ظلت تحتفظ بهيكلها ومختلف مرافقها لتعكس حياة حضارة كانت قبل ما يقارب 19 قرن .

المطلب الثاني: الفنون والتراث اللامادي

يوصف التراث الثقافي غير المادي بأنه منبع للتنوع الثقافي الذي يختزن كما هائلا من المعارف، والممارسات، والطقوس، والعادات المختلفة الحاملة لهويات الشعوب التي تراكمت عبر التاريخ وتعاقبت عليها الأجيال مع المحافظة على المضامين الثقافية التي تحملها وعلى أوجه الإبداع التي عبر عنها الأفراد والمجتمعات منذ القدم.

---

[1] محسن أحمد الخضيري، التسويق السياحي، مدخل اقتصادي متكامل، مكتبة مدبولى القاهرة، 1989، ص 7.

[2] مرازقة عبد القادر، شخشاخ محمد. (2010، 10 ماي) .*التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر* .الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر: الواقع والآفاق، المركز الجامعي البويرة.

فهي نتاج حضاري لتفاعل البشر مع البيئة المحيطة بهم، ولأن هذا التفاعل يعكس وجود تأثير متبادل فالأمر يتعلق بنشاط حركي لا يعرف الثبات، وبالنتيجة سيساهم لا محالة في إكساب المجتمعات القدرة على التطور الذاتي.

ويلعب التراث الثقافي غير المادي دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي لها، ويأتي هذا الدور كنتيجة للدور السياحي للتراث الثقافي، أي تحقيق التنمية المستدامة عن طريق السياحة الثقافية.

1. التراث الثقافي اللامادي المسجل في اليونيسكو

جدول رقم (02): القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية

الرقم	العناصر المدرجة	سنة الادراج
00121	أهاليل القورارة	2008
00668	العادات والمهارات الحرفية المرتبطة بتقاليد زي الزفاف التلمساني	2012
00891	الممارسات والمعارف المرتبطة بموسيقى الإمزاد وآلتها عند جماعات الطوارق في الجزائر و مالي و النيجر	2013
00660	الزيارة السنوية لضريح سيدي عبد القادر بن محمد (سيدي الشيخ)	2013
00665	الطقوس و الاحتفالات الخاصة بعيد السبيبة في واحة جانت بالجزائر	2014
00667	" السبوع:" الزيارة السنوية إلى زاوية سيدي الحاج بلقاسم في قورارة بمناسبة المولد النبوي	2015
01274	المعارف و المهارات الخاصة بكيالي الماء العاملين في الفقارة في توات و تيديكلت	2018

المصدر: وزارة الثقافة والفنون. (بدون تاريخ) .*التراث الثقافي غير المادي*. تم الاسترجاع في 14 أبريل، 2025، من https://www.m-culture.gov.dz

2. اللباس والأكلات التقليدية الجزائرية:

1.2 اللباس التقليدي:

تعد الأزياء التقليدية الجزائرية، أي مجموع الألبسة المتوارثة من جيل إلى آخر، والتي يرتديها الجزائريون خاصة في المناسبات كالأعياد الدينية، وحفلات الزفاف والختان، مظهرا من مظاهر التنوع الثقافي في الجزائر ولا تزال الأزياء التقليدية في الجزائر عميقة التأصل في الطقوس والعادات التي يمارسها سكان الحضر والريف في كافة مناطق البلاد. وتدخل اليوم في التعريف بالهويات الثقافية، وفي تنظيم الحياة الاجتماعية للنساء والرجال من مختلف الأجيال.

بعض من الأزياء التقليدية الجزائرية:

- **الحايك:** وهو عبارة عن قطعة قماش واحدة تلف بها المرأة نفسها بطريقة متقنة، ويمكن أن يكون من الصوف لفصل الشتاء، أو من الحرير وهو النوع المستعمل في الصيف.[1]

  وللحايك عدة أنواع هي:

  - ✓ حايك المرمة
  - ✓ حايك العشعاشي
  - ✓ حايك السفساري
- **البرنوس:** ويمكن تعريفه على أنه رداء واسع يغطي كامل البدن استعمله الرجال البربر منذ قديم الزمان. ينتشر هذا البرنوس الرجالي ذو الأصل الأمازيغي في كل المناطق الريفية والحضرية المغاربية.
- **الملحفة ذات الأخراص:** كلمة ملحفة كانت تستعمل في المغرب والأندلس للإشارة إلى الخمار الكبير أو الإزار الذي تتحجب به النساء في الشرق حينما يبرزن من منازلهن.[2]

أما الملحفة ذات الأخراص هي عبارة عن ملحفة يتم تثبتها على الكتفين بخرصين أو إبزيمين ويثبت الطرف الجانبي المفتوح بحزام يشد على الخصر.

---

[1] عز الدين جعفري، *أطلس العادات والتقاليد بمنطقة توات*، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص. 345–346.

[2] دوزي رينهارت، *المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب*، ط 1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2012، ص. 355.

- **الفوطة المقلمة:** الفوطة هي عبارة عن قطعة من النسيج غير مخيطة، يمسكها الحزام من الأمام ومن الخلف. وقد اتخذت لباسا عاديا عند بعض النساء في بيوتهن بدلا من السراويل.[1]
- **قندورة القطيفة:** تسمى أيضا القندورة القسنطينية" أو "قندورة الفرقاني" نسبة إلى عائلة الفرقاني المشهورة في ميدان الخياطة التقليدية بمدينة قسنطينة.
- **البلوزة الوهرانية:** هي عبارة عن قميص ضيق من جهة الصدر، ومزود بأكمام قصيرة ويلبس بمفرده.[2]
- **الفساتين ذات الدوائر أو(الكشاكش):** مثل الفستان النايلي أو التالية" و"البونوار أو البينوار السطايفي نسبة إلى النوار أي الأزهار وتشبه هذه الفساتين النموذج الأصلي للبلوزة الوهرانية.
- **التقندورث (الجبة القبائلية الأمازيغية)**
- **القمصان الرجالية:** وتتمثل خاصة في الجلابة التي تحتوي على قلنسوة (قلمونة)، وكمين على شكل مستطيل، القندورة أو القشابية كما تسمى في الغرب الجزائري.
- **السروال الجزائري:** يلبس السروال عن طريق القدمين، وهو خاص بالرجال والنساء على السواء، ويشد السروال في ناحية النطاق بحزام خاص يدعى التكة. أما في الجزائر في العهد العثماني فقد كانت المرأة الجزائرية تلبس نوعين من السراويل نوع خاص بالبيت، وآخر خاص للخارج.
- **قفاطين الأفراح**
- **كاراكو العاصمة:** يصنع الكاراكو من الحرير أو القطيفة. ويطرز من الأمام بالذهب أو الفضة بالإضافة إلى زخرفته بقياطين تعلق في خيوط ذهبية. لا يزال الكاراكو يلبس في مدينة الجزائر، ويعتبر اللباس الشائع في الأعراس والحفلات إلى وقتنا الحالي.[3]

2.2 المطبخ الجزائري التقليدي:

[1] شريفة طيان، "الملابس النسوية بالرأس بمدينة الجزائر في العهد العثماني"، *مجلة الدراسات الأثرية*، المجلد 2، العدد 1، الجزائر: جامعة الجزائر، 1995، ص. 114–115.

[2] سعاد بسباسي، *وهران المقام: دليل ذاكرة الأمجاد*، في كتاب :دولي جماعي، الجزائر – ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بالتعاون مع مخبر اللهجات ومعالجة التراث، جامعة وهران أحمد بن بلة، 2022، ص. 165.

[3] شريفة طيان، مرجع سابق، ص. 114–115

تأثر المطبخ الجزائري بجميع الثقافات القديمة التي مرت على الجزائر، ونتج عن ذلك تنوع كبير في الاكل الجزائري حيث وهكذا ذابت جميع الثقافات التي مرت على الجزائر فوق مائدتها العامرة.

مثال عن بعض الاكلات التقليدية التي يمكن تقديمها للسائح:

من حيث الأطباق:

هناك مجموعة مشتركة من الأطباق بين كل الجزائريين ولكن طريقة التحضير تختلف من منطقة إلى أخرى مثلا:[1]

- **الكسكس:** يعتبر الكسكس أو الطعام أو البربوشة أو السكسو رمزا لكل الجزائريين أخذ شهرة عالمية إذ صنفته "اليونيسكو" رسميا ضمن التراث العالمي غير المادي للإنسانية يوم 16/12/2020. وهو طبق قديم قدم التاريخ تختلف طريقة إعداده وتسميته من منطقة لأخرى.
- **الشخشوخة:** أكلة شعبية مشهورة خصوصا في مدينة قسنطينة ومدينة المسيلة ومدن الشرق الجزائري وحتى مدن السهوب كالجلفة والأغواط، تطبخ في المناسبات خاصة الأعراس والأعياد وهي عبارة عن عجينة تخلط من القمح اللين والماء والملح تعجن جيدا ثم تقطع إلى قطع صغيرة وتفتح القطعة الصغيرة براحة اليد وتطهى في إناء.
- **البوزلوف:** رأس الخروف المشوط والمطبوخ في مرق كما يشوى.
- البكبوكة أو العصبان: أحشاء الخروف بعدما تنضف جيدا وتخلط مع الحمص والأرز والبقدونس والبهارات المشكلة.
- **طاجين الحلو:** هو المثال النهائي للتأثير الأندلسي في دول شمال الجزائر، يتكون من الفواكه الجافة أو الطازجة (الخوخ، المشمش الزبيب التفاح الكمثرى التفاح واللحوم والتوابل خاصة القرفة والزبدة والعسل وماء أزهار البرتقال ويتم تقديمه عادة للضيوف ختاما للأكل – حلو المذاق بعد صف من الأطباق اللذيذة، وهو أحد الأطباق الرئيسية للاحتفال بشهر رمضان.

[1] مهيبة بن عيسى، "مقومات سياحة الطعام في الجزائر وسبل الترويج لها"، *مجلة الفكر المتوسطي*، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص. 745–746.

- **المحاجب:** من أكثر الأكلات الشعبية انتشارا في الجزائر تتناولها بالبيت كما قد تتناولها في السوق أو على قارعة الطريق، وانتشرت محلات خاصة تقوم ببيعها، أما طريقة إعدادها فتختلف من منطقة إلى أخرى، ويطلق عليها أهل الجنوب خبز الملا أو المخاريق وفي منطقة القبائل تيمخلعت. وهي عبارة عن عجين مورق يُحشى بخليط من البصل والفلفل. قد يختلف الحشو من منطقة لأخرى على حسب ذوق كل شخص.
- **الشربة:** يُطلق عليها سكان الشرق الجزائري اسم "الجاري" وهو نوع من الحساء يطبخ من الخضروات واللحم، يضاف إليه حبات رقيقة من الشعرية، كما قد تضاف لها حبات الفريك، أو الفرينة وهذه يطلق عليها سكان المناطق الغربية "الحريرة".
- **الخبز:** وبخاصة خبز المطلوع أو خبز الكوشة نوع من الأفران تستخدمه النسوة في المنزل المصنوع في المنزل، كما نجد أيضا خبر الرخسيس المشهور في منطقة القبائل.
- **أطباق الأسماك:** تشتهر بها المدن الساحلية ونذكر منها طبق البايلا.
- **الحلويات التقليدية:** هناك بعض الأطباق عبارة عن إرث تاريخي يقوم بتحضيره في الأعياد والمناسبات مثل:[1]

✓ **المقروط أو المقروض:** مثلما ينطق في بعض المناطق في الجزائر، وهو عبارة عن عجين السميد المنكه بماء الزهر، يوضع بداخله عجين التمر / لوز مرحي حسب كل منطقة ثم يقلى ويُعسل.

✓ **البقلاوة:** نوع من الحلويات الشهيرة جدا يحضر بطبقات من العجين المورق يوضع في وسطها خليط من المكسرات تسقى بالعسل بعد نضجها.

✓ **البغرير:** خرينقو، نوع من المعجنات يخلط السميد والماء والخميرة ثم يُطهى في مقلاة مخصصة لذلك.

من حيث التقسيم الجغرافي:

[1] نفس المرجع، ص 746

سوف نعرض في هذا السياق مجموعة من الأطباق التقليدية المميزة في كل منطقة من مناطق الجزائر، مع التأكيد على أن ما نُورده لا يُمثل حصراً كاملاً لما تزخر به هذه المناطق من تنوعٍ وثراءٍ في المأكولات، بل نترك المجال مفتوحًا للسائح لاكتشاف باقي الأطباق بنفسه خلال زياراته الميدانية:[1]

- **منطقة الوسط: تنوّع في النكهات وثراء في التراث**

تزخر منطقة الوسط الجزائري بعدد من الأطباق التقليدية التي تعكس عمق التراث الثقافي والذوق المحلي، ومن بين أبرز هذه الأطباق:

- **الرشتة:** وهي نوع من المعجنات الرفيعة تُشكّل على شكل شرائط طويلة، تُطهى وتُقدّم عادة مع مرق أبيض يحتوي على اللحم، الحمص، والقليل من التوابل.
- **المُقَوَّم:** طبق غني يتكوّن من قطع لحم وكريات من اللحم المفروم تُطهى في مرق غنيّ بنكهة الثوم المرحي، ويُعتبر من الأطباق الفاخرة المقدّمة في المناسبات.
- **الحميس:** من الأطباق الشعبية في منطقة القبائل، ويُحضّر من فلفل مشوي مهروس ممزوج مع الطماطم وزيت الزيتون، ويُقدّم غالبًا كمقبل أو طبق جانبي.
- **التيكور:** طبق تقليدي يتكوّن من كريات من السميد والخضار، يُقدّم مع مرق الدجاج أو اللحم، ويُعدّ من الأطباق المتكاملة غذائيًا.
- **المنطقة الغربية:**

الحريرة: حساء غني بالخضر والتوابل واللحم، تُضاف إليه عجينة الفرينة الممزوجة بالماء لتكثيف قوامه.

البسطيلة: طبق فاخر محشو بلحم الدجاج المفتت واللوز، ملفوف في أوراق الديول ويُطهى في الفرن حتى يتحمّر.

كعك تلمسان: نوع من المعجنات المحلاة، يُحضَّر من الفرينة ومجموعة من المنكهات، ويُعتبر من رموز الحلويات التلمسانية.

[1] نفسه، 756

- **المنطقة الشرقية:**

الزفيطي: طبق شعبي ذو جذور تاريخية، يتكوّن من خبز الرخساس المهروس مع خليط حار من الفلفل الحار، الطماطم، الثوم والبهارات، ويُحضَّر باستخدام أداة خاصة تُسمى "الرزّامة".

البريك العنابي: لفائف من أوراق الديول محشوة بالخضار والجبن، يوضع فوقها بيض وتُقلى في الزيت حتى تأخذ لونًا ذهبيًا.

- **المنطقة الجنوبية:**

الدوبارة: طبق شتوي شائع في منطقة بسكرة، يُحضَّر من الحمص أو الفول مع صلصة غنية بالتوابل وزيت الزيتون.

خبز الملة، المطابيق، المختومة: أنواع من الفطائر التقليدية تُحضَّر من العجين المحشو وتُطهى إمّا في الرماد أو على الصاج.

المشوي (القاشوش أو المصوَّر): خروف يُشوَى على الطريقة التقليدية، ويُعتبر رمزًا للضيافة والكرم في المناسبات الخاصة.

تُعرض هذه الأطباق على سبيل التمثيل لا الحصر، إذ تم اختيارها لِما تتميّز به من شهرة واسعة، مع الإشارة إلى وجود أطباق تقليدية أخرى لا تقلّ أهمية، يرتبط إعدادها غالبًا بمناسبات دينية أو اجتماعية، أو بمواسم وفصول معيّنة من السنة.

3. الموسيقى الجزائرية:

إن التراث الموسيقي الجزائري هو كل الغناء والموسيقى والآلات الموسيقية والرقصات الشعبية التي تصاحب الغناء والموسيقى في كامل التراب الوطني " وميزة التراث الجزائري انه متنوع بحيث تزخر كل منطقة بنوع معين له تقاليد عريقة جدا كما هول الحال بالنسبة للآلات الموسيقية وتعد الجزائر بلدا من اغنى دول العالم وذلك باعتراف الاجانب."

بعض الأنواع الموسيقية الجزائرية:

1.3 الموسيقى الأندلسية أو الكلاسيكية:

تعتبر الموسيقى العالمة في الجزائر أحد روافد الموسيقى الكلاسيكية المغاربية كما يلقبها معظم المشتغلين في مجال علم الموسيقى، ومن غير الممكن تاريخيا فصلها عن أصلها الأندلسي الإيبيري ذو الامتدادات العربية الإسلامية والموسيقى الأندلسية عموما جاءت بمسميات مختلفة منها الموسيقى الكلاسيكية المغاربية الموسيقى العربية الأندلسية، الموسيقى العالمة، والموسيقى الحضرية، تمييزا عن ذلك الغناء المنتشر في البوادي والقرى والجبال[1]. و التي تغنى باللغة العربية الفصحى و هي ممثلة في ثلاث مدارس:[2]

- الغرناطية في تلمسان،
- الصنعة في الجزائر العاصمة،
- والمالوف في قسنطينة،

من روادها نذكر: الشيخ محمد سفينجة، الشيخ العربي بن صاري (الذي شارك في مؤتمر الموسيقى العربية الأول سنة1932 بالقاهرة) ونجله رضوان بن صاري، عبد الكريم دالي، دحمان بن عاشور، الشيخة طيطمة، فضيلة الجزائرية، الحاج الغافور، محمد خزناجي، صادق البجاوي، سيد أحمد سري ومحي الدين باشطرزي.

2.3 الشعبي: الذي هو مستوحى من الموسيقى الأندلسية بتأثيرات بربرية وقبل أن يعرف بتسميته الحالية وصف بالمديح من طرف الجمهور والفنانين الذين كانوا يمارسونه في بداية القرن العشرين أما من الناحية التاريخية يمكن أن تحدد تسميته بشعبي لهذا النوع في الفترة التي تم فيها إنشاء الفروق الموسيقية ضمن البرامج الإذاعية باللغتين العربية والقبائلية في إذاعة الجزائر وتم عام 1946م قرار التسمية " الشعبي " والذي انتشر بعد اندلاع حرب التحرير الوطنية، حيث عرفت الأغنية الشعبية بروز في مرحلة الثلاثينات من هذا القرن في مدينة الجزائر.[3]

---

[1] سعد الله أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954). ج. 5 الجزائر. 1998. ص 442

[2] بيدات عبد الصمد، "التراث الموسيقي الجزائري: دراسة في الأنواع والطبوع، الموسيقى العالمية نموذجًا"، *مجلة النص*، المجلد 9، العدد 3، 2022، ص. 282–284

[3] عماري شريفة ونورية شرقي، "الخصائص الفنية للموسيقى الشعبية الجزائرية"، *مجلة النص*، المجلد 8، العدد 3، 2021، ص 399

من بين فناني الأداء الكبير للأغنية الشعبية: الشيخ مصطفى ناضور، الحاج أمحمد العنقة، الشيخ الحسناوي، القبي، بوجمعة العنقيس، الباجي، الهاشمي قروابي، اعمر الزاهي ودحمان الحراشي.

كما أن أهم الآلات التي تستخدم في هذا النوع:

- الوترية ذات القوس (الألتو) والموندول أو الموندولين.
- الهوائية الناي والفحل
- الإيقاعية الدربوكة بشكل كبير.

3.3 الراي:

نشأت أغنية الراي بالغرب الجزائري بمدينة سيدي بلعباس أولا وتطورت في مدينة وهران، وتعود أصولها إلى شيوخ الأغنية البدوية والتي يعتبر من روادها الشيخ حمادة وعبد القادر الخالدي، كانت تستلهم أغاني الراي مواضيعها من المشاكل اليومية التي يعيشونها حيث كانت ترجمة حرفية ليومياتهم. ركزت اهتمامها إبان فترة الاستعمار الفرنسي على سرد ماسي السكان من صعوبة للمعيشة وآفات اجتماعية تحاول بها توعية المستمع.[1] وهو النوع الأول والوحيد من الموسيقى الجزائرية والعربية الذي استطاع الوصول إلى الساحة الدولية في وقت قياسي.

4.3 الموسيقى القبائلية:

النمط التقليدي للقبائل مستمد أساسا من أشويق بين الخمسينات والستينات وحتى السبعينات، وقدم العديد من المطربين القبائليين في الموسيقى الغربية والموسيقى التي تبقى في النمط الكلاسيكي فريد.

من روادها نذكر: سليمان عازم، الشيخ الحسناوي، آكلي يحياتن، احسيسن، شريف خدام، شريفة ونورة

5.3 الموسيقى السطايفية:

[1] عبد الرحمن قماط، قوالب الموسيقى العربية – الغنائية والآلية، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 188

تعتبر الثالثة في الشعبية بعد الراي والقبائلي على أساس ايقاعات الزندالي القسنطيني، وكذلك دعم هذا بآلات جديدة، فإن هذه الموسيقى تلاقي رواجا في الحفلات والأعراس الجزائرية، ومن مغني هذا النوع " سمير السطايفي " و " جمال نور الدين تومي ". إذ كانت هذه الموسيقى تشمل شرق الجزائر سطيف والبرج.[1]

4. المهرجانات الثقافية المرسمة:

تم ترسيم 175 مهرجان عبر التراب الوطني تم تقسيمها على النحوي التالي:[2]

- المهرجانات الدولية 29 مهرجان منها:

✓ المهرجان الثقافي الدولي للسماع الصوفي.
✓ المهرجان الثقافي الدولي لتيمقاد.
✓ المهرجان الثقافي الدولي للمسرح.
✓ المهرجان الثقافي الدولي أباليسا تين هينان لفنون الأهقار.

- المهرجانات الوطنية 33 مهرجان منها:

✓ المهرجان الثقافي الوطني للفنون التشكيلية والفنون المرئية «قوس قزح»
✓ المهرجان الثقافي الوطني للمسرح الأمازيغي.
✓ المهرجان الثقافي الوطني الموسيقى الشباب
✓ المهرجان الثقافي الوطني الموسيقى «الحوزي»

- المهرجانات المحلية عبارة عن 18 مهرجان منها:

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (بدون تاريخ) .*الموسيقى في الجزائر* .السفارة الجزائرية في سلطنة عُمان. تم الاسترجاع في 14 أبريل 2025، من https://algerianembassy.gov.om/الموسيقى%20في%20الجزائر.html.

[2] وزارة الثقافة والفنون الجزائرية، "المهرجانات الثقافية المرسمة لسنة 2022"، تم الاسترجاع بتاريخ 14 أبريل 2025، من: https://www.m-culture.gov.dz

- ✓ المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية «العروبي»
- ✓ المهرجان الثقافي المحلي للفخار بمعاتقة
- ✓ المهرجان الثقافي المحلي للزربية بآيت هشام
- ✓ المهرجان الثقافي المحلي للموسيقى والأغنية والرقص واللباس النايلي

- مهرجانات ثقافية محلية للفنون والثقافات الشعبية تتضمن 48 مهرجان.
- مهرجانات ثقافية محلية "القراءة في احتفال" 48 مهرجان.

المبحث الثاني: أليات حماية السياحة الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة

قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لحماية تراثها الثقافي وتحقيق السياحة الثقافية المستدامة وان حماية التراث الثقافي يعد حماية للسياحة الثقافية.

المطلب الأول: الاليات القانونية لحماية الممتلكات الثقافية

وتنفيذا لمبادئ المنظمة فقد كرست الدولة الجزائرية حماية دستورية للتراث الثقافي كما سنت تشريعات داخلية تكفل هذه الحماية من أهمها القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الوطني والذي يعد بمثابة العصب الرئيسي والمرجع الأساسي لحماية التراث الثقافي وتثمينه، حيث جسد هذا القانون آليات المعالجة آليات ووسائل أو أجهزة الحماية المكلفة بحماية التراث الثقافي في الجزائر، والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري قد قسم الممتلكات الثقافية في المادة 3 من القانون رقم 98-04 إلى ثلاثة أنواع هي الممتلكات الثقافية العقارية الممتلكات الثقافية المنقولة والممتلكات الثقافية غير المادية.

1. حماية التراث المادي (الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة):

1.1- التسجيل في قائمة الجرد:

تسجل المعالم التاريخية في قائمة الجرد الإضافي التي تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو علم الآثار، أو العلوم أو الأثنوجرافيا والأنثروبولوجيا أو الفن أو الثقافة وتستدعي المحافظة عليها ولا تستوجب تصنيفها فوريا. وبما

أنه مؤقت فإن المعالم التاريخية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي وتشطب من قائمة الجرد وذلك إن لم تصنف نهائيا خلال مهلة 10 سنوات.[1]

يعتبر الجرد دراسة أولية يتم عن طريقها تحديد هوية الأثر وموقعه ومحيطه وحالته الراهنة، وهو من أهم المراحل في إعداد الدراسات والأبحاث وتنظيمها لاسيما في الشق المتعلق بتسجيل الممتلكات الثقافية العقارية، أو بالأحرى الإحصاء العلمي الدقيق لكامل تلك الممتلكات.

يتضمن قرار التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بحسب المادة 12 المعلومات التالية:[2]

- الموقع الجغرافي للممتلك الثقافي.
- طبيعته.
- المصادر التاريخية والوثائقية.
- أهميته.
- نطاق التسجيل جزئي أم كلي.
- الإرتفاقات والالتزامات.
- الطبيعة القانونية للممتلك.
- هوية المالكين أو أصحاب التخصيص أو أي شاغل شرعي.

2.1- التصنيف:

وهذا المفهوم معتمد في التشريعات الدولية والتي حاول المشرع الجزائري إن يسايرها وهو ذلك العمل القانوني الذي تقوم به السلطة المختصة لأجل إضفاء صفة الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية على المنقول أو العقار ويجب أن تكون الدولة أو إحدى جماعاتها الإقليمية مالكة للملك المراد تصنيفه.[3]

[1] المادة 10 من قانون رقم 98-04 مؤرخ في 15 يونيو سنة 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي الجريدة الرسمية العدد 44، مؤرخة في 17 جوان 1988.

[2] المادة 12 من قانون 98- 04 مرجع نفسه.

[3] المادة 32/2 من قانون 98-04 السابق الذكر

أنواع التصنيف: التصنيف نوعان:

أ- التصنيف بقرار من الوزير: تخضع الممتلكات الثقافية العقارية للتصنيف بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية بناء على مبادرة منه أو من أي شخص يرى مصلحة في ذلك.[1]

ب- التصنيف عن طريق مرسوم: يكون بالنسبة للحظائر الثقافية باعتبارها جزءا من المواقع الأثرية الثقافية والتي تتسم بغلبة الممتلكات الموجودة عليها بأهميتها والتي لا تفصل عن محيطها الطبيعي.[2]

أوضحت المادة (16) من قانون 98-04 طرق تصنيف الممتلكات الثقافية المادية عن طريق توضيح إجراءات تصنيف كل عنصر لوحده.

3.1- الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة:

يمكن تعريف القطاعات المحفوظة بأنها:" مجموعة عقارية حضرية أو ريفية يتم ضمان حمايتها وتطورها بموجب قرار وزاري مشترك يحدد محيطها، ويتم إعداد بشأنها مخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة."

ظهر مصطلح القطاعات المحفوظة في المادة 08 من قانون 98 - 04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بالتراث الثقافي التي أشارت على أن الاستحداث في شكل القطاعات المحفوظة هو أحد أنظمة حماية الممتلكات الثقافية العقارية أيا كان وضعها القانوني.

4.1- دمج الممتلكات الثقافية ضمن أملاك الدولة العمومية

يمكن دمج الممتلكات الثقافية العقارية التابعة للملكية الخاصة في الأملاك العمومية التابعة للدولة عن طريق الاقتناء بالتراضي، أو عن طريق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، أو عن طريق ممارسة الدولة حق الشفعة أو عن طريق الهبة.

- **نزع الملكية من اجل منفعة عامة:**

[1] المادة 17/3 من قانون 98 - 04 السابق الذكر

[2] المادة 32 من قانون 98 - 04 السابق الذكر

تعرف نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية على أنها طريقة استثنائية لاكتساب أموال أو حقوق عقارية لتحقيق النفع العام. لا تتم إلا إذا أدى انتهاج الوسائل والطرق الودية إلى نتائج سلبية، مقابل تعويض قبلي عادل ومنصف.

ويمكن أن تقوم الدولة بنزع الملكية للمنفعة العامة وفقا للقانون 91-11 المؤرخ في 27 أبريل 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

نصت المادة 05 من القانون 98 – 04 على أنه يتم دمج المعالم التاريخية التابعة للملكية الخاصة في الأملاك العمومية التابعة للدولة، عن طريق الاقتناء بالتراضي أو عن طريق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة أو عن طريق ممارسة الدولة لحق الشفعة.

يجري نزع الملكية للممتلكات الثقافية العقارية قصد صيانتها ولاسيما في الأحوال التالية:[1]

- ✓ إذا رفض المالك الامتثال للتعليمات والإرتفاقات التي يفرضها الإجراء الخاص بالحماية.
- ✓ إذا كان المالك في وضع يتعذر عليه القيام بالأشغال المأمور بها أو في حالة حصوله على إعانة مالية من الدولة.
- ✓ إذا كان شغل الممتلك الثقافي أو استعماله يتنافى ومتطلبات المحافظة عليه وأبدى المالك رفض معالجة هذا الوضع.
- ✓ إذا كانت قسمة العقار تلحق ضرر بسلامة الممتلك الثقافي ونتج عنها تغيير المجزأ.

– **حق الشفعة:**

تعريف الشفعة: تعرف في المادة 794 من القانون المدني الجزائري على أن: " الشفعة هي رخصة تجيز الحلول محل المشتري في بيع العقار ضمن الأحوال والشروط المنصوص عليها في المواد.

تمارس الدولة حق الشفعة على كل تصرف بمقابل في ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو مقترح تصنيفه أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي أو مشمول في قطاع محفوظ [2].

[1] المادة 47 من القانون 98-04، السابق الذكر.

[2] المادة 48 من القانون 98-04، سابق الذكر.

- **الهبة:**

الهبة هي تمليك بلا عوض ينقل بموجبه الواهب ملكية كل أو جزء من أمواله إلى الموهوب له، بالرغم من أن القانون 8-04 نص على الهبة كوسيلة لدمج المعالم التاريخية ضمن الأملاك العمومية التابعة للدولة، إلا أنه لم ينص على إجراءاتها، وما يتعين معه أعمال القواعد العامة. وعليه تُقبل هبة الممتلكات الثقافية العقارية المقدمة للدولة أو للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لها، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية، بصفته ممثلاً للدولة، والوزير المكلف بالثقافة، وذلك في إطار احترام أحكام المعاهدات والبروتوكولات المعمول بها[1].

5.1- الحماية الفنية للممتلكات الثقافية:

تعتبر الحماية الفنية مجموعة الإجراءات والأعمال التي يقوم بها أشخاص من ذوي التخصص للحفاظ على الممتلك الثقافي وتطبيقا لنص المادة التاسعة من القانون 98-04 صدر المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المتعلق بكيفية ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية لحساب الإدارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، ولقد عرفت المادة الثانية من هذا المرسوم الأعمال الفنية بأنها وظيفة شاملة تغطي مهام التصميم والدراسات والمساعدة والمتابعة ومراقبة إنجاز الشغال مهما تكن طبيعتها وأهميتها المتعلقة بممتلكات الثقافية العقارية.

الأعمال الفنية التي تهدف الحماية الممتلك الثقافي وهي كالاتي :[2]

- **الصيانة**
- **الترميم**
- **المراقبة**

[1] أنظر المادة 42و 43 من القانون 90-30 المؤرخ في 10/12/1990، يتضمن الأملاك الوطنية، جريدة رسمية عدد 52 سنة 1990، المعدلة بموجب المادة 08 القانون 08-14 المؤرخ في 20/07/2008، جريدة رسمية عدد44. 20/07/2008

[2] القانون 98-04، سابق الذكر.

2. الحماية القانونية للممتلكات الثقافية الغير المادية:

تعرف الممتلكات الثقافية غير المادية بأنها مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعية، أو معرفة، أو مهارة، أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، و يحوزها شخص أو مجموعة أشخاص.[1]

يعتبر القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي ألغى صراحة كل القوانين السابقة المخالفة له، المرجع الأساسي لحماية التراث الثقافي في الجزائر بأنواعه الثلاث.

نص هذا القانون على إنشاء صندوق وطني للتراث الثقافي من أجل تمويل جميع عمليات:

- صيانة وحفظ وحماية وترميم وإعادة تأهيل واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة
- صيانة وحفظ وحماية الممتلكات الثقافية غير المادية.

يقرر إنشاء هذا الصندوق والحصول على مختلف أشكال التمويل والإعانات المباشرة أو غير المباشرة بالنسبة إلى جميع أصناف الممتلكات الثقافية وينص عليها في إطار قانون المالية.[2]

حسب نص المادة 68 من القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي الجزائري، فإن الهدف من حماية الممتلكات الثقافية غير المادية يتمثل في:

دراسة التعابير والمواد الثقافية التقليدية وصيانتها والحفاظ عليها وتعنى على الخصوص ما يأتي:

- إنشاء مدونات وبنوك معطيات تخص التراث الثقافي غير المادي عن طريق التعريف والتدوين والتصنيف والجمع والتسجيل بكافة الوسائل المناسبة وعلى الدعائم الممكنة، لدى أشخاص أو مجموعة أشخاص أو جماعات تحوز التراث الثقافي غير المادي.
- قيام رجال العلم والمؤسسات المختصة بدراسة المواد المتحصل عليها لتعميق المعرفة، والكشف عن المراجع الذاتية الاجتماعية والتاريخية.
- الحفاظ على سلامة التقاليد بالحرص على تفادي تشويهها عند القيام بنقلها ونشرها.

[1] المادة 67 من قانون 98-04، سابق الذكر.

[2] المادة 87 من قانون رقم 98-04، سابق الذكر.

- تخضع مواد الثقافة التقليدية والشعبية التي يتم جمعها لإجراءات الحفظ الملائمة لطبيعتها بحيث تحافظ على ذاكرتنا بجميع أشكالها وننقلها إلى الأجيال اللاحقة.
- نشر الثقافة غير المادية التقليدية والشعبية بجميع الوسائل، مثل: المعارض والتظاهرات المختلفة والمنشورات، وكل أشكال الاتصال وأساليبه ووسائله المتنوعة، وإنشاء متاحف أو أقسام متاحف.
- التعرف على الأشخاص أو مجموعة الأشخاص الحائزين ممتلكا ثقافيا غير مادي في أحد ميادين التراث الثقافي التقليدي والشعبي.

المطلب الثاني: العقوبات المقررة في حالة المساس بالممتلكات الثقافية.

1. عقوبة التصدير والاستيراد الغير قانوني

يتعرض كل من يصدر بصورة غير قانونية ممتلكا منقولا مصنفا أو غير مصنف مسجلا أو غير مسجل في قائمة الجرد الإضافي، لغرامة مالية من 200000 دج إلى 500000دج، وبالحبس من ثلاث (03) إلى خمس (05) سنوات. وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

ويتعرض للعقوبة نفسها كل من يستورد بصورة غير قانونية ممتلكا ثقافيا منقولا يعترف بقيمته التاريخية أو الفنية أو الأثرية في بلده الأصلي.[1]

2. عقوبات البيع أو الاخفاء

ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات كل بيع أو إخفاء أشياء متأتية من عمليات الحفر أو التنقيب مكتشفة بالصدفة أو أثناء القيام بأبحاث أثرية مرخص بها، أو بيع أو إخفاء أشياء متأتية المكتشفة بالصدفة من أبحاث أجريت تحت مياه البحر، أو بيع أو إخفاء ممتلكات ثقافية مصنفة أو مسجلة في قائمة الجرد الاضافي وهو ما يطرح إشكالية بيع أو إخفاء ممتلكات ثقافية أو أثرية لم تصنف أو هي في طور التصنيف

[1] المادة 102 من قانون 98-04، المذكور سابقاً.

[1]وكذلك بغرامة مالية 100000 دج إلى 200000 دج، أو بإحدى العقوبتين فقط، دون المساس بأي تعويضات على الأضرار ومصادرات.

3. عقوبة التشويه والتخريب

يعاقب كل من يتلف أو يشوه عمدا أحد الممتلكات الثقافية المنقولة أو العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي، دون المساس بأي تعويض عن الضرر، بالحبس مدة سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 200.000 دج وتطبق العقوبة نفسها على كل من يتلف أو يدمر أو يشوه عمدا أشياء مكتشفة أثناء أبحاث أثرية.[2]

يترتب على التصرف، دون ترخيص مسبق، في ممتلك ثقافي عقاري أو منقول مصنف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي إلغاء عقد التصرف دون المساس بالتعويضات عن الأضرار.[3]

يعاقب بغرامة مالية من 2.000 دج الى 10.000 دج دون المساس بالتعويضات عن الأضرار، على المخالفات المتمثلة في شغل ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو استعماله استعمالا لا يطابق الإرتفاقات المحددة والمذكورة في الترخيص المسبق الذي سلمه الوزير المكلف بالثقافة.[4]

4. المخالفات المتعلقة بالإشهار وتنظيم الحفلات والتصوير والأشغال العمومية او الخاصة

القانون الجزائري 04-98 يخضع بعض الأفعال والأنشطة التي يقوم بها الأفراد والهيئات داخل محيط ممتلك ثقافي إلى أحكام وقواعد وضوابط كإخضاع بعض الاشغال أو الانشطة لترخيص مسبق أو حضر القيام بأفعال معينة منها:

---

[1] بلفراق فريد .(2003) .الإجراءات القانونية لحماية الآثار في الجزائر .*دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد خاص (05)، ص. 43.

[2] المادة 96 من القانون 98-04، السابق الذكر.

[3] المادة 97 من القانون 98-04، السابق الذكر.

[4] المادة 98 من القانون 98-04، السابق الذكر.

- يحضر وضع اللافتات واللوحات الإشهارية أو إلصاقها على المعالم التاريخية المصنفة او المقترح تصنيفها إلا بترخيص من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة.[1]
- اخضاع كل تنظيم النشاط ثقافي، وكل تصوير فوتوغرافي أو سينمائي في وعلى ممتلك ثقافي عقاري المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الاضافي لترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة.[2]

في إطار العقوبات من نفس القانون، تقرر المادة 100 على: "يعاقب على كل من مخالفة لأحكام هذا القانون تتعلق بالإشهار، وتنظيم حفلات وأخذ الصور، ومشاهد فوتوغرافية وسينمائية أو تتعلق بأشغال منشآت قاعدية، أو إقامة مصانع أو أشغال كبرى أو خاصة، أو تشجير أو قطع الأشجار بغرامة مالية من 2000 دج إلى 10000 دج.

5. عقوبة عدم التبليغ عن اختفاء ممتلك ثقافي منقول

تنص المادة 101 من القانون 04-98 على: يجب على كل حارس للممتلك الثقافي منقول أو مصنف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي وعلى كل مؤتمن عليه أن يبلغ خلال الأربع والعشرين ساعة (24) عن اختفاء هذا الممتلك وفي حالة عدم قيامه بذلك يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة مالية من 100000 دج إلى 200000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط. 27 وتنص المادة 102 من القانون سابق الذكر أنه يتعرض كل من يصدر بصورة غير قانونية ممتلكا ثقافيا منقولا مصنفا أو غير مصنف مسجلا أو غير مسجل في قائمة الجرد الإضافي لغرامة مالية من 200000 دج إلى 500000 دج وبالحبس ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وفي حالة العود تتضاعف العقوبة، ويتعرض للعقوبة نفسها كل من يستورد بصورة غير قانونية ممتلكا ثقافيا منقولا لا يعترف بقيمته التاريخية أو الفنية أو الأثرية في بلده الأصلي.

6. عدم التصريح بالمكتشفات الأثرية الفجائية

يعاقب القانون بغرامة مالية تتراوح بين 10.000 دج و100.000 دج، وبحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، كل من يرتكب مخالفات تتعلق بعدم التصريح بالاكتشافات الأثرية الفجائية أو تلك التي تتم أثناء الأبحاث الأثرية المرخص بها، أو عدم تسليم هذه المكتشفات إلى الدولة، وذلك دون المساس بحق الدولة أو الأطراف

[1] المادة 21 من القانون 98-04، السابق الذكر.

[2] المادة 27 من القانون 98-04، السابق الذكر.

المتضررة في المطالبة بالتعويض عن الأضرار. كما يجوز للوزير المكلف بالثقافة أن يطالب، علاوة على ذلك، بإعادة المواقع الأثرية إلى حالتها الأصلية، وذلك على نفقة المخالف وحده.[1]

المطلب الثالث: التشريعات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر

هناك ترسانة من القوانين والتشريعات، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، تُعنى بحماية الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها، وتستند في ذلك إلى عدد من المواثيق والمعاهدات التي تُقرّ بأن المواقع الأثرية والمعالم التراثية تُعدّ جزءًا من الإرث الثقافي المشترك للإنسانية. فعلى سبيل المثال، أكدت اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899، بشأن احترام قوانين وأعراف الحرب البرية، على ضرورة تجنّب استهداف النصب التذكارية، والمباني التاريخية، والأعمال الفنية أثناء النزاعات المسلحة. ويكرّس القانون الدولي، من خلال تلك الاتفاقيات والقواعد العرفية، حماية شاملة للتراث الثقافي والمواقع ذات الطابع الروحي والتاريخي، بوصفها رموزًا لهوية الشعوب وذاكرتها الجماعية.[2]

ولقد صادقت الجزائر على جملة من المعاهدات نذكر منها:[3]

1. اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899

تُعد الجزائر من الدول التي أبدت اهتمامًا بالغًا بحماية تراثها الثقافي، خصوصًا في ظل ما تعرضت له من نهب واستغلال خلال الفترة الاستعمارية. وقد انعكس هذا الاهتمام في المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى صون الممتلكات الثقافية وضمان الحفاظ عليها للأجيال القادمة. ومن بين أقدم هذه الاتفاقيات، نجد اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1899، التي نصت على اعتبار النصب والمباني التاريخية والأعمال الفنية ممتلكات ثقافية ينبغي تحييدها أثناء النزاعات المسلحة. كما نصت اتفاقية لاهاي لعام 1907 على ضرورة الحذر خلال عمليات القصف البحري وتجنب استهداف المواقع التاريخية. وعلى الرغم من الطابع العام

[1] المادة 94 من القانون 98-04، السابق الذكر.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (1899). اتفاقية لاهاي الثانية بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية. تم الاسترجاع في 16 أبريل 2025، من https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-conv-ii-1899

[3] بن دحو أحمد. (2017). جهود الدولة الجزائرية في حماية الممتلكات الثقافية عبر الاتفاقيات الدولية. مجلة عصور، المجلد 16، العدد 32، ص 22.

لهذه الاتفاقيات، فإنها شكلت الأساس القانوني الدولي الذي يعترف بأهمية حماية التراث الثقافي في أوقات الحرب.

2. اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح

في إطار الجهود الدولية لحماية التراث الثقافي، تم اعتماد اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وهي تُعد أول اتفاقية دولية مخصصة بالكامل لهذا الهدف. وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية وأبدت التزامًا بأحكامها. تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الممتلكات الثقافية من الاستخدام العسكري أو الاعتداءات أثناء النزاعات المسلحة، وتنص على ضرورة وضع علامات مميزة، مثل "الدرع الأزرق"، على الممتلكات الثقافية لتحديدها وتسهيل حمايتها. كما تم تعزيز هذه الاتفاقية من خلال البروتوكول الأول المعتمد في نفس العام، بالإضافة إلى البروتوكول الثاني الذي تم اعتماده في عام 1999، والذي تضمن تدابير وقائية وآليات لتجريم الانتهاكات المتعلقة بالممتلكات الثقافية.

3. اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن حظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية

لم تقتصر جهود الجزائر على حماية التراث الثقافي في أوقات النزاعات المسلحة فحسب، بل شملت أيضًا مواجهة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. في هذا السياق، صادقت الجزائر على اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة. تهدف هذه الاتفاقية إلى فرض التشريعات الوطنية اللازمة لمكافحة تهريب الممتلكات الثقافية، وتستوجب من الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات القانونية لاستعادة الممتلكات المنهوبة أو المهربة. كما تفرض الاتفاقية عقوبات على الأفراد أو الدول التي تقوم بخرق هذه القوانين، مما يعزز حماية التراث الثقافي الوطني من عمليات الاستيلاء غير المشروعة.

4. اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001

كما صادقت الجزائر على اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001، التي تهدف إلى حماية الآثار الثقافية الواقعة تحت الماء لأكثر من مئة سنة، بما في ذلك حطام السفن والمدن الغارقة والموانئ القديمة. تتعهد الدول الأعضاء بموجب هذه الاتفاقية بحماية هذا التراث من الاستغلال التجاري غير المشروع أو النهب، مع تعزيز البحث العلمي والتوعية حول أهمية التراث الثقافي المغمور بالمياه. هذه الاتفاقية تشكل أداة مهمة

بالنسبة للجزائر، التي تتمتع بسواحل بحرية واسعة، ما يجعلها معنية بشكل خاص بحماية التراث الثقافي البحري من المخاطر المحتملة.

5. اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003

في إطار اهتمامها بالحفاظ على التراث الثقافي غير المادي، صادقت الجزائر على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003، التي تهدف إلى حماية الممارسات الثقافية غير الملموسة مثل التقاليد الشفوية، الفنون الأدائية، الممارسات الاجتماعية، والمهن الحرفية التقليدية. تلتزم الدول الأعضاء بموجب هذه الاتفاقية بحماية هذا النوع من التراث من خلال إنشاء قوائم وطنية، وتوثيق العناصر الثقافية غير الملموسة، بالإضافة إلى إشراك المجتمعات المحلية في جهود صون التراث. استفادت الجزائر من هذه الاتفاقية من خلال إدراج العديد من عناصر تراثها الثقافي في قائمة التراث الإنساني غير المادي، مثل "الكسكسي" و" فن الراي"، مما يساهم في تعزيز هويتها الثقافية على الصعيدين المحلي والدولي.

المبحث الثالث: السياحة الثقافية في إطار خطة التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: الاستراتيجيات الوطنية لتطوير السياحة الثقافية المستدامة

تسعى الجزائر، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، إلى تنويع اقتصادها عبر استغلال مقوماتها الثقافية والحضارية الغنية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وطنية تهدف إلى تطوير السياحة الثقافية المستدامة. وقد تجسد هذا التوجه في اعتماد "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030" كإطار مرجعي يرمي إلى تثمين التراث الثقافي، تحسين البنية التحتية، وتوسيع قاعدة الاستثمار في المجال السياحي، مع الحرص على إشراك المجتمعات المحلية في العملية التنموية. وتندرج هذه الجهود ضمن رؤية شاملة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على الهوية الوطنية، وحماية الموارد الثقافية والبيئية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الجزائر في إطار التزاماتها الدولية.

1. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

يُعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أحد المرتكزات الأساسية في السياسة السياحية الوطنية الجزائرية، إذ يحدد الرؤية الاستراتيجية للدولة لتطوير السياحة على المدى القصير (2009)، المتوسط (2015)، والطويل (2030)، ضمن منظور التنمية المستدامة. ويهدف هذا المخطط إلى وضع آليات فعّالة لتنفيذ هذه الرؤية من

خلال تحديد الوسائل العملية والشروط الكفيلة بتحقيقها. ويأتي SDAT في تناغم وتكامل مع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT، الذي يعكس توجه الدولة نحو تحقيق توازن مستدام يجمع بين العدالة الاجتماعية، والنجاعة الاقتصادية، والحفاظ على البيئة. وقد تم إعداد هذا النموذج التخطيطي من خلال مقاربة تشاركية شملت مختلف الفاعلين في القطاع السياحي، من فندقيين، وأصحاب مطاعم، ووكالات سفر، ومرشدين سياحيين، وجمعيات مهنية، مما يعكس طابعه الشامل والمتكامل. ويهدف في جوهره إلى تمكين الجزائر من بلوغ التميز السياحي في الفضاء الأورو–متوسطي خلال السنوات القادمة.[1]

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 من ستة كتب يتم تلخيصها على النحو الآتي: [2]

المجلد الأول: تشخيص السياحة الجزائرية.

المجلد الثاني: الحركيات الخمسة وبرنامج العمل السياحية ذات الأولوية المخطط الاستراتيجي.

المجلد الثالث: الأقطاب الامتياز السياحية

المجلد الرابع: إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "المخطط العملي".

المجلد الخامس: المشاريع السياحية ذات الأولوية.

المجلد السادس: خلاصة عامة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

1.1 أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية SADT:[3]

الأهداف النوعية:

- تعزيز التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال دعم التشغيل، تحقيق معدلات نمو إيجابية، تحسين ميزان المدفوعات، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- توسيع الأثر التنموي للقطاع السياحي ليشمل قطاعات مكملة، مثل الصناعة التقليدية، النقل، والخدمات؛

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية .*المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .SDAT 2030* – تم الاسترجاع بتاريخ 29 أبريل 2025، من الموقع الرسمي https://www.mta.gov.dz/schema-damenagement-touristique/?lang=fr :

[2] وزارة تهيئة الاقليم البيئة والسياحة (2008) الكتاب 2: المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية الجزائر: وزارة تهيئة الاقليم البيئة والسياحة. ص 05

[3] المرجع نفسه، ص. 03.

- دعم الانفتاح الاقتصادي والتجاري على المستويين الوطني والدولي، من خلال تشجيع التبادلات وتعزيز التعاون السياحي؛
- تحقيق تكامل بين التنمية السياحية وحماية البيئة، بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية؛
- تثمين التراث الوطني بكافة أشكاله: التاريخي، الثقافي، والديني، وجعله رافعة للتنمية المحلية؛
- العمل على تحسين صورة الجزائر دوليًا، كمقصد سياحي جذاب يتميز بالأصالة والتنوع.

الأهداف الكمية:

- تثمين الوجهة السياحية الجزائرية من أجل تعزيز جاذبية الجزائر وقدرتها التنافسية؛
- تطوير أقطاب وقرى سياحية نموذجية من خلال ترشيد الاستثمار وتعزيز التنمية؛
- نشر خطة الجودة السياحية (PQT) لتطوير عرض سياحي وطني عالي الجودة، وذلك عبر التكوين المهني، التعليم، والانفتاح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال(ICT) ؛
- تعزيز التكامل والتناسق في العمل السياحي من خلال تنظيم سلسلة القيم السياحية، وإرساء شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع وتنفيذ خطة تمويل عملية لدعم الأنشطة السياحية والمطورين والمستثمرين، وجذب رؤوس الأموال الوطنية والدولية.

نلاحظ انه من الأهداف الخمس الأساسية للمخطط تثمين التراث والعمل على جعل الثقافة رافعة للتنمية المحلية وكذا اعتمدت الجزائر على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) كأداة استراتيجية رئيسية لدعم التراث الثقافي وتعزيزه كعنصر محوري في تنمية السياحة المستدامة. وقد تم التركيز في هذا الإطار على تأهيل وإدماج المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمدن العتيقة، مثل تيمقاد، جميلة، القصبة وغرداية، ضمن مسارات سياحية ثقافية متكاملة، بما يسهم في إطالة مدة إقامة السائح ورفع جاذبية الوجهة الجزائرية. كما شجع المخطط على تكثيف التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة الثقافة لضمان حماية واستغلال التراث بطريقة مسؤولة ومتوازنة. وفي السياق ذاته، دعمت الدولة تنظيم المهرجانات الثقافية والدينية وأسواق الصناعات التقليدية كوسائل لتعزيز السياحة الثقافية وربط الزائر بالهوية المحلية. وقد تم التأكيد أيضًا على تكوين الموارد البشرية المختصة، لا سيما في مجال الإرشاد السياحي وإدارة المواقع الثقافية، لضمان جودة الخدمات واحترام البعد التراثي. ويُعد دعم الحرفيين والصناعات التقليدية أحد المكونات الأساسية في هذا

المسار، من خلال ربط التنمية الثقافية بتحفيز الاقتصاد المحلي وخلق مناصب شغل في المناطق الريفية. وبذلك يشكّل SDAT إطارًا شاملاً لترسيخ دور التراث الثقافي كرافعة للتنمية السياحية والاقتصادية في الجزائر.

1.1 الديناميكيات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية:

تُعد الحركيات الخمس حجر الأساس في تحقيق انتعاش سريع ومستدام لقطاع السياحة في الجزائر، مستندة إلى استعادة البلاد لمكانتها على الساحة الدولية، إضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي. ويفرض هذا الواقع الجديد ضرورة إعادة تقييم المكانة التي يجب أن تحظى بها السياحة، والدور الحيوي المنوط بها في إطار التصدي لتحديات التنمية المستدامة. وقد تم إطلاق برامج العمل السياحية ذات الأولوية منذ سنة 2008، بهدف تفعيل التحول السياحي في الجزائر من خلال مضاعفة جاذبية الوجهة السياحية الجزائرية وتعزيز شهرتها إقليميًا ودوليًا. وتشكل الحركيات الخمس الإطار العملي لهذا التوجه، حيث تتضمن جملة من الآليات والسياسات المترابطة الرامية إلى تحقيق التميز السياحي وتعزيز مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هي كالاتي:[1]

أولا: مخطط وجهة الجزائر:

يركز على ترقية صورة الجزائر كوجهة سياحية مميزة على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال العمل على رفع جاذبية المقومات السياحية الوطنية، وتحسين الترويج والتسويق الخارجي، بما يسمح بجذب شرائح واسعة من السياح.

ترتكز الأهداف الأساسية لهذه الديناميكية على محورين رئيسيين[2]:

1. بلورة استراتيجية تسويق سياحي فعالة، من خلال:

[1] مرجع سبق ذكره. ص21-22

[2] نفسه. ص 64

- تحليل شامل للسوق يركز على جانبي العرض والطلب.
- تحديد الأسواق المستهدفة ذات الأولوية، ووضع توجهات تجارية ملائمة للترويج لها.

2. تنفيذ خطة عمل تشغيلية محكمة، عبر:

- تحديد الأهداف ذات الأهمية الكبرى ضمن خطة الاتصال والترويج وترتيبها حسب الأولوية.
- تصميم وتطوير أدوات فعالة للاتصال والترويج، وضمان وسائل تنفيذها بفعالية.
- إنشاء منظومة دائمة للرصد والمتابعة السياحية، تشمل مركزًا متخصصًا للموارد السياحية وسوقًا سياحيًا متكاملًا

ثانيا: أقطاب السياحة للامتياز:

تتجسد هذه الحركية في إنشاء أقطاب سياحية متكاملة تضم قرى سياحية نموذجية داخل مناطق جغرافية محددة، مجهزة ببنية تحتية وخدمات عالية المستوى، وتستجيب لمتطلبات السوق السياحية المعاصرة. وتمتاز هذه الأقطاب بطابعها المتعدد الأبعاد (ثقافي، اجتماعي، بيئي، وتجاري)، وقد حدد المخطط سبعة أقطاب للامتياز قابلة للتوسيع ضمن مناطق التوسع السياحي(ZET) تتمثل في:

1. القطب السياحي الشمالي عنابة، الطرف، سكيكدة، قالمة.

2 القطب المتميز شمال الوسط الجزائر، تيبازة، بومرداس البليدة

3 القطب السياحي شمال غرب مستغانم، وهران....

4. القطب السياحي الجنوبي الشرقي غرداية، بسكرة، الوادي...

5. القطب الجنوبي الغربي للتميز السياحي: أدرار، تميمون، بشار ...

6. القطب السياحي الجنوبي الكبير: طاسيلي، إليزي.....

7. القطب الجنوبي الهقار، تمنراست....

الجدول رقم 03: الأقطاب السياحية حسب SDAT 2030

سياحة الأعمال	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
الجزائر	وهران
سياحة الحموية البحرية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
بجاية – جيجل	عين تموشنت – تلمسان
السياحة الثقافية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
تيبازة	باتنة
السياحة الثقافية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
الاغواط	عنابة
السياحة حموية و علاجية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
قالمة	بسكرة
السياحة الصحراوية	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
غرداية	قصور الغرب الجنوبي
سياحة صحراوية "الجنوب الكبير"	
قطب من الدرجة الأولى	قطب تكميلي
جنات	تمنراست

المصدر: وزارة السياحة .(2008) .*المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية – (SDAT) المرحلة الأولى* (ص. 14). الجزائر: وزارة السياحة.

يتضح من خلال هذا التقسيم أن الجزائر سعت إلى إبراز السياحة الثقافية ضمن أولوياتها من خلال تخصيص أربعة أقطاب ذات طابع ثقافي، مستندة في ذلك إلى ما تزخر به هذه الولايات من مؤهلات تراثية وتاريخية. غير أن تجاهل عدد من الولايات الأخرى التي تملك بدورها مقومات ثقافية معتبرة، يثير تساؤلات حول منهجية اختيار هذه الأقطاب.

ثالثا: المخطط النوعي للسياحة:

يعتمد على تحسين نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز على التكوين المهني، ودمج التعليم السياحي والتكنولوجيات الحديثة، لتمكين الفاعلين من تقديم خدمات تتماشى مع المعايير الدولية. كما يسعى إلى ترقية صورة الجزائر كوجهة نوعية، وتشجيع المتعاملين على تبني مقاربة الجودة[1].

رابعا: تقوية التناسق والربط بين الفاعلين السياحيين[2]:

تستهدف هذه الحركية تعزيز الانسجام بين مختلف مكونات سلسلة القيم السياحية، من خلال دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل أطر التعاون بين الفاعلين المحليين والدوليين، بهدف تطوير منتجات سياحية متكاملة ومتناسقة تعكس التنوع الثقافي والطبيعي للجزائر.

خامسا: المخطط التمويلي والدعم المالي:

ترمي هذه الحركية إلى وضع آليات تمويل مرنة وفعالة لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، سواء من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو عبر جذب المستثمرين الوطنيين والدوليين، مع توفير أدوات تحفيزية تضمن استدامة النشاط السياحي وتوسّعه.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 48-49

[2] نفسه، ص 51-52

وبذلك تشكّل الحركيات الخمس خارطة طريق عملية تسعى من خلالها الجزائر إلى تحقيق التميز السياحي، وتثمين مواردها الثقافية والطبيعية في إطار رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

3.1 استراتيجية ترويج الوجهة السياحية الجزائرية ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT2030

يهدف مخطط وجهة الجزائر ضمن إطار *المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)* إلى بناء صورة جاذبة وواضحة المعالم للجزائر كوجهة سياحية أصيلة وفريدة، بعيدًا عن القوالب النمطية السائدة في الأسواق السياحية ذات الطابع الموحد. ويُراد من هذه الصورة أن تعكس خصوصية الوجهة الجزائرية، وتدعو الزائر إلى خوض تجارب ثقافية وإنسانية غنية ومتنوعة.

ويقوم هذا المخطط على ثلاثة مكونات رئيسية:

1. **استراتيجية تسويق مبنية على أسس علمية**، تشمل:

- تحليل دقيق لواقع العرض السياحي والطلب عليه.
- تحديد الأسواق ذات الأولوية المستهدفة.
- رسم توجهات تسويقية مخصصة لكل سوق.
- مواءمة المنتجات السياحية مع خصوصيات كل سوق.
- وضع استراتيجيات تجارية ملائمة لمتطلبات الأسواق المختلفة.

2. **مخطط ميداني للأعمال**، يرتكز على:

- تحديد تدريجي وواقعي للأهداف الاتصالية والترويجية.
- إعداد أدوات فعّالة للتواصل والترويج، وتحديد الوسائل الملائمة لتنفيذها.

3. **بناء صورة جديدة للجزائر كوجهة سياحية**، تهدف إلى:

- ترسيخ مكانة الجزائر في أذهان المسافرين.

- توسيع نطاق شهرتها وتنافسيتها إقليميًا ودوليًا[1].

جدول رقم (04): يوضح الاستراتيجية التسويقية للسياحة الجزائرية:

الأسواق المستهدفة	جهاز الاستهداف	الأدوات التسويقية المستعملة
كل الأسواق	كل الأجهزة	– ضرورة إنشاء علامة سياحية مميزة خاصة بالجزائر وإبرازها على مستوى مؤسسات السياحة وعلى مختلف وسائل الإعلام.
الأسواق ذات الأولوية: – فرنسا – اسبانيا – ايطاليا – ألمانيا	دواوين السياحة ووكالات السياحة والسفر.	– تكوين فرق بيع؛ – التسويق عن طريق الانترنت؛ – الرسائل الإعلامية – ورشات الأعمال – المشاركة في الصالونات السياحية الكبرى.
	وسائل الإعلام	– التسويق عبر الانترنت بمختلف (اللغات الفرنسية، الألمانية، الاسبانية، الايطالية)؛ – تنظيم جولات سياحية للصحافة؛ – ملفات غير الجرائد وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.
	السائح في حد ذاته	– وحدات تمثيلية "دار الجزائر" على مستوى عواصم الدول المستهدفة. – التسويق الالكتروني

[1] وزارة تهيئة الاقليم البيئة والسياحة، 2008، صفحة 24.

		– مخطط تسويقي عن طريق وسائل الإعلام الثقيلة مثل Euro News والملصقات الكبيرة – على مستوى المدن الكبرى للبلدان المستهدفة – إقامة المعارض والصالونات الكبرى.
الأسواق الواعدة: – بريطانيا – هولندا – الدول الإسكندنافية	دواوين السياحة ووكالات السياحة والسفر.	– النشرات التجارية – الصالونات والمعارض الكبرى – التسويق عبر الانترنت
	وسائل الإعلام	– التسويق عبر الانترنت من خلال نشرات صحفية للتعريف بالمنتوج الجزائري بالفرنسية، الانجليزية، الإسبانية، الإيطالية. – ملفات سياحية على مستوى وسائل الإعلام
	السائح في حد ذاته	– التسويق عبر الانترنت – القيام بمعارض كبيرة للجمهور العريض.
الأسواق البعيدة: – الدول الآسيوية (الصين، اليابان) – الولايات المتحدة الأمريكية	دواوين السياحة ووكالات السياحة والسفر.	– التسويق عبر الانترنت – النشرات التجارية الموجهة للمختصين في الصيد، ورجال الأعمال – الفضاءات الكبرى باللغة الفرنسية، العربية، الانجليزية
	شبكة المؤسسات والتنمية الاقتصادية	– العلاقات العامة – استغلال المعاملات التجارية

– كندا – دول الخليج – روسيا	وسائل الاعلام	– التسويق عبر الانترنت نشرات إعلامية المختلفة
السوق الوفي: – الجزائريون المقيمون في الداخل	دواوين السياحة ووكالات السياحة و السفر	التسويق عبر الانترنت تكوين فرق بيع ورشات الأعمال
	وسائل الإعلام	التسويق عبر الانترنت (فضاءات إعلامية) نشرات إعلامية وإخبارية
	السياح في حد ذاتهم (الجمهور العام)	– وسائل الإعلام الأكثر متابعة التلفاز، والراديو، الجرائد اليومية)
	المقررون	– العلاقات العامة
	السياح في حد ذاتهم (فئات خاصة)	– وسائل إعلام متخصصة في أنماط سياحية حصرية (سياحة الأعمال، – سياحة الصيد)
الجزائريون المقيمون في الخارج	المستهلكون (السياح)	– التسويق المباشر (مراسلات، اتصالات مباشرة) – وسائل الإعلام المفضلة سيما البرامج المحلية للتلفزة الجزائرية، والقنوات العربية.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة .(2008) .*المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحي ذات الأولوية(SDAT2025) ، الكتاب الثاني* (ص. 29–30). الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة.

من المتوقع أن تساهم الخطة التسويقية المستقبلية للسياحة الجزائرية، كما هو مبين في الجداول الرسمية، في دعم السياحة الثقافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استهداف أسواق دولية ذات أولوية وتكييف أدوات الترويج بما يتلاءم مع خصوصيات كل سوق. وتطمح هذه الخطة إلى إبراز الطابع الأصيل والثقافي للوجهة الجزائرية، عبر حملات إعلامية دولية وتنظيم معارض وورشات عمل مهنية، إلى جانب إدماج المواقع الأثرية والمدن التاريخية في استراتيجيات الترويج السياحي. كما يُنتظر أن تساهم هذه الجهود في تثمين التراث الثقافي وتحفيز التنمية المحلية، من خلال خلق فرص اقتصادية جديدة، خصوصًا في المناطق الريفية، مما يعزز من مكانة الجزائر كوجهة سياحية ثقافية مستدامة ذات هوية متفردة.

4.1 تطوير السياحة الثقافية المستدامة ضمن التصور الجديد للسياحة الجزائرية:

يعتمد النموذج الجديد للسياحة في الجزائر على الاستفادة من الإمكانات الطبيعية والبُنى التحتية المتوفرة، إضافة إلى مواكبة التوجهات السياحية العالمية. ويقترح هذا التصور ترقية ستة مجالات رئيسية، سواء بشكل متزامن أو بحسب خصوصيات كل منطقة:[1]

- **اتخاذ موقع هجومي في قطاع الساحل المتوسطي،** عبر تطوير وجهات بحرية واعدة مثل: عنابة، جيجل، بجاية، بومرداس، الجزائر، تيبازة، مستغانم، عين تموشنت وتلمسان، في إطار ما يُعرف بـ "مخطط الساحل الأزرق."
- **ترقية السياحة الصحراوية وسياحة المغامرات،** من خلال الترويج لوجهات ذات جاذبية طبيعية وثقافية مثل: بسكرة، الوادي، غرداية، جانت، تمنراست، توات، قورارة، بشار، النعامة والبيض.
- **تطوير السياحة الحضرية وسياحة الأعمال،** لا سيما حول كبريات الحواضر ضمن ما يُسمى بـ "مخطط السياحة الحضرية"، وتشمل مدنًا كعنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران وغرداية.
- **تحديث وتوسيع السياحة العلاجية والصحية وسياحة الاسترخاء،** عبر وجهات غنية بالمياه المعدنية والمراكز الصحية مثل: قالمة، بسكرة، البليدة، عين الدفلى، معسكر وسعيدة.
- **إطلاق السياحة الثقافية والدينية،** من خلال تفعيل الأنشطة والفعاليات في مدن تمتلك رصيدًا حضاريًا وتاريخيًا هامًا، مثل: تبسة، سوق أهراس، الطارف، باتنة، سطيف، تيبازة وإيليزي.

[1] المصدر نفسه، ص. 13

- **الاعتماد المستمر والمُقصَد على السياحة المتخصصة (السياحة المتقنة)**، من خلال استثمار الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية كالسياحة الرياضية (الغولف، الرياضات المائية، سباقات المغامرة...).
- **تطوير السياحة الداخلية**، وذلك عبر تحويل الطلب غير الرسمي وغير المدفوع نحو الهياكل السياحية المنظمة، بالإضافة إلى استقطاب السائح المحلي الذي يميل إلى الوجهات الأجنبية، نحو وجهات وطنية منافسة.

سنركز على جانب تطوير السياحة الثقافية في هذا النموذج حيث سيتم تطويره على الشكل التالي:

الجدول رقم 05: نموذج لتطوير السياحة الثقافية

المواضيع	الاجراءات
المواقع التاريخية	-إبراز وتسليط الضوء على المواقع الأثرية القديمة والمواقع التاريخية. -تنفيذ سياسات الحفظ. -إنشاء مسارات سياحية.
العرض المتحفي	-مخطط وطني لتنظيم وتوسيع العرض المتحفي. -ربط المتاحف ضمن شبكة. -سياسة ترويج موجهة للسكان. - نشر الوعي والتثقيف المدرسي حول المتاحف
المواقع التذكارية	- تطوير "سياحة الذاكرة" من خلال إبراز المواقع الرمزية والتاريخية.
اكتشاف العلوم والتقنيات	-تنظيم عروض علمية في فضاءات تعليمية كبرى مثل: • القباب السماوية • قصور العلوم

	• مدينة الحشرات، مركز اكتشاف الأنظمة البيئية، عالم الجيولوجيا – إنشاء بيوت للتراث ومتاحف إيكولوجية للمهن التراثية.
العرض الثقافي والاحتفالي السياحة الثقافية والدينية	–توثيق وتثمين العرض الثقافي المحلي والترويج له أولًا للسكان المحليين ثم للسياح. –برمجة فعاليات منتظمة مثل: • مهرجان السينما حول الذاكرة • يوم الماء والحياة • طريق الحجاج –دعم التظاهرات والمهرجانات المرتبطة بالتراث الثقافي والديني مثل: • المولد النبوي الشريف • الزاوية التجانية بعين ماضي

المصدر: المصدر نفسه، ص. 14.

2. استخدام التكنولوجيا الجديدة والابتكارات:

أصبحت التكنولوجيا اليوم جزءًا لا يتجزأ من أي جهد لتطوير السياحة، خاصة السياحة الثقافية، التي تعتمد بشكل كبير على الترويج الذكي والتواصل الفعّال مع جمهور واسع ومتنوع. فبفضل الوسائط الرقمية، بات من الممكن تقديم التراث الثقافي بطريقة جذابة ومبسطة، والوصول إلى السائحين في مختلف أنحاء العالم دون حواجز. كما تتيح التكنولوجيا أدوات عملية لتسهيل تجربة الزائر، وتحسين إدارة المواقع الثقافية، وضمان حمايتها من الاستغلال المفرط. ومن جهة أخرى، فهي تمنح المجتمعات المحلية فرصة أكبر للمشاركة، من خلال عرض منتجاتها وخدماتها على منصات إلكترونية، ما يدعم الاقتصاد المحلي ويحافظ على الطابع الأصيل

للثقافة. لذا، فإن إدماج التكنولوجيا في السياحة لم يعد رفاهية، بل هو خطوة ضرورية لضمان الاستدامة، والتوازن بين الترويج والتنمية والحفاظ على الهوية.

بعض المواقع الالكترونية التي طورتها الحكومة الجزائرية:[1]

1. **وزارة السياحة والصناعة التقليدية**

- **العنوان الإلكتروني** www.tourisme.gov.dz :
- **المحتوى والخدمات** :يختص هذا الموقع بتقديم المعلومات الرسمية حول السياسة السياحية، التشريعات، الاستراتيجيات الحكومية، وبرامج الدعم والتكوين المتعلقة بالسياحة والصناعة التقليدية في الجزائر.

2. **الديوان الوطني للسياحة(ONT)**

- **العنوان الإلكتروني** www.ont.dz :
- **المحتوى والخدمات** :يقدم هذا الموقع الترويج للوجهات السياحية الجزائرية، ويعرض دلائل سياحية، نصائح للمسافرين، بالإضافة إلى روابط لوكالات السياحة والفنادق، ويعد جزءًا من الحكومة الجزائرية.

3. **الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية**

- **العنوان الإلكتروني** www.ogebc.dz :
- **المحتوى والخدمات** :يقدم الموقع معلومات حول المواقع الأثرية والتراثية المصنفة في الجزائر، مثل تيمقاد، جميلة، وغرداية، مع جهود الحفظ والترميم التي يشرف عليها الديوان.

4. **وزارة الثقافة والفنون:**

[1] زروال سهيلة. (2016). دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحقيق استراتيجيات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر . *مجلة آفاق للعلوم*، المجلد 1، العدد 4، ص. 274.

- **العنوان الإلكتروني**www.m-culture.gov.dz

- **المحتوى والخدمات** :يتضمن هذا الموقع أخبارًا ومعلومات حول التراث الثقافي في الجزائر، بالإضافة إلى الفعاليات الثقافية، المتاحف، والتراث غير المادي، والبرامج الثقافية التي تنظمها الوزارة.

5. **الموقع الرسمي للمنتزهات الوطنية في الجزائر**

- **العنوان الإلكتروني**www.parcs-nationaux.dz :
- **المحتوى والخدمات** :يقدم الموقع معلومات حول المنتزهات الوطنية في الجزائر، بما في ذلك الأنشطة السياحية المتاحة في هذه المناطق، ويعد موقعًا حكوميًا رسميًا.

6. **مواقع المديريات المحلية:**

المديريات المحلية للسياحة في الجزائر تلعب دورًا مهمًا في تطوير السياحة على المستوى الإقليمي. كل مديرية تهتم بتنظيم الأنشطة السياحية في منطقتها، من ترويج المعالم السياحية المختلفة إلى دعم المشاريع السياحية الصغيرة والكبيرة. هذه المديريات تعمل أيضًا على تسهيل التواصل بين السياح والمرافق السياحية، سواء كانت فنادق أو وكالات سفر، وتساعد في تقديم الإرشادات والنصائح للزوار.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الثقافية ضمن استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت الثقافة تُعدّ بُعدًا رابعًا في التنمية المستدامة إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، نظرًا لارتباطها العميق بالإنسان وتاريخه وتراثه وإبداعه الفكري. ومن هذا المنطلق، سعت الدول إلى الحفاظ على موروثها الثقافي واستدامته، إدراكًا لقيمته الاقتصادية والحضارية. وقد بات من الضروري وضع برامج وخطط تهتم بالقطاع الثقافي، باعتباره عنصرًا أساسيًا في إبراز الهوية الحضارية والتطور الفكري للأمم. وفي هذا السياق، أولت الجزائر اهتمامًا خاصًا بالتراث الثقافي المادي واللامادي، من خلال تشجيع الاستثمار فيه ووضع التشريعات المناسبة لحمايته، مع إشراك جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في جهود التنمية الثقافية المستدامة ولأهمية الموضوع وجب التعرف على مساهمة المؤسسات الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة.

1. مساهمة المؤسسات الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تساهم المؤسسات الثقافية في الجزائر، مثل المتاحف والمسارح ودور السينما والمكتبات، بدور فعّال في تحقيق التنمية المستدامة وصون التراث الثقافي الوطني، الذي يُعدّ من أهم المقومات الحضارية للبلاد. فهذه الهيئات تسهم في حماية الموروث الثقافي وتثمينه من خلال استخدام الموارد التراثية والثقافية والطبيعية بشكل عقلاني ومستدام، بما يضمن نقلها للأجيال القادمة. وتندرج هذه الجهود ضمن التوجهات العامة للسياسة الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1.1 مديرية الثقافة:

أُنشئت مديريات الثقافة على مستوى الولايات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-414، وتُعد من بين المؤسسات الثقافية العمومية المسؤولة عن تسيير الشأن الثقافي محليًا. وتضطلع هذه المديريات بدور محوري في دعم الإبداع وترقية الفعل الثقافي والفني وتنشيطه، إضافة إلى مرافقة الجمعيات ذات الطابع الثقافي من خلال تشجيع أنشطتها. كما تساهم في تقديم الاقتراحات والمساعدة في تنفيذ السياسات الثقافية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية الثقافية.

بالتنسيق مع السلطات والهيئات المحلية المختصة، تسهر مديريات الثقافة على دراسة واقتراح وإنجاز المشاريع المتعلقة بإنشاء الهياكل ذات الطابع الثقافي والتاريخي. كما تضطلع بمهام متابعة ودعم الأنشطة والمؤسسات الثقافية على المستوى المحلي والجهوي، لا سيما في مجالات التكوين والبحث المرتبطين بالثقافة. وتعمل، بالتشاور مع الجمعيات والمؤسسات الثقافية والشخصيات الفاعلة في المجال الثقافي، على إعداد واقتراح برامج عمل ثقافي طويلة المدى. وتولي مديريات الثقافة أهمية خاصة لترقية المطالعة العمومية، من خلال تطوير المكتبات وتجهيزها بالوسائل الضرورية، كما تسهر على حماية التراث والمعالم التاريخية والطبيعية. وفي هذا الإطار، تتابع عمليات استرجاع وترميم التراث الثقافي والتاريخي، وتسهم في ترقية الصناعات التقليدية

والمحافظة عليها عبر تنظيم المعارض والأنشطة الثقافية المختلفة، بما يضمن استدامة هذا التراث وتحفيز الأجيال الصاعدة على الحفاظ عليه وتقديره[1].

يتمثل دورها في حفظ التراث الثقافي المادي في قيام وزير الثقافة وفروع الوزارة بدورهم على أكمل وجه، والمتمثل في:

وزير الثقافة:

- نصت المادة 02 من المرسوم التنفيذي 05-79 المؤرخ في 26 فيفري 2005 المحدد لمهام وزير الثقافة ودوره في حفظ التراث المادي خاصة، وهي كالتالي:[2]
- إدماج البُعد الثقافي ضمن المشاريع الكبرى للتهيئة والعمران والإنجازات العمومية، بما يعزز من دور التراث العمراني في إبراز البعد الهويات للمجتمع الجزائري، خاصة إذا تم استغلاله وترويجه بشكل فعّال.
- تحديد وتنفيذ السياسات المتعلقة بإنجاز المشاريع الثقافية الكبرى، بهدف حماية التراث الثقافي المادي ورموزه والعمل على تثمينه.
- دراسة ووضع قواعد وتدابير لحماية وتثمين التراث المعماري في الأوساط الحضرية والريفية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية.
- دراسة سبل حماية الفضاءات الجغرافية ذات البُعد الثقافي وتثمينها، في إطار تشاركي مع الجهات ذات الصلة.
- السهر على صون التراث الثقافي المادي من أي اعتداء أو انتهاك يمس بمكوناته.

2.1 مديرية الحماية القانونية للممتلكات الثقافية وتثمين التراث الثقافي:

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق 23 نوفمبر سنة 1994، يتضمن احداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها الجريدة الرسمية، العدد 79 المؤرخ في 26 جمادى الثاني عام 1415هـ الموافق لـ 23 نوفمبر 1994.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مرسوم تنفيذي رقم 05-79 مؤرخ في 26 فبراير 2005، يحدد صلاحيات وزير الثقافة، الجريدة الرسمية رقم 16، مؤرخة في 2 مارس 2005.

تنص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 94-414 على أن المديرية الوطنية للثقافة، إلى جانب المديريات الفرعية التابعة لها، تضطلع بمهام أساسية في مجال حماية التراث الثقافي المادي. وتشمل هذه المديريات الفرعية: مديرية المراقبة القانونية، مديرية تأمين الممتلكات الثقافية، ومديرية البحث وتثمين التراث الثقافي. وتتمثل أبرز مهامها فيما يلي[1]:

- المبادرة باتخاذ التدابير والإجراءات القانونية اللازمة لحماية التراث الثقافي المادي.
- السهر على احترام وتطبيق التشريعات والتنظيمات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية.
- الإشراف على عمليات الحفر والبحوث الأثرية وضمان خضوعها للرقابة الإدارية.
- مراقبة مطابقة إجراءات إعداد جرد الممتلكات الثقافية، ومتابعة نشر نتائج هذه العمليات.
- وضع معايير خاصة بتأمين الممتلكات الثقافية، وإعداد المخططات ذات الصلة، ومتابعة تنفيذها ميدانيًا.
- ضمان الالتزام بالمقاييس المطبقة في تجارة الممتلكات الثقافية وتنظيمها وفق الأطر القانونية.
- دراسة الملفات العلمية الخاصة بطلبات تراخيص البحث والتنقيب عن الآثار والممتلكات الثقافية المادية.

3.1 اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية:

نصّت المادة 79 من القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي على ضرورة إنشاء **اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية** تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة. وتضطلع هذه اللجنة بدور استشاري هام في مجال حماية التراث الثقافي المادي، وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

- إبداء الرأي في جميع المسائل ذات الصلة بالتشريعات الخاصة بحماية التراث الثقافي المادي واللامادي.
- مناقشة ودراسة مقترحات حماية الممتلكات الثقافية، سواء كانت منقولة أو عقارية.
- النظر في ملفات إنشاء القطاعات المحفوظة، لاسيما تلك المتعلقة بالمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المأهولة، والتي تتميز بقيمة تاريخية أو فنية خاصة

4.1 المتحف:

[1] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 94-414. مرجع سابق الذكر.

يرجع أصل كلمة "متحف (Musée) "إلى اللغة الإغريقية، وتشير في اللغة العربية إلى المكان الذي تُجمع فيه التحف، وهي الأشياء النادرة والثمينة. وقد عرّف "القاموس الوسيط" المتحف بأنه "موضع التحف الفنية والأثرية"، وجمعه "متاحف[1]."

يُعد المجلس الدولي للمتاحف(ICOM) ، وهو منظمة دولية غير حكومية تضم أعضاء من 146 دولة، من أهم الهيئات التي تُعنى بشؤون المتاحف. يعمل المجلس على حفظ واستمرارية العلاقة مع التراث الثقافي والطبيعي، سواء المادي أو غير المادي، في الوقت الحاضر والمستقبل.[2] ووفق تعريفه، فإن المتحف هو مؤسسة دائمة، لا تهدف إلى الربح، تخدم المجتمع وتسهم في تنميته، وهي مفتوحة للجمهور، وتُعنى بجمع وحفظ وترميم وعرض الشواهد المادية المرتبطة بالإنسان وبيئته، كما تتيحها لأغراض البحث العلمي والتربوي والترفيهي.

تُعد المتاحف مرآة حضارية تعكس تاريخ الأمم والشعوب من خلال ما تحتويه من آثار، مخطوطات، تحف فنية، ومقتنيات تراثية. وفي الجزائر، تُعتبر المتاحف العمومية مؤسسات حديثة نسبياً، حيث توجد ثمانية متاحف وطنية موزعة عبر التراب الوطني، وتشرف عليها وزارة الثقافة. وتضطلع هذه المتاحف بجمع واقتناء وحفظ وترميم وصيانة وعرض التراث الوطني، وفقًا لأحكام القانون رقم 04/98 المتعلق بحماية وتثمين التراث الوطني.

ويتمثل دور المتحف في تحقيق التنمية المستدامة في النقاط الاتية:

- حفظ التراث الثقافي والتثقيف والتربية:

يقوم المتحف بجمع، حفظ، صيانة، وترميم الشواهد المادية المرتبطة بالإنسان وبيئته، مما يساهم في حماية الذاكرة الجماعية وضمان استدامة الهوية الثقافية. كما يتيح المتحف محتوياته لأغراض علمية وتربوية وترفيهية، ما يجعله وسيلة فعالة لنشر الثقافة والمعرفة بين مختلف فئات المجتمع، خاصة الأجيال الصاعدة[3].

[1] عمر أحمد مختار عبد الحميد .(2008) .*معجم اللغة العربية المعاصرة* .القاهرة: عالم الكتب. ص 288.

[2] الحجي سعيد.(2014) . متاحف الآثار: هويتها، تطورها وواقعها المعاصر ."*مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية*، المجلد 30، العددان 3 و4، ص3

[3] Mahmood, A. W. (2019). *Virtual museums: Characteristics and features*. *Journal of College of Fine Arts*, (6, 8). Retrieved May 2, 2025, from http://iq.jcofarts.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcofarts/article/view/222

- تنمية السياحة الثقافية:

من خلال عرض التحف والمقتنيات التاريخية والفنية، يساهم المتحف في جذب الزوار والسياح، مما يُنشّط القطاع السياحي ويدعم الاقتصاد المحلي.

- التمويل الذاتي وخلق مصادر دخل:

تحديد رسوم الدخول (مثل القرار الوزاري بتحديدها بـ 200 دينار جزائري)[1] يعزز قدرة المتاحف على تحقيق إيرادات مالية تُوظف في تطوير خدماتها.

- التشغيل وخلق فرص عمل:

المتاحف تفتح المجال أمام توظيف كوادر متعددة في مجالات الترميم، الحفظ، البحث، والإرشاد الثقافي.

- تعزيز الانتماء والهوية الوطنية:

يعرض المتحف الموروث الثقافي ويعرّف المواطنين بتاريخهم، مما يُعزز الشعور بالانتماء والوعي بالهوية الوطنية.

- التعاون مع منظمات دولية:

من خلال انتمائها إلى هيئات كالمجلس الدولي للمتاحف ICOM، تنخرط المتاحف في شبكات دولية تعزز التبادل الثقافي وتطوير المعايير المهنية.

5.1 الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية:

[1] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1433 الموافق 6 مارس 2012، المحدد لحقوق الدخول إلى المتاحف العامة الوطنية ومراكز التفسير ذات الطابع المتحفي. نُشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 25، الصادر بتاريخ 29 أبريل 2012.

تم إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية بموجب المرسوم 87-10 الصادر في 6 يناير 1987، ومن ثم تم تغيير اسمها إلى "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها". وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالثقافة.

تتمثل مهامها في الاتي :[1]

- صيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية، وضمان حراستها والمحافظة عليها من التدهور أو التلف.
- إعداد دفتر الشروط الخاص باستخدام وإعادة استخدام التراث الثقافي المادي المحمي، ومتابعة احترام ما يتضمنه من شروط ومعايير.
- تأجير الممتلكات الثقافية المحمية لأغراض ثقافية، مهنية، حرفية وتجارية، في إطار القوانين السارية.
- إعادة إنتاج الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية باستخدام مختلف الوسائط لأغراض تجارية، بهدف التعريف بالتراث الثقافي المادي وترويجه.
- تقديم الاستشارات للمالكين والمستعملين للممتلكات الثقافية العقارية المحمية حول كيفية الحفاظ عليها واستغلالها.
- القيام بمهام صاحب المشروع المفوض لإنجاز الدراسات والترميم واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية المحمية التابعة للأملاك العمومية للدولة والجماعات المحلية.

6.1 السينما:

جاء القانون رقم 03/11 الصادر في 14 ربيع الأول 1432هـ الموافق لـ 14 فبراير 2011، ليُحدد الإطار القانوني المنظم للنشاط السينمائي في الجزائر، من خلال إرساء القواعد العامة الخاصة بممارسته، وتنظيم استغلاله وتشجيعه. فرغم الطبيعة الفنية والثقافية للنشاط السينمائي، يُعد أيضًا نشاطًا صناعيًا وتجاريًا يُمكن أن يُساهم في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق مداخيل ذاتية من خلال مختلف نشاطاته.

[1] عايدة مصطفاوي، "المؤسسات العمومية المكلفة بحماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر"، *مجلة القانون العقاري*، المجلد 11، العدد 1، 2024، ص 93-94.

يعرف القانون العمل السينمائي بأنه كل إنتاج فيلمي، بغض النظر عن مدته أو نوعه أو وسائط تسجيله، شريطة أن يُعرض باستخدام تقنيات العرض السينمائي في قاعات السينما.

ويهدف النشاط السينمائي إلى تحقيق مجموعة من الأدوار، من بينها[1]:

- تطوير إنتاج الأفلام الفنية، والتعليمية، والتجارية، سواء كانت روائية أو وثائقية.
- ترسيخ ثقافة وطنية متجذرة في القيم الإسلامية، والعربية، والأمازيغية، مع انفتاح على الثقافات العالمية.
- تعزيز قيم التضامن، العدل، التسامح، السلام، والوطنية.
- الإسهام في التعريف بالثقافة الجزائرية ونشرها عالميًا.
- المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- إبراز التراث التاريخي الوطني وتخليد بطولات المقاومة الجزائرية عبر مختلف المراحل.
- تنظيم مجالات إنتاج، توزيع، استغلال، نشر، استيراد وحماية الأرشيفات السينمائية وصيانتها.

بالتالي، يُعد النشاط السينمائي أداة استراتيجية يجب استثمارها بفعالية من قِبل المنتجين وصناع السينما لتحقيق أهداف ثقافية واقتصادية متكاملة.

7.1 المكاتب العمومية:

صدر المرسوم التنفيذي رقم 12-234 بتاريخ 22 مايو 2012 لتحديد تنظيم مكتبات القراءة العمومية الرئيسية، باعتبارها مؤسسات عامة ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتم إنشاؤها على مستوى كل ولاية.

تهدف هذه المكتبات إلى تشجيع وترقية القراءة العامة وضمان استمراريتها من خلال توفير مصادر المعرفة المتنوعة في جميع التخصصات، ووضع الوثائق والمخصصات المرتبطة بالقراءة تحت تصرف الجمهور

[1] القانون رقم 03/11 المؤرخ في 14 ربيع الأول 1432 الموافق 14 فبراير 2011، المتعلق بنشاط السينما .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13.*

بمختلف فئاته. كما تؤكد على أهمية توفير الفضاءات والوسائل التي تُمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إلى القراءة، مع تخصيص مساحات موجهة للأطفال تتضمن قصصًا وألعابًا وأنشطة تعليمية، تُسهم في تنمية ذكائهم وتعزيز قدرتهم على التواصل والعمل الجماعي.

وتؤدي المكتبات العمومية الأدوار التالية[1]:

- تشجيع القراءة العامة واستدامتها عبر توفير كتب في جميع التخصصات.
- توفير فضاءات مناسبة للأطفال تشمل كتبًا وألعابًا تعليمية.
- تسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى محتوى المكتبة.
- تنظيم أنشطة ثقافية وتربوية مرتبطة بالكتاب والمطالعة.
- تخصيص فضاء لتنمية المهارات المعلوماتية لدى المستفيدين.
- تقديم خدمات للطلبة لمساعدتهم في الدراسة والتحضير للامتحانات.

8.1 الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة:

تم إنشاء هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-02، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 18 أوت 2012. وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويقع مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة. ويمكن نقل هذا المقر إلى أي موقع آخر داخل التراب الوطني، وذلك بموجب مرسوم تنفيذي يصدر بناءً على اقتراح من الوزير المكلف بالثقافة. كما يجوز إنشاء ملحقات تابعة للوكالة في مختلف مناطق التراب الوطني، وذلك بموجب قرار وزاري مشترك يصدر عن الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية.

تتولى الهيئة المهام التالية في إطار حماية وتثمين القطاعات المحفوظة[2]:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 22 مايو 2012، المحدد لتنظيم مكتبات القراءة العمومية الرئيسية .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 30.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-02 المؤرخ في 5 جانفي 2011، يتضمن إنشاء وكالة وطنية للقطاعات المحفوظة وتحديد تنظيمها وسيرها، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*. العدد 01.

- برمجة تنفيذ عمليات الحفظ، الترميم، والتثمين المنصوص عليها في المخطط الدائم لحفظ وتقييم القطاعات المحفوظة، والسهر على تنفيذها وتقييم نتائجها.
- متابعة تنفيذ العمليات المدرجة ضمن المخططات الدائمة لحفظ وتقييم القطاعات المحفوظة، ومراقبة مدى الالتزام بها من قبل الجهات المعنية.
- إبداء الرأي التقني المطابق بشأن التدخلات في القطاع المحفوظ، وذلك بطلب من السلطات المختصة، لضمان احترام المعايير المعتمدة.
- ضمان مطابقة الدراسات والأشغال المرتبطة بترميم الممتلكات الواقعة داخل القطاع المحفوظ، وإعادة تأهيلها وحفظها، مع المعايير التقنية والتنظيمية المعمول بها.
- تقديم رأي تقني بخصوص الملفات المتعلقة باستغلال أو استخدام المعالم التاريخية المرممة، أو تلك المتعلقة بتقطيعها أو تقسيمها أو تجزئتها، سواء كانت مصنفة أو مقترحة للتصنيف، والتي تتطلب ترخيصًا مسبقًا من الوزير المكلف بالثقافة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من إتلاف الممتلكات العقارية، بالتنسيق مع السلطات المختصة، وفي إطار احترام النصوص التنظيمية المعمول بها.
- إمداد السلطات المختصة بالمعلومات المتعلقة بإعادة الإسكان، سواء الدائم أو المؤقت، للأشخاص المعنيين خارج القطاع المحفوظ، أو إعادة إدماجهم في البنايات المرممة، إضافة إلى المعطيات المرتبطة بعمليات نزع الملكية للمنفعة العامة.
- إعداد ملفات الإعانة لفائدة المالكين الخواص للممتلكات العقارية الواقعة ضمن القطاع المحفوظ، بهدف إعادة تأهيلها وترميمها.
- توعية السكان وإعلامهم بكل ما يتعلق بحماية القطاع المحفوظ، بما في ذلك صيانة المعالم التاريخية المصنفة، وتقنيات الحفاظ على البنايات القديمة.
- ضمان جميع مهام الإعلام والاستشارة المتعلقة بالتدخلات على الممتلكات العقارية ضمن القطاع المحفوظ واستعمالها.
- إنجاز الدراسات التي تدخل ضمن نطاق المهام الموكلة للهيئة، بما يخدم أهداف الحماية والتثمين.

9.1 الدواوين:

- **الدواوين الوطنية للحظائر الثقافية:**

تُعد الدواوين الوطنية للحظائر الثقافية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تُعنى بحماية وصون الممتلكات الثقافية والطبيعية الواقعة ضمن أقاليم الحظائر الثقافية. وتُصنّف كـ "حظائر ثقافية" تلك المساحات التي تتميز بوفرة الممتلكات الثقافية أو بأهميتها، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمحيطها الطبيعي، وفقًا لأحكام المادة 38 من القانون رقم 98-04.

وتُعرّف الحظيرة الثقافية بأنها فضاء لا يفصل بين البُعدين الطبيعي والثقافي، بل يُنظر إليه باعتباره كُلاً متكاملاً يتم إدراكه من منظور بيني وثقافي. وهي تُشكّل أداة ثقافية ومنجزًا جماعيًا في حالة إعادة تشكيل مستمر، ناتجًا عن التفاعل التاريخي بين السكان وبيئتهم، ونشاطاتهم، وتمثيلاتهم الذهنية والبيئية المشتركة. وتُعتبر الحظيرة كذلك فضاءً تتقاطع فيه الأقاليم الإدارية والتاريخية، وتُساهم في استدامة التقاليد الثقافية الموروثة.

وقد تم إلى حدّ الآن إنشاء خمس حظائر ثقافية على المستوى الوطني، وهي:

- حظيرة الأهقار.
- حظيرة التاسيلي.
- حظيرة تندوف.
- حظيرة الأطلس الصحراوي.
- حظيرة توات – قورارة – تديكلت.

- **ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته:**

أُنشئ ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-419، ويُعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يقع مقرها بولاية غرداية، وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالثقافة. وتتمثل مهمته الأساسية في السهر على تنفيذ النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي داخل القطاع المحفوظ لوادي ميزاب.

وفي هذا الإطار، يتولى الديوان المهام التالية[1]:

[1] وزارة الثقافة والفنون. (د.ت) .*ديوان حماية وترقية وادي ميزاب* .تم الاسترجاع في 4 مايو 2025، من https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/التراث-الثقافي-2/المؤسسات/الدواوين/84-ديوان-حماية-و-ترقية-وادي-ميزاب

- إعداد برامج ومخططات ترمي إلى استصلاح الموقع التاريخي المصنف لوادي ميزاب وحمايته.
- المساهمة، حسب الإمكانيات المتوفرة، في تقديم مختلف الخدمات التي تضمن دعم، ترميم، واستصلاح العقارات المبنية الواقعة داخل هذا الموقع التاريخي.
- المساعدة في الحفاظ على المعارف المتعلقة بالتقنيات والأشكال المعمارية التقليدية، والعمل على تعزيزها.
- تشجيع استخدام المواد المحلية التقليدية في البناء، والمشاركة في البحث عن بدائل ملائمة وابتكار تقنيات حديثة لاستعمالها بما ينسجم مع الطابع المعماري المحلي.
- اقتراح التدابير الكفيلة بدعم استمرارية النشاط الحرفي التقليدي، من خلال تسهيل إنشاء أو الحفاظ على الأنشطة الحرفية ضمن المراكز التاريخية، المعروفة بالقصور.

- تقديم المشورة التقنية، وإجراء التعديلات المعمارية الضرورية، عند الاقتضاء، بهدف تسهيل الحصول على تراخيص البناء والتهيئة والتعمير وفقًا للمعايير المعتمدة.

2. المؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي:

تمثل هذه المؤسسات مراكز بحث ذات طبيعة علمية وتكنولوجية، كما تُعد مدارس خارج الإطار الجامعي تؤدي وظائف تعليمية وتكوينية وبيداغوجية. وتُعنى هذه الهيئات بتنفيذ أنشطة بحثية وعلمية متخصصة تتعلق بالممتلكات الثقافية بجميع أنواعها وفتراتها التاريخية، بالإضافة إلى الإشراف على التكوين في مجالات حفظ وترميم التراث الثقافي.

1.2 المركز الوطني للبحث في علم الآثار:

نص على إنشائه المرسوم التنفيذي رقم 05-491، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي ذو صبغة قطاعية يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة، يسيره مجلس إدارة ومدير عام.

يتولى المركز مهمة تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علم الآثار، ويُعنى، في هذا الإطار، بعدد من المهام الأساسية، من بينها[1]:

- إجراء بحوث علمية متخصصة تسهم في إعادة بناء وفهم تاريخ الجزائر، والمغرب العربي، وشمال إفريقيا، اعتمادًا على المعطيات والأدلة الأثرية المادية.
- تنفيذ أعمال علمية وتقنية تهدف إلى دراسة وتحديد المواقع الأثرية الليبية، البونيقية، الرومانية، المسيحية، والإسلامية، مع التركيز على فهم العلاقة بين الإنسان ومحيطه عبر الفترات التاريخية المختلفة.
- إعداد الخرائط والأطالس الأثرية اللازمة لتوجيه سياسات حماية التراث الثقافي وتحديد أولويات التهيئة والتثمين.
- إنشاء أرشيف وثائقي شامل وقاعدة بيانات متخصصة لدعم أنشطة البحث والتوثيق الأثري.
- المساهمة في تطوير المناهج التعليمية الخاصة بعلم الآثار وتوفير محتوى علمي يدعم التكوين الأكاديمي في هذا التخصص.
- نشر المعرفة وتعزيز الثقافة الأثرية لدى الجمهور، من خلال أنشطة التوعية والتعريف بتراث المنطقة.
- بناء علاقات تعاون وشراكة مع مؤسسات وهيئات دولية تنشط في ذات الميدان، بما يعزز تبادل الخبرات العلمية والتقنية.

1.2 المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ:

تم تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية، المنشأ بموجب الأمر رقم 71-56 المؤرخ في 5 أغسطس 1971، إلى مركز وطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ، وعلم الإنسان، والتاريخ. ويخضع هذا المركز لأحكام المرسوم رقم 83-521 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1983، الذي يحدد النظام الأساسي النموذجي لمراكز البحث التابعة للإدارات المركزية، بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05-488 المؤرخ في 22 ديسمبر 2005، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83.

يتولى المركز، فضلا عن المهام العامة المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم رقم 83 – 521 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1983 ما يأتي:[1]

- القيام بالأبحاث في ميدان علوم ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان التاريخ، وتشمل الإنسان والتجمعات البشرية وممارساتها الثقافية وتفاعلاتها مع المحيط من عصور ما قبل التاريخ إلى أيامنا هذه
- القيام بجميع الأعمال ذات الطابع الجيومرفولوجية والأثريو التاريخي مما له علاقة بمهمته
- تكوين رصيد وثائقي وبنك للمعطيات يرتبطان بهدفه.
- المساهمة في نشر المعرفة وتعميمها في ميادين اختصاصه.

تم إنشاء المدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-193، وأعيد تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-202. وتعد هذه المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي، التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة.

تتمثل المهمة الرئيسية للمدرسة في توفير التكوين العالي، والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي في مجال حفظ الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة وترميمها. وفي إطار هذه المهمة، تقوم المدرسة بالأنشطة التالية[2]:

- القيام بكل نشاطات التكوين المتواصل وتجديد المعارف وتحسين المستوى للأطراف المعنية بالدراسات وإنجاز التراث الثقافي وتسييره
- المساهمة في تطوير البحث العلمي والتكنولوجي بالتنسيق مع الهيئات المهتمة بهذا الميدان
- ضمان البحث التجريبي في الميدان وفي المخابر لترقية التقنيات والأدوات التقليدية وكذا الأبحاث المتعلقة بحفظ الممتلكات الثقافية

[1] المادة 02 من المرسوم *التنفيذي رقم 93-141 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1413، المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ* .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، 14 يوليو 1993.

[2] المادة 05 *المرسوم التنفيذي رقم 13-219 المؤرخ في 9 شعبان 1434 الموافق 18 يونيو 2013، المتضمن إعادة تنظيم المدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها* .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33.

- ضمان مهام الخبرة والخدمات في ميدان حفظ الممتلكات الثقافية وترميمها.

المطلب الثالث: معوقات تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير السياحة الثقافية المستدامة

تُعد السياحة الثقافية المستدامة أحد المحاور الحيوية في استراتيجيات التنمية الوطنية، لما لها من دور محوري في إبراز الهوية الحضارية وتنشيط الاقتصاد المحلي وتثمين التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي. غير أن غياب نشاط سياحي فعّال ومنظم يمثل أحد أبرز العراقيل التي تعيق تنفيذ تلك الاستراتيجيات على أرض الواقع. فالتراجع في وتيرة النشاط السياحي، وضعف الترويج للمقومات الثقافية، وغياب البنى التحتية الملائمة، كلها عوامل أدت إلى تعثر مشاريع التنمية السياحية، رغم الجهود الحكومية المبذولة في إطار مخططات مثل SDAT 2025. ومن ثم، فإن معالجة هذا الغياب تتطلب رؤية شمولية تُشرك مختلف الفاعلين، وتُعيد الاعتبار للسياحة كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

1. التحديات التي تعترض تطور السياحة الثقافية:

تواجه السياحة الثقافية في العديد من الدول، ومنها الجزائر، جملة من التحديات والمعوقات التي تحدّ من فعاليتها وقدرتها على المساهمة في التنمية المستدامة. تتمثل في:

أولا: معوقات الاستثمار السياحي

- يُعد العقار السياحي أحد العوائق الجوهرية التي تحول دون جذب الاستثمارات في القطاع السياحي، سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب. ويعزى ذلك إلى تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على العقارات المخصصة للاستثمار السياحي، فضلاً عن ارتفاع أسعارها بشكل لا يتناسب مع طبيعة المشاريع المزمع إنجازها. ويظل العقار في الجزائر محاطاً بجملة من العراقيل، منها ما يرتبط بإشكالات تنظيمية وقانونية، ومنها ما يُعزى إلى ظواهر غير رسمية كالمضاربة والسمسرة، ما يفاقم من صعوبة تعبئة العقار وتوجيهه نحو الأهداف التنموية المنشودة.

أهم معوّقات العقار السياحي في الجزائر تتمثل في :[1]

- الاستغلال العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير القانونية.
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نتيجة التدهور البيئي وفقدان المواقع لخصائصها الجاذبة.
- تدهور الموارد الطبيعية بسبب نهب الرمال وغياب قواعد العمران، مما شوّه البيئة السياحية.
- المضاربة العقارية في المناطق السياحية، ما أدى إلى ارتفاع غير مبرر في أسعار العقار.
- انقطاع متابعة واستكمال مشروع التوسع السياحي الوطني، مما أضعف الرؤية الشاملة للتنمية.
- عدم التطبيق الصارم للتنظيمات الخاصة بحماية المناطق السياحية من التعديات والاستغلال العشوائي.
- عدم استكمال دراسات التهيئة السياحية وتأخر مراحل الإنجاز والتمويل.
- غياب آليات وأدوات فعّالة لتسيير العقار السياحي.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لدراسات وتجهيز المناطق السياحية بالبنية التحتية اللازمة.
- تعدد أنماط الملكية العقارية (خاصة، وطنية عامة، وطنية خاصة) ما يعقّد الإجراءات القانونية للاستثمار.
- ارتفاع أسعار العقار السياحي مقارنة بدول الجوار، حيث تمثل كلفة اقتنائه ما بين 20% و30% من رأس المال المستثمر، مما يثني المستثمرين المحليين والأجانب.[2]

بالإضافة إلى كل هذا نجد العقار السياحي يواجه عدة عراقيل ومشاكل أخرى هي:

1. العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي:

- **كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية** رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي، إلا أن الواقع يكشف عن صعوبة الإجراءات القانونية، حيث يضطر المستثمر إلى المرور بـ 14 مرحلة

[1] محيطنة مسعود. (2017). معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر. في الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية والإسلامية (ص. 11). الجزائر: جامعة الجزائر.

[2] بن حمودة محبوب، وبن قانة إسماعيل .(2007) .أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ."*مجلة الباحث*، المجلد 5، العدد 1، ص 61–68.

إدارية كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، في حين لا تتجاوز المراحل الإدارية في كل من تونس والمغرب 5 إلى 9 مراحل[1]. كما يشتكي المستثمرون من العراقيل الإدارية المنتشرة، مثل البطء في العمل الإداري، صعوبة فهم الموظفين لتفاصيل طلبات المستثمرين، بالإضافة إلى الفساد الإداري، مما يعقد عملية الاستثمار ويحد من جاذبيتها[2].

- **الفساد الإداري وغياب الشفافية:** أدى انتشار البيروقراطية وتفاقم الإجراءات الإدارية المعقدة في مجال الاستثمار السياحي إلى تفشي مظاهر الفساد الإداري، إذ يلجأ المستثمر إلى وسائل غير قانونية كالرشوة والمحسوبية لتجاوز التعقيدات وتسريع الحصول على الخدمات. ويتفاوت هذا الفساد بحسب درجة السلطة؛ ففي حين يقتصر على مبالغ صغيرة لدى بعض الموظفين المحليين، يصبح أكثر تعقيدًا وأثرًا عند تورط مسؤولين رفيعي المستوى في عمليات اختلاس أو تلقي رشاوي كبيرة خلال إبرام العقود والصفقات الحكومية[3].
- **غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية:** إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد أثر سلبًا على موقعها التنافسي في جذب الاستثمارات السياحية الأجنبية، لا سيما عند مقارنتها بالدول المتقدمة المنضوية في هذه المنظمة. فالعضوية في المنظمة توفر إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يُعد محفزًا وآمنًا للمستثمرين الأجانب، الأمر الذي لم تلتزم به الجزائر حتى الآن. وتشير التجارب الدولية إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة تحظى بأفضلية واضحة في استقطاب رؤوس الأموال[4]، خاصة في القطاعات الخدمية عالية المخاطر مثل السياحة. وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية وبيئية هامة تؤهلها لتطوير هذا القطاع، فإن غيابها عن الأطر التنظيمية العالمية يحدّ من فرص تمويل المشاريع السياحية، حتى في ظل توفر الدراسات والخطط الكفيلة بإنجاحها[5].

---

[1] لشموط عمار. (2022، 4 يوليو). قانون الاستثمار الجديد: بيروقراطية الإدارة العدو الأول .ألجيري ألترا. تم الاسترجاع من:https://ultraalgeria.ultrasawt.com/ قانون-الاستثمار-الجديد-بيروقراطية-الإدارة-العدو-الأول/عمار-لشموط/اقتصاد

[2] منصوري الزين. (2005). واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر .*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 2، ص 142.

[3] بعلوج بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر .*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 4، ص71.

[4] بعلوج بولعيد، (تاريخ النشر غير مذكور). معوقات الاستثمار في الجزائر .*الملتقى الدولي الثاني حول "البحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في اقتصاديات الدول المتقدمة* – حالة البلدان العربية والجزائر-. جامعة سكيكدة، ص 11.

[5] دبور نبيل محمد. (2004). مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مع الإشارة خاصة إلى السياحة البيئية .*مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، المجلد 25، العدد 1، (بتصرف)، ص 15.

رغم مظاهر التعاون العربي في قطاع السياحة، والتي بدأت بإبرام اتفاقيات ثنائية بين العديد من الدول العربية، ثم تطورت لاحقًا إلى تعاون متعدد الأطراف تحت مظلة جامعة الدول العربية، لا تزال نتائج هذا التعاون محدودة على أرض الواقع. فقد تم إنشاء المجلس الوزاري العربي للسياحة سنة 1997 بهدف تعزيز السياحة العربية البينية وتنسيق السياسات السياحية بين الدول الأعضاء. غير أن مساهمة السياحة البينية العربية في الناتج السياحي الإجمالي للدول العربية تبقى ضعيفة، نتيجة غياب آليات تنفيذ فعالة، وضعف التكامل السياحي، بالإضافة إلى التحديات السياسية والاقتصادية التي تعيق تحقيق أهداف هذا التعاون المؤسسي.

2. العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي:

- **إشكالية تمويل الاستثمار السياحي:** يعود التحدي الرئيسي في الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر إلى غياب مؤسسات مالية وبنكية متخصصة في هذا المجال، وهو ما يُعتبر السبب الرئيسي في ضعف الاستثمارات السياحية وفقًا للمستثمرين. كما أن النظام البنكي الجزائري يُنظر إليه على أنه غير فعال وغير قادر على تلبية احتياجات ومتطلبات المستثمرين، مما يجعله يشكل عقبة كبيرة في طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية. النظام البنكي يعاني من نقص الخبرات المهنية، ويستمر في الاعتماد على أساليب تقليدية لإدارة البنوك، فضلًا عن هيمنة البنوك العمومية التي تسيطر على أكثر من 92% من السوق، بينما تقتصر حصة البنوك الخاصة على 8% فقط[1].
- **ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية:** تعتمد الدولة في كثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلاً من الحوافز الموجهة بشكل خاص لتحفيز الاستثمار السياحي، رغم أن الدراسات أثبتت أن الحوافز الموجهة تعتبر أكثر فاعلية من تلك التي تشمل كافة القطاعات والصناعات بشكل عام. وهذه إحدى المشاكل التي يطرحها قانون الاستثمار الجزائري، حيث يقدم مجموعة من الحوافز، بما في ذلك الحوافز الضريبية، لجميع القطاعات الاستثمارية دون تخصيص أو توجيهها إلى قطاعات معينة، مما يجعله يفتقر إلى التفاصيل اللازمة بشأن قطاع السياحة.

[1] محيطنة مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 08.

بالمقابل، نجد أن بعض الدول المجاورة مثل تونس، تقوم بتوجيه الحوافز الضريبية تحديدًا نحو المشاريع السياحية، مما ساهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستثمارات السياحية هناك[1].

2. ضعف الثقافة السياحية وتراكم المشاكل البيئية

إذا كانت الثقافة السياحية غائبة في المجتمع، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على القطاع السياحي نفسه. كما أن البيئة تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحسين الصورة السياحية للبلاد. لهذا، تسعى الجزائر حاليًا إلى تحديد مشاكلها البيئية والعمل على التقليل منها، خاصة في المناطق السياحية.

1.2 غياب الثقافة السياحية:

تعرف الثقافة السياحية بأنها مجموعة القيم والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك التي يشترك فيها أفراد المجتمع، والتي تُنتقل من جيل إلى آخر. كما يمكن تعريفها أيضًا بأنها الإبداع الروحي والفني الذي يبتكره الإنسان لتحقيق أهدافه التي تسعى إلى الكمال، ولإبراز هويته في العالم الذي يعيش فيه[2].

توجد مجموعة من الأسباب التي أسهمت في إنتاج ثقافة وطنية سلبية تجاه ممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر، من أبرز هذه الأسباب:[3]

- **غياب دراسة واضحة حول الأجهزة المسؤولة عن الجودة السياحية** :تفتقر وزارة السياحة إلى دراسة شاملة تحدد الأجهزة المسؤولة عن ضمان الجودة السياحية في كل منطقة، سواء على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية.

---

[1] قرومي عبد الحميد، وحميدي عبد الرزاق. (2015). السياحة في الجزائر: الواقع وآفاق التطوير. في *الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر: الواقع والآفاق*، جامعة الجزائر، ص 14

[2] الحوري مثنى طه، والدباغ إسماعيل محمد علي. (2001). مبادئ السفر والسياحة (الطبعة الأولى). عمان: مؤسسة الوراق. ص 113.

[3] شبايكي سعدان، ومليكة حفيظ. (2009). لماذا لا تلعب السياحة دورًا في التنمية في الجزائر؟ في *الملتقى العلمي الدولي الثامن:* تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، *وفي بعض الدول العربية والإسلامية* الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ص 10.

- **عدم وجود خطة عمل مشتركة بين الأجهزة المعنية** :لا توجد خطة عمل منسقة بين الأجهزة المعنية بنشر الثقافة السياحية ووسائل الإعلام المختلفة (المسموعة، المرئية، والمكتوبة)، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق في نشر الوعي السياحي.
- **غياب التنسيق بين القطاعات المتداخلة** :تفتقر القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي إلى التنسيق الفعّال، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للسياح.
- **ضعف غرس الإحساس السياحي لدى الأفراد** :لا يتم تعزيز الوعي السياحي لدى الأفراد منذ مراحلهم التعليمية المختلفة، مما يؤدي إلى ضعف فهمهم لأهمية السياحة وضرورة الحفاظ على المعالم السياحية.
- **غياب برامج لتنظيم الرحلات الداخلية** :تفتقر المؤسسات التعليمية إلى برامج تهدف إلى تنظيم رحلات مدرسية لزيارة المعالم السياحية داخل الوطن، مما يحد من اطلاع الطلاب على ثروات بلادهم السياحية.
- **قلة المؤسسات التعليمية المتخصصة في السياحة** :تعد المؤسسات التعليمية التي تعنى بتعليم أصول صناعة السياحة نادرة، ولا تتماشى برامجها مع التطورات الحديثة في هذا المجال عالميًا.
- **صعوبة التواصل مع السياح الأجانب** :يواجه المحليون صعوبة في التواصل مع السياح الأجانب نظرًا لاختلاف اللغات، مما يؤثر على جودة تجربتهم السياحية.

- **غياب دور المجتمع المدني** :لا تلعب الجمعيات والمنظمات السياحية دورًا فعّالًا في نشر الثقافة السياحية وتعريف الأفراد بالمناطق والمواقع السياحية في بلادهم.
- **تراجع الصناعات التقليدية** :شهدت الصناعات التقليدية تراجعًا في تنوعها وكميتها وجودتها، حيث أصبحت الأسواق السياحية الجزائرية تعرض منتجات أجنبية بدلاً من المنتجات المحلية، مما يؤثر على الهوية الثقافية للقطاع السياحي.

تُظهر هذه الأسباب الحاجة الماسة إلى تطوير استراتيجية شاملة لتعزيز الثقافة السياحية في الجزائر، من خلال تحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير البرامج التعليمية، وتعزيز دور المجتمع المدني في نشر الوعي السياحي.

2.2 المشاكل البيئية:

- **النفايات:**

رغم الأهمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتسيير النفايات الصلبة الحضرية، إلا أن هذا المجال لا يزال يحظى باهتمام محدود في الجزائر. فالمواقع المخصصة لتجميع النفايات ومساحات التوسعة المرتبطة بها تبقى غير كافية، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات في أماكن غير مراقبة،[1] وهو ما أسهم في تشويه المشهد البيئي والسياحي العام. ويعود ذلك إلى ضعف الوعي لدى الجماعات المحلية حول سبل تسيير هذه النفايات، وغياب خطط واضحة لتسييرها بما يتماشى مع الشروط البيئية.

في الكثير من الحالات، تُستغل مواقع غير مرخصة كمكبات عشوائية، تستقبل مختلف أنواع النفايات دون مراعاة لطبيعتها أو درجة خطورتها، ودون اتخاذ تدابير تقنية أو صحية للحد من آثارها. ومقابل هذا الواقع، لا توجد سوى استثناءات محدودة، مثل المكبات التقنية بوادي السمار في الجزائر العاصمة، في حين تفتقر معظم الولايات إلى منشآت معالجة عصرية.

كما يُسجل غياب شبه تام لعمليات فرز وجمع النفايات القابلة لإعادة التدوير مثل الورق، الزجاج، والبلاستيك، ما يحرم الاقتصاد الوطني من فرص هامة في مجال التثمين البيئي والاستثمار الأخضر[2]. يمتد أثر النفايات الصلبة إلى المواقع التراثية، حيث يؤدي تراكم المخلفات، لا سيما في محيط المعالم الأثرية والمناطق السياحية، إلى تدهور قيمتها الجمالية والثقافية، ويُضعف جاذبيتها في أعين الزوار والسياح. كما أن غياب التسيير البيئي الملائم في هذه المناطق يعزز من فرص التلوث وتآكل المواد التاريخية بفعل التفاعلات الكيميائية الناتجة عن النفايات، ما يهدد استدامة هذا التراث على المدى الطويل.[3]

- **التلوث الصناعي:**

تُعد النفايات الصناعية من أبرز التحديات البيئية التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن، لما تسببه من آثار سلبية مزدوجة تمسّ البيئة بشكل مباشر، كما تنعكس سلبًا على جاذبية المناطق السياحية، خاصة تلك الواقعة

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة .(2000) *تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر*، الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ص 454.

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة .(2003) *تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر*، الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ص 120.

[3] زرواط فاطمة الزهراء .(2006) *إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي: دراسة حالة الجزائر* (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع القياس الاقتصادي)، ص 169 .

بالقرب من المراكز الصناعية. ويُعزى التلوث الصناعي بدرجة كبيرة إلى تمركز عدد من المصانع في المناطق الساحلية والسهول الداخلية، دون مراعاة كافية للمعايير البيئية.

من بين أبرز المنشآت الصناعية المسببة للتلوث نجد مصنع الإسمنت بالحجار، ومركب الزئبق بعزابة (الذي تم غلقه عام 2004)، ومركب تكرير البترول، بالإضافة إلى مركب المواد البلاستيكية ومركب تمييع الغاز في المنطقة الصناعية لسكيكدة، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تدهور المحيط البيئي بفعل الانبعاثات والفضلات الصناعية الناتجة عنها[1].

شهدت الجزائر خلال عامي 2004 و2005 سلسلة من الحوادث البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي، والتي ساهمت في تلويث الهواء والتربة بشكل خطير. من بين هذه الحوادث نشوب حريق بوحدة تمييع الغاز، إلى جانب حادث تسرب كبير للنفط من أحد أنابيب النقل التابعة لمجمع "سوناطراك"، وهو ما أدى إلى تلوث مزدوج: هوائي وأرضي، على نطاق واسع.

كما تطرح العديد من المصانع الصناعية، خاصة تلك المتخصصة في الصناعات الكيميائية، كميات كبيرة من النفايات السامة، وعلى رأسها النفايات الزئبقية، إذ تُقدّر الكميات المطروحة بأكثر من 2000 متر مكعب من المواد الكيميائية، بالإضافة إلى حوالي 28 ألف طن من الوحل الصناعي المحتوي على مادة الزئبق. وتُعد هذه المادة من أخطر الملوثات البيئية، لما لها من تأثيرات مدمرة على الجهاز العصبي للإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من هذا الزئبق ينتهي به المطاف في الوسط البحري، خاصة في لحوم الأسماك، وهو ما يمثل تهديدًا حقيقياً للصحة العامة، لكونه يؤدي إلى اضطرابات عصبية خطيرة عند استهلاكه من قبل الإنسان، كما يضر بسمعة المناطق الساحلية ويضعف جاذبيتها السياحية.يضاف إلى ذلك، ما تسببت فيه وحدة التزفيت التابعة لمصنع "سوناطراك" من تلوث إضافي نتيجة التخلص غير المنضبط من نفاياتها الصناعية[2].

---

[1] رشيد سالمي .(2006) .*أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر* (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، ص. 197.

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة .(2003) .*تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر*، ص. 120

بالإضافة إلى مظاهر التلوث السابقة هناك مظاهر أخرى لتلوث البيئة السياحية منها:[1]

- تزايد حجم الضوضاء :نتيجة لكثرة الرحلات الجوية وتعدد الحافلات الناقلة للمسافرين، ما يساهم في زيادة مستويات التلوث السمعي في المدن الكبرى والمناطق الحضرية؛
- تناقص المساحات الخضراء :نتيجة للتوسع العمراني والأنشطة الصناعية، ما يؤدي إلى تراجع المساحات المخصصة للحدائق العامة والفضاءات الخضراء التي تعد جزءًا أساسيًا من جودة البيئة الحضرية؛
- ازدحام الشوارع :نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السيارات والحافلات، مما يسبب تكدسًا مروريً في الشوارع الرئيسية، ويؤدي إلى تلوث الهواء واستهلاك وقت إضافي في التنقل؛
- الاعتداء على الطبيعة :من خلال حرق الغابات بشكل متكرر، وهو ما أدى إلى فقدان الجزائر لنسبة كبيرة من غاباتها خلال السنوات الماضية، مما يساهم في تدهور التنوع البيولوجي وتفاقم مشكلته.[2]

3. تدهور الوضع الأمني

تُعد سلامة السياح من أهم مرتكزات نجاح الصناعة السياحية، إذ أن توفير بيئة آمنة يعد شرطًا أساسيا لجذب السياح وضمان استمتاعهم بإقامتهم. ولهذا، يجب أن تكون السلامة أحد الأهداف الجوهرية للسياسات والخطط السياحية، لأن أي تهديد حقيقي أو محتمل قد يؤثر سلبًا على صورة البلد السياحي ويقوض جاذبيته[3]. من هذا المنطلق، تعمل الدول على تعزيز الأمن السياحي وتوفير الحماية للسياح طوال فترة إقامتهم.

ويُعرف الأمن السياحي بأنه مجموعة الإجراءات الرامية إلى حماية السائح، والمرافق السياحية، والمجتمع المستقبل من كل أشكال التهديد والانحراف. وتؤكد التجارب العالمية أن لا وجود لسياحة دون أمن، وهو ما ينسحب على الحالة الجزائرية، حيث شهدت البلاد خلال التسعينات أزمة سياسية وأمنية حادة ساهمت في

[1] محمد خميس الزوكة .(1996) .*صياغة السياحة من منظور جغرافي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 08.

[2] قرين بوزيد وحميدي عبد الرزاق، فرص وتحديات السياحة في الجزائر حالة ولاية البويرة، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] دبور نبيل محمد. مرجع سبق ذكره، ص 15.

إضعاف قطاع السياحة مقارنة بدول مجاورة كالمغرب وتونس ومصر. كما ساهم تدهور الأمن في انتشار سلوكيات إجرامية مثل السرقة والاعتداءات، مما ساعد على تكريس رفض اجتماعي لبعض الأنشطة السياحية.

وقد كان للأوضاع الأمنية المتدهورة في فترة التسعينات أثر مباشر على تناقص أعداد السياح، حيث يشكل الأمن عاملًا حاسمًا في قرارات السفر. حتى بعد تحسن الأوضاع، واجهت السياحة الصحراوية تحديات جديدة نتيجة لتدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل، خاصة بعد الأزمة الأمنية في مالي، وهو ما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ تدابير أمنية صارمة أثرت بدورها على النشاط السياحي في الجنوب[1].

كما لا يمكن تجاهل تأثير الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على السياحة في الجزائر، حيث ساهمت الأحداث العنيفة في بلدان كليبيا وسوريا وتونس في تكريس صورة نمطية لدى السياح الأجانب تربط المنطقة بالإرهاب، مما أثر سلبًا على السياحة العربية بوجه عام، والسياحة الجزائرية بوجه خاص[2].

4. نقص في السياحة الوطنية واتجاه الجزائريين أكثر إلى الخارج:

لا يتمكن السائح المحلي في كثير من الأحيان من الاستمتاع بعطلته داخل بلده، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها تدني مستوى الخدمات السياحية، وارتفاع الأسعار، وعدم توافقها مع تطلعاته واحتياجاته. هذه الأسباب تدفعه إلى البحث عن وجهات سياحية بديلة في بلدان أخرى، غالبًا ما تكون مجاورة، يرى أنها تقدم خدمات أفضل وبأسعار مناسبة. وقد شهدت السياحة في الجزائر مثل هذا التحول، حيث أصبح العديد من الجزائريين يفضلون قضاء عطلتهم في دول مجاورة، رغم أن الجزائر تمتلك مؤهلات سياحية قد تكون في بعض الأحيان أفضل من تلك الموجودة في هذه الدول، إلا أن ضعف التسيير وجودة الخدمات أدى إلى تراجع الإقبال الداخلي

يُفضل العديد من الجزائريين قضاء عطلاتهم في وجهات خارجية، لا سيما تونس، نتيجة لعدم توفر التوازن بين الجودة والأسعار في السياحة الجزائرية. وتُعزى هذه الظاهرة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات السياحية المحلية

---

[1] جديدي محمد. (2022). "تداعيات الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي على السياحة الصحراوية في الجزائر". مجلة *اقتصاد المال والأعمال*، المجلد 7، العدد 1، الصفحات 353–355

[2] عراب عبد العزيز. (2012). استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر .*الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، العدد 08، ص 148.

وضعف جودتها، ما يدفع العائلات الجزائرية للبحث عن بدائل تلائم قدرتها الشرائية. وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات إلى أن قرابة 1.5 مليون سائح جزائري اختاروا تونس وجهة سياحية خلال سنوات سابقة، حيث تراوحت نفقاتهم بين 400 و2000 يورو شاملة لكافة المصاريف، مما ساهم في تحقيق تونس لعائدات مالية مهمة، بلغت حوالي 270 مليون دولار سنة 2007 وارتفعت إلى 300 مليون دولار سنة 2008، بفضل الزوار الجزائريين وحدهم.

وتظهر إحصائيات التدفقات السياحية المسجلة بسنة 2023 فارق قدره 2.558.681 لصالح المغادرين مقارنة بالدخول على الحدود الجزائرية، مما يفرض اتجاها تصاعديا للسياحة الخارجية.[1]

5. معوقات أداء الجماعات المحلية والمشاكل التي تواجه الصناعة التقليدية

1.5 معوقات أداء الجماعات المحلية:

تلعب الجامعات المحلية والجماعات الإقليمية دورًا مهمًا في دعم السياحة الداخلية، خاصة في المناطق التي تزخر بمواقع سياحية متميزة. غير أن هذا الدور يواجه عدة عراقيل تحد من فعاليته، ويمكن تلخيص أهم هذه العراقيل في النقاط التالية[2]:

- ضعف اهتمام الجماعات المحلية بالسياحة :لا تولي العديد من البلديات، حتى تلك التي تتوفر على مؤهلات سياحية معتبرة، العناية الكافية لتسيير وتطوير القطاع السياحي.
- نقص الإمكانيات المادية :تعاني الجماعات المحلية من قلة الموارد المالية، ما يمنعها من تغطية المتطلبات السياحية الأساسية في مناطقها.
- محدودية الموارد البشرية المؤهلة :يفتقر الكثير من هذه الجماعات إلى الكوادر البشرية المدربة والقادرة على تنفيذ سياسات تنموية فعالة في القطاع السياحي.

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2024) .*الاحصائيات* .تم استرجاعه في 6 ماي 2025، من https://www.mta.gov.dz/الاحصائيات/

[2] فيلالي حمزة، ونزاد عادل. نحو تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر. في المؤتمر العلمي الدولي حول *السياحة رهان* التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول– ص. 07.

- ضعف موقع السياحة في خطط التنمية المحلية :لا تحظى السياحة بالأولوية في الخطط التنموية للجماعات المحلية، خاصة في ظل محدودية التمويل المخصص لهذا القطاع.
- تدهور البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية :يفتقر العديد من المناطق إلى مرافق أساسية مثل الطرق، والفنادق، والمطاعم، ووسائل النقل، وهي عوامل ضرورية لجذب السياح وتحقيق تجربة سياحية ناجحة.
- غياب الدور الفعّال للمجالس المنتخبة المحلية :لا تؤدي المجالس المحلية المنتخبة دورها كما ينبغي في تفعيل وتنفيذ سياسات التنمية السياحية ضمن مخططاتها المحلية.

هذا النقص في أداء الجماعات المحلية أدى لظهور مشاكل عديد تواجه الصناعة التقليدية

2.5 المشاكل التي تواجه الصناعة التقليدية

يعاني قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر من مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلاً أمام تطوره واستمراريته، ويمكن تلخيص أبرز هذه العراقيل فيما يلي[1]:

- **نقص التموين بالمواد الأولية والعتاد اللازم للإنتاج:**

يواجه العديد من الحرفيين صعوبة كبيرة في الحصول على المواد الأولية والتجهيزات الضرورية لممارسة نشاطهم، حيث تكون هذه الموارد إما نادرة أو باهظة الثمن، مما يؤثر سلباً على جودة واستمرارية الإنتاج.

- **مشكل التمويل وضعف الدعم المالي:**

- يعاني الحرفيون من ضعف في الوصول إلى مصادر التمويل، خاصة من طرف البنوك ومؤسسات القرض، التي غالباً ما ترفض تمويل المشاريع الحرفية بسبب عدة عوامل، أهمها:
- ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بتمويل هذه الأنشطة؛
- غياب الضمانات الكافية التي تشترطها البنوك مقابل منح القروض؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية وتطبيق شروط صعبة تجعل من عملية الحصول على تمويل أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للحرفيين، خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة.

[1] شبوطي حمزة (2011) الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر .*مجلة البحوث والدراسات العلمية*، العدد 05، ص 95.

6. المعيقات المتعلقة مخطط المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (الديناميكيات الخمس)

الديناميكية الأولى: تطوير الوجهة السياحية

أسباب فشلها تتمثل في:[1]

- ضعف التمويل المخصص للسياحة :لم يحظَ قطاع السياحة في الجزائر بالدعم المالي الكافي، مما أعاق تنفيذ المشاريع والبرامج المخططة للنهوض به.
- غياب الدراسات السوقية الاستراتيجية :لم يتم إجراء دراسات سوقية متخصصة لتحديد الأسواق السياحية المستهدفة، سواء التقليدية أو الجديدة، وهو ما شكّل عقبة أمام بلورة رؤية استراتيجية فعالة لتطوير القطاع.
- محدودية المشاركة في الفعاليات الدولية :إن مشاركة الجزائر في المعارض والصالونات السياحية الدولية لا تزال دون المستوى المطلوب، ما انعكس سلبًا على الترويج للوجهة السياحية الجزائرية عالمياً.
- نقص الابتكار وضعف التسويق السياحي :يعاني العرض السياحي الجزائري من قلة التجديد والابتكار، إضافة إلى غياب الإعلانات.

- غياب العلامة التجارية للمنتوج السياحي الجزائري، مما يفقده القدرة التنافسية والتميز في الأسواق الدولية.
- ضعف مساهمة التمثيليات الدبلوماسية الجزائرية في الترويج الخارجي للوجهات والمنتجات السياحية الوطنية.
- عدم إنجاز نظام دائم لمراقبة وتقييم النشاط السياحي(SPOET) ، ما يحدّ من القدرة على اتخاذ قرارات مبنية على مؤشرات دقيقة.
- محدودية مشاركة المكتب الوطني للسياحة (ONT) في المعارض السياحية العالمية، وضعف حضوره بما لا يرقى إلى المعايير الدولية.

[1] Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT). (2008). *Schéma Directeur d'Aménagement Touristique : Horizon 2030* (p. 65)

- انعدام تمثيل المكتب الوطني للسياحة بالخارج، إلى جانب غياب الدراسات السوقية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.
- قلة الحوافز والتسهيلات التي توفرها السلطات الوطنية الفاعلة في مجال دعم وتنشيط السياحة الداخلية.
- تفوق البلدان المنافسة في تقديم حوافز وإجراءات أكثر جاذبية للسياح، مقارنة بما هو متاح في الجزائر.
- تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على التأشيرات، إلى جانب ضعف جودة الخدمات المقدمة للسياح الأجانب.
- اعتماد القطاع السياحي على موارد بشرية تفتقر إلى التأهيل في مجالات الاتصال والعلاقات الدولية.
- انخفاض أسعار العروض السياحية بالخارج وسهولة الوصول إليها بفعل وفرة وسائل النقل مقارنة بالوجهات الجزائرية.
- انصراف وكالات السياحة المحلية نحو تنشيط السياحة الخارجية على حساب السياحة الوطنية.
- عزوف وكالات السفر المحلية عن تنظيم برامج لاستقبال السياح الأجانب، ما يعكس ضعف الانخراط في سياحة الاستقبال.

الديناميكية الثانية الأقطاب السياحية

أسباب فشل تنفيذها تتمثل في:[1]

- عجز واضح في توفير البنية التحتية السياحية الضرورية، وهو ما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للسياح.
- ضعف التنسيق والتعاون بين الولايات المنتمية لنفس القطب السياحي، مما يعرقل تجسيد مشاريع الاستثمار السياحي المشتركة.
- محدودية إشراك الفاعلين المحليين في تفعيل الامتيازات الاجتماعية الخاصة بالسياحة، ما يضعف فعالية السياسات الموجهة.

[1] Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT) ، مرجع سبق ذكره، ص. 69.

- غياب تخصيص ملائم للأراضي السياحية، الأمر الذي أدى إلى عزوف المستثمرين وتراجع الاستثمارات السياحية.
- عدم تجسيد برامج تطوير القرى السياحية والمتنزهات البيئية، رغم إدراجها ضمن أهداف.SDAT
- انعدام وجود نصوص تنظيمية موحدة وواضحة لتطبيق المخطط التوجيهي على مستوى الولايات.
- غياب تحديد المهام والمسؤوليات لكل قطب سياحي، مما يحد من فاعلية التخطيط والتنفيذ.
- ضعف الانسجام بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، خاصة القطاع الفلاحي، وهو ما يؤثر على تنمية السياحة الريفية.
- عدم تطابق البنية التحتية السياحية المتوفرة مع مستوى الطلب السياحي، ما يؤدي إلى اختلال في توزيع الجهود والاستثمارات داخل الأقطاب السياحية.

الديناميكية الثالثة الجودة لقطاع السياحة

- غياب معايير تدريب واضحة ومتكيفة مع خصوصيات القطاع السياحي، خاصة في المجالات الحساسة مثل إدارة الفنادق والخدمات الفندقية.
- ضعف محتوى التكوين في مؤسسات التعليم، حيث لا يواكب البرامج الجامعية والمهنية الاحتياجات الحقيقية لمهني القطاع السياحي.
- غياب التنسيق بين الجهات الحكومية والمهنيين المحليين، مما أعاق تنفيذ خطة الجودة في السياحة على مستوى القواعد والممارسات.
- القيود المالية المفروضة على ميزانيات التكوين، والتي أثرت سلبًا على عدد الدورات التدريبية وجودتها لفائدة موظفي الهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع السياحية.
- توزيع غير متوازن لمؤسسات التكوين السياحي، حيث تعاني بعض الأقطاب السياحية من نقص في المعاهد والمدارس المتخصصة مقارنة بغيرها.
- ضعف استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصة في الفنادق ووكالات السياحة، ما يحد من فعالية الخدمات المقدمة.
- غياب التجارة الإلكترونية في المعاملات السياحية، وهو ما يمثل عائقًا أمام الترويج والتعامل الرقمي الذي أصبح ضروريًا في السياحة الحديثة.

الديناميكية الرابعة الشراكة:

أسباب فشلها تعود الى:[1]

- عدم وجود أو عدم الحركة من مجلس تنمية السياحة ومجلس الولاية لتطوير السياحة
- المحلية على النحو المنصوص عليه في SDAT
- عدم التعاون بين إدارة السياحة المحلية والجهات الفاعلة المحلية.
- ضعف الجاذبية والتشغيل عند نقاط الدخول على الأراضي الوطنية.
- انخفاض مستوى الجودة في المواقع السياحية.
- انعدام إطار تنظيمي فعال ومحفز لمشاركة القطاع الخاص في تطوير المشاريع السياحية، مما أدى إلى ضعف استثماراته في هذا المجال.
- ضعف التنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات على المستوى المحلي، وهو ما يعيق تنمية وتكامل السلسلة السياحية بشكل متجانس.
- غياب إطار مالي واجتماعي ملائم لنشاط المستثمرين الخواص، الأمر الذي يعقد من مهمتهم ويحد من انخراطهم في القطاع السياحي.
- عدم فعالية مجلس التنمية السياحية وعدادات السياحة، حيث لم تحقق هذه الهيئات الأهداف المسطرة لها، بل إنها غير مفعلة في معظم الولايات الجزائرية.

الديناميكية الخامسة المرافقة المالية:

أسباب فشلها هي :[2]

- فشل استكمال مشروع بنك الاستثمار السياحي، الذي كان من شأنه أن يشكل أداة تمويل أساسية لدعم المشاريع السياحية على المستوى الوطني.
- اعتماد تدابير تفضل الاستيراد على حساب المنتجات المحلية، مما أثر سلبًا على تطوير صناعة السياحة الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالإيواء والخدمات.

[1] Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT) ، مرجع سبق ذكره، ص. 76.

[2] Agence Nationale de Développement du Tourisme (ANDT) ، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

- ضعف الدعم الموجه لصنّاع القرار المالي، خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر المرتبطة بتمويل معدات التشغيل السياحي، وهو ما أدى إلى تردد المؤسسات المالية في تمويل مشاريع سياحية.

ملخص الفصل:

يركز الفصل الثاني من هذه الدراسة على السياحة الثقافية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل واقع هذا القطاع واستكشاف الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة لحمايته وتطويره. تم في البداية استعراض المقومات التي تزخر بها الجزائر في مجال السياحة الثقافية، لا سيما المواقع الأثرية والتاريخية المصنفة وطنياً وعالمياً، إضافة إلى المتاحف الوطنية والتراث الثقافي اللامادي مثل اللباس التقليدي، الأكلات الشعبية، الموسيقى، والمهرجانات الثقافية. كما تم التطرق إلى الآليات القانونية والإدارية المعتمدة لحماية هذا الموروث، بما في ذلك الترسانة التشريعية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية المادية وغير المادية، والعقوبات المقررة في حال المساس بها، فضلاً عن انضمام الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ثم عُرضت الاستراتيجيات الوطنية لتطوير السياحة الثقافية المستدامة، وعلى رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030(SDAT) ، مع الإشارة إلى أهمية إدماج التكنولوجيات الحديثة والابتكار في هذا المجال. كما أبرز الفصل دور المؤسسات الثقافية والعلمية في تفعيل التنمية المستدامة، من خلال البرامج التوعوية والدعم البحثي والمهني. ومع ذلك، أشار الفصل إلى عدة معوقات تعرقل تنفيذ هذه الاستراتيجيات، من أبرزها التحديات الهيكلية والبيئية، ضعف الثقافة السياحية محلياً، نقص الاستثمار، تدهور الأمن في فترات معينة، إلى جانب قصور أداء الجماعات المحلية والمشاكل التي تعاني منها الصناعة التقليدية، ما يستوجب تفعيل حلول واقعية وتشاركية تضمن انسجام السياسات السياحية مع أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: دراسة التطبيقية دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة التطبيقية ولاية برج بوعريريج – القليعة برج زمورة –

تمهيد:

في إطار السعي إلى تفعيل دور السياحة الثقافية كرافد من روافد التنمية المستدامة، يهدف هذا الفصل إلى تناول الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك من خلال تحليل الواقع السياحي والثقافي لكل من ولاية برج بوعريريج ومنطقة القليعة – برج زمورة، والوقوف على مدى مساهمة المقومات الثقافية في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة. ويُعد هذا الفصل امتدادًا طبيعيًا للفصلين السابقين، حيث ينتقل من المستوى النظري والمنهجي إلى المستوى التطبيقي الميداني الذي يسمح باختبار الفرضيات المطروحة واستقصاء آراء الفاعلين المحليين والمعنيين بالنشاط السياحي.

وقد تم تنظيم هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول تقديمًا عامًا لولاية برج بوعريريج، من خلال استعراض موقعها الجغرافي وتاريخها، بالإضافة إلى أهم المؤهلات السياحية التي تزخر بها. بينما يركّز المبحث الثاني على منطقة القليعة – برج زمورة باعتبارها وحدة تحليل ميداني للدراسة، حيث سيتم تسليط الضوء على خصائصها الثقافية والسياحية، ومدى تحقق مبادئ التنمية المستدامة فيها، مع الوقوف عند أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض هذا المسار. أما المبحث الثالث، فيخصص للدراسة الميدانية، من خلال عرض منهجية البحث، وتوصيف أدوات جمع البيانات، يليها تقديم وتحليل نتائج الاستبيان الموجّه إلى عينة من الفاعلين المحليين والزوار، قصد استجلاء تصوراتهم حول دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

المبحث الأول: تقديم ولاية برج بوعريريج

تُعد ولاية برج بوعريريج من الولايات الداخلية التي تعكس، إلى حد كبير، بعضًا من الإمكانات السياحية المتنوعة التي تتمتع بها الجزائر، وذلك بالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز، بالإضافة إلى رصيدها الحضاري العريق الناتج عن تعاقب عدة حضارات على أراضيها. وتمتلك الولاية مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية تؤهلها لأن تكون من بين الوجهات السياحية البارزة على المستوى الوطني.

وسنتعرف على هذه الولاية وامكانياتها السياحية من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لولاية برج بوعريريج

1. الموقع الفلكي:

تقع ولاية برج بوعريريج في الشمال الشرقي من الجزائر، ضمن النطاق الجغرافي المحصور بين دائرتي العرض 35° و37° شمالًا، وخطي الطول 4° و5° شرقًا بالنسبة لخط غرينتش[1].

2. الموقع الجغرافي:

أبواب عديدة لمدينة واحدة للجميع إنها برج بوعريريج ملتقى عدة طرق ومناطق عندما تحط الرحال بها تجد نفسك أقرب إلى معظم ولايات الوطن فهي أقرب إلى الشمال والبحر عبر ولاية بجاية والى الجنوب والصحراء عبر بوابة المسيلة والى الشرق والهضاب الشاسعة عبر منفذ ولاية سطيف.[2]

تقع ولاية برج بوعريريج في الجهة الشمالية الشرقية من الجزائر، وتنتمي إلى إقليم السهول العليا الشرقية. يحدّها من الشمال سلسة جبال الأطلس التلي، ومن الجنوب جبال المعاضيد، بينما تحدها من الشرق سهول ولاية سطيف، وهو ما يمنحها تنوعًا جغرافيًا وبيئيًا يُشكّل أرضية ملائمة لتعدد الأنماط السياحية.

---

[1] *Latitude.to. (n.d).* GPS coordinates of Bordj Bou Arreridj, Algeria. *Retrieved May 8, 2025, from* https://latitude.to/map/dz/algeria/cities/bordj-bou-arreridj

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج. (دون تاريخ). ولايتنا. وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية. تم الاسترجاع في 8 ماي 2025، من http://dta-bordjbouarreridj.mta.gov.dz

3. الموقع الإداري:

تم استحداث ولاية برج بوعريريج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/84 الصادر بتاريخ 4 فيفري 1984، وذلك ضمن إطار التقسيم الإداري الوطني الذي هدف إلى تعزيز فعالية التسيير المحلي. تقع الولاية في الجهة الشمالية الشرقية من الجزائر، وتحدها كل من ولاية سطيف من الشرق، ولاية المسيلة من الجنوب، ولاية بجاية من الشمال، وولاية البويرة من الغرب. تمتد ولاية برج بوعريريج على مساحة تقدّر بـ 3920.42 كيلومترًا مربعًا، أي ما يعادل نحو 0.16% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، وتضم 10 دوائر إدارية، ما يعكس أهمية موقعها الجغرافي والإداري في شبكة التقسيم الوطني[1].

الشكل 02: الخارطة الإدارية لولاية برج بوعريريج

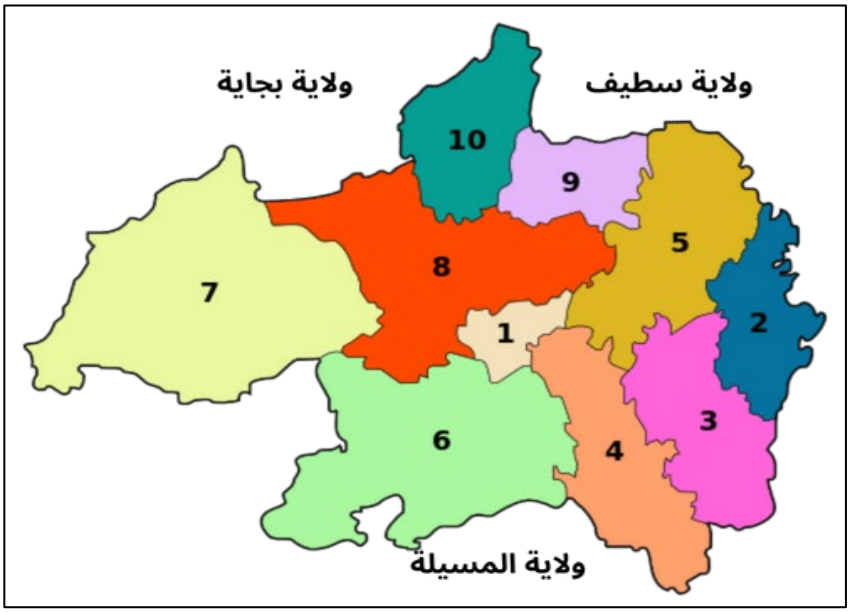

المصدر: نفس المرجع

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (دون تاريخ) .اللمحة العامة عن ولاية برج بوعريريج .تم الاسترجاع في 8 ماي 2025، من https://interieur.gov.dz/Monographie/ar/article_detail.php?lien=367&wilaya=34

المطلب الثاني: تاريخ ولاية برج بوعريريج

1. أصل التسمية:

يعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك العثمانيين حيث أطلقوا لفظ البرج على المناطق المرتفعة المخصصة للحراسة والمراقبة عبر إقليم الولاية مثل برج زمورة برج غدير برج مجانة ... أما لفظ بوعريريج فقد وردت بشأنه عدة روايات أهمها أنه مشتق من بابا عروج القائد التركي الذي قدم إلى المنطقة عام 1415م ونظرا لثقل اللفظ فقد خفف ليصبح بوعريريج وهناك من قال أن اللفظ مشتق من الخوذة التي يضعها الحارس التركي على رأسه ولها ريشة على شكل عروج الديك ويبدو أن هذه التسمية هي الأقرب إلى الصواب والمنطق حسب بعض الدارسين لتاريخ المنطقة. [1]

2. نبذة تاريخية:

يعود تاريخ منطقة برج بوعريريج إلى العصر الحجري الحديث، حيث وجدت محطات اثرية مثل العلمون ، بوصفري، تحتوي على قطع من حجر الصوان المصقول وبعض القلل والفؤوس كما وجد بإقليم الولاية آثار تعود للفترة النوميدية وهي عبارة عن أحجار كبيرة الحجم المعاصر الزيتون لتدخل منطقة برج بوعريريج مرحلة الإحلال الروماني بعد هزيمة النوميديين والقرطاجيين ثم الإحلال الوندالي حتى مجيء الفتح الإسلامي على يد الفاتح الإسلامي موسى بن نصير في عهد الخليفة الأموي عبد الله بن مروان سنة 79هـ، واعتنق أهل المنطقة الإسلام، ودخل إقليم برج بوعريريج تحت الحكم العثماني سنة 1559م، حيث أسس حسان باشا بن خير الدين حصنا سماه البرج ؛ وهو برج المقراني حاليا، بعد صراع العثمانيين نشأت إمارة المقرانيين التي سقطت على يد الاحتلال الفرنسي سنة 1872م، وبعد الاستقلال الحقت دائرة برج بوعريريج بولاية سطيف حتى التقسيم الإداري لسنة 1984م حيث انبثقت ولاية برج بوعريريج مشكلة من 10 دوائر و 34 بلدية. [2]

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج، مرجع سابق.

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج، مرجع سابق.

المطلب الثالث: أهم الإمكانيات السياحية الموجودة في برج بوعريريج

1. سياحة الأعمال:

تتصدر ولاية برج بوعريريج المشهد الوطني في مجال الصناعة الإلكترونية، ما أهلها لتكون قطبًا اقتصاديًا مهمًا على المستوى الوطني، مع توقعات بمزيد من التوسع والتطور في هذا القطاع الحيوي. وتحتضن الولاية أكثر من 500مصنع تنشط في مختلف المجالات، وخاصة الصناعات الإلكترونية والكهرو منزلية، مما يعكس ديناميكيتها الاقتصادية.

ويُعد انتشار المناطق الصناعية عبر بلديات الولاية دليلاً واضحًا على هذا النمو، حيث تُعتبر المنطقة الصناعية بعاصمة الولاية الأكثر أهمية، في حين تبرز المنطقة الصناعية الجديدة ببلدية تيكسار كإضافة نوعية، لاسيما مع تدعيمها بميناء جاف يُعد الأول من نوعه على المستوى الوطني، وهو ما من شأنه تعزيز الحركة التجارية واللوجستية في المنطقة.

تُشكّل هذه البنية الصناعية والتجارية المتطورة بيئة جاذبة للاستثمار، سواء من داخل البلاد أو من الخارج. كما ساهم توفر فضاءات العرض التجارية المتميزة والمتنوعة في جعل الولاية مقصدًا لعدد كبير من المواطنين من مختلف الولايات بغرض التسوق، وهو ما انعكس إيجابًا على الحركة الاقتصادية، وأسهم في دفع عجلة التنمية المحلية بشكل ملحوظ[1].

2. السياحة الحموية:

حسب آخر حصيلة للمصادر الحموية في ولاية برج بوعريريج، تم إحصاء أربع منابع حموية، حيث يوجد منها **منبعان** في بلدية المهير، ومنبع في بلدية المنصورة غرب عاصمة الولاية، بالإضافة إلى منبع شمال عاصمة الولاية في بلدية الماين. وقد تم استغلال منبع البيبان من قبل المركب العلاجي للمجاهدين والحمام التقليدي البيبان. أما منبع عين الجرب، فإن تدفقه الضعيف حال دون استغلاله بشكل فعّال. [2]

---

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج .(2022) *دراسة حول الولاية* تم الاسترجاع في 13 مايو 2025، من: https://bordj-bou-arreridj.mta.gov.dz/wp-content/uploads/sites/21/2022/01/دراسة-حول-الولايةpdf.

[2] نفسه.

تعد هذه الحمامات الحموية عامل جذب سياحي مهم، سواء للمواطنين داخل الولاية أو الزوار من خارجها، نظرًا للفوائد العلاجية لمياهها المعدنية. وفي ظل انتظار حصول القائمين على الحمامين لعقود الامتياز، من المخطط إنشاء محطات حموية علاجية حديثة، مما سيساهم في تعزيز جاذبية المنطقة للزوار والسياح.

أما منبع المنصورة، فيعمل المستثمر حاليًا على إعداد ملف استغلال المياه الحموية هناك، بالإضافة إلى دراسة لإنجاز مشروع متكامل يشمل العلاج والخدمات، وهو ما سيزيد من تطوير المنطقة والولاية بشكل عام.

حيث العلاج والخدمات ليزيد في تطوير المنطقة والولاية ككل.

3. السياحة الطبيعية والمناخية:

1.3. غابة بومرقد:

تُعد غابة بومرقد من أبرز المواقع الطبيعية في ولاية برج بوعريريج، حيث تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05، على بعد 3 كيلومترات شرق عاصمة الولاية في اتجاه سطيف، و4 كيلومترات غرب بلدية العناصر. تمتد هذه الغابة على مساحة تقدر بـ 400هكتار، وتُعد وجهة مفضلة لسكان المنطقة الباحثين عن الراحة والاستجمام وسط الطبيعة.

وتكتسب الغابة أهمية خاصة خلال فصل الربيع، حيث تحتضن فعاليات "شاو الربيع"، وهي تظاهرة تقليدية تستقطب معظم العائلات البرايجية، وتتحول المناسبة إلى احتفال جماعي يعكس الروح الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة في أحضان بيئة طبيعية خلابة.

2.3. غابة مجانة:

تقع غابة مجانة في بلدية مجانة على بعد حوالي 5 كيلومترات شمال غرب مدينة برج بوعريريج. وتتميز بتنوع تضاريسها، حيث تشمل غابات جبلية مثل غابة أقبول، وأخرى تمتد عبر المناطق المنخفضة كـ **غابة دار** الزيتون، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه الغابات حوالي 770هكتارًا.

تغطي الغابة نباتات متنوعة، منها أشجار مثمرة مثل اللوز، الجوز، المشمش، والتوت، وأشجار غير مثمرة كـ الصنوبر الحلبي، العرعار، الضرو، القندول والديس، مما يمنحها مظهرًا طبيعيًا غنيًا. كما تعيش فيها أنواع

مختلفة من الحيوانات البرية مثل الأرنب البري، الحجل، والثعلب، ما يجعلها مقصدًا مناسبًا لعشاق الطبيعة ومحبي التنزه والاستكشاف.

3.3. السدود:

يُعتبر سد عين زادة من بين المنشآت المائية الحيوية في المنطقة الشرقية من الجزائر، نظراً لموقعه الجغرافي الاستراتيجي ووظيفته البيئية والاقتصادية المتعددة الأبعاد. يقع السد على الطريق الوطني رقم 05، على الحدود الفاصلة بين ولايتي سطيف وبرج بوعريريج، على بعد حوالي 6 كيلومترات شرق بلدية عين تاغروت، ونحو 40 كيلومتراً شرق مقر ولاية برج بوعريريج[1].

يستمد السد مياهه من مجموعة أودية تنحدر من المرتفعات الجبلية المجاورة، والتي يغلب عليها الغطاء الغابي الكثيف، المكوّن أساساً من أشجار الصنوبر الحلبي، اليوكالبتوس، والأكاسيا، إضافة إلى أنواع مختلفة من النباتات البرية والأحراش. كما تشكّل هذه البيئة موطناً لمجموعة من الكائنات الحيوانية البرية، من بينها **الثعالب**، الأرانب البرية، السمّان، الحجل، والزرزور، فضلاً عن أنواع أخرى تعزز من التنوع البيولوجي المحلي.

ويمتاز السد بثروة سمكية معتبرة، ما يجعله فضاءً مفضلاً لممارسة الصيد القاري، إضافة إلى كونه وجهة سياحية تستقطب الزوار من ولايات مختلفة، خصوصاً خلال تنظيم فعاليات بيئية وسياحية موسمية مثل تظاهرة الربيع البيئي ومسابقة الصيد القاري.

وتُحيط بالسد غابات جبلية كثيفة، تساهم في تكوين منظومة بيئية متكاملة، مما يعزز من دوره في دعم جهود التنمية المستدامة، والمحافظة على التوازنات الإيكولوجية في الإقليم.

4.3. الجبال السطايفية (زمورة – الجعافرة):

تقع هذه السلسلة في الجزء الشمالي الشرقي من الولاية، وتمثل امتدادًا طبيعياً للكتل الجبلية الواقعة شمال ولاية سطيف. وتتميّز المنطقة بتضاريسها الوعرة، وارتفاعاتها الملحوظة، إضافة إلى غطائها النباتي الكثيف، مما يمنحها أهمية بيئية وسياحية متزايدة. تشمل هذه السلسلة الجبلية إداريًا البلديات التالية :خليل، زمورة، تاسمرت،

[1] الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات. (بدون تاريخ). سد عين زادة. تم الاسترجاع في 11 مايو 2025، من: https://www.anbt.dz/wp-content/uploads/2024/10/BARRAGE-DE-Ain-Zada.pdf

أولاد دحمان، سيدي امبارك، الجعافرة، القلة، الماين، تفرق، حسناوة، بالإضافة إلى الجزء الشرقي من بلدية مجانة[1].

5.3. جبال البيبان:

تقع جبال البيبان في الجزء الغربي من ولاية برج بوعريريج، وتمتد من الحدود الغربية للولاية نحو الشرق لتتصل بالجبال السطايفية والسهول العليا، ومن الحدود الشمالية الغربية إلى الحدود الجنوبية الغربية، بما في ذلك جزء من الكتلة الجبلية المعروفة بـ "الحضنة". تضم هذه المنطقة الجبلية إداريًا البلديات التالية : ثنية النصر، المنصورة، المهير، بن داود، حرارة، أولاد سيدي إبراهيم، الجزء الغربي من بلدية البشير، بالإضافة إلى بلدية مجانة[2].

4. السياحة التاريخية:

1.4. زمورة:

عدّ بلدية برج زمورة من البلديات الواقعة في الشمال الجغرافي لولاية برج بوعريريج، حيث تبعد نحو 30 كيلومترًا عن عاصمة الولاية، وتتصل بها عبر الطريق الوطني رقم 76، ما يعزّز من انفتاحها على محيطها الجهوي. تُشير المعطيات التاريخية إلى أن المنطقة كانت مأهولة منذ العهد الروماني، أي قبل ما يزيد عن ألفي سنة، مما يعكس عمقها الحضاري. وينحدر سكانها من أصول تعود إلى قبائل بني فرقان وعجيسة، في حين أُضيف إلى هذا التنوع البشري طابع عثماني خلال العهد التركي، حيث قام العثمانيون ببناء حصن زمورة، الذي ما يزال شاهدًا على الدور العسكري والإداري لتلك الفترة. إن التعدد الحضاري الذي شهدته برج زمورة أكسبها خصوصية ثقافية وتراثية جعلت منها مقصدًا للسياحة الثقافية والتاريخية، حيث تضم معالم بارزة، مثل قصبة زمورة، فضلًا عن عدد من المواقع الأثرية الرومانية، منها خربة شرطيوة، قيدرة، جيدرة، تيغرمين، السويقة، رأس الكاف، بالإضافة إلى العديد من الينابيع المائية. وقد عُرفت برج زمورة منذ

---

[1] بن صفية سفيان .(2017) .التجربة الجزائرية في تنمية وتثمين الأوساط الجبلية: ولاية برج بوعريريج نموذجًا .*مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 8، العدد 26، ص 186.

[2] نفس المرجع.

القدم بمكانتها في مجالي القضاء والعلم، حتى لُقبت بـ "منارة الشرق"، وهو لقب يختزل مكانتها الرمزية في الذاكرة الجماعية للمنطقة.

2.4. برج لغدير:

تقع بلدية برج الغدير إلى الجنوب من مدينة برج بوعريريج، على مسافة تقدر بحوالي 27 كيلومترًا، وهي متصلة بطريق الولاية رقم 42. تُعدّ من أقدم المدن في شرق الجزائر، وكان يُطلق عليها في الماضي اسم "غدير عوارو"، وهو اسم يشير إلى تدفق المياه. تضم المدينة العديد من الآثار الرومانية، ومن أبرزها الضريح الموجود في الجهة الشرقية للمدينة، والذي يُعرف أيضًا باسم "برج شميسة". يعتقد أن هذا الضريح قد بُني على يد أحد الأعيان الرومانيين، وقد شُيد باستخدام الحجارة المصقولة على طابقين. كما تحتوي المدينة على الحمامات وبعض البنايات التي تحمل نقوشًا أو نصوصًا لاتينية، مما يعكس تأثيرات الثقافة الرومانية. تشتهر برج الغدير أيضًا بتنظيم العديد من الفعاليات الثقافية والدينية التي تُعزز من هويتها التراثية.[1]

3.4. رأس الوادي:

تقع رأس الوادي جنوب شرق ولاية برج بوعريريج، على بُعد 39 كيلومترًا من مقر الولاية، وتربطها طريق الولاية رقم 64 ببلدية برج بوعريريج. تشتهر المنطقة بآثارها الرومانية المتعددة، مثل الحمامات المنتشرة في الجهة الشرقية للمدينة، وضريح مستطيل الشكل في الجهة الغربية. كما تحتوي على كنيسة مسيحية تقع على بعد 1500 متر من المدينة، بالإضافة إلى مقبرة في الجهة الجنوبية الغربية. هذه المواقع تعد جزءًا من التراث الثقافي الغني الذي يميز المنطقة.

4.4 برج المقراني:

يعد برج المقراني أحد أبرز المعالم التاريخية في الجزائر، إذ يكتسب أهمية كبيرة بفضل موقعه الاستراتيجي وتاريخه الطويل الذي يمتد لعدة قرون. شُيد البرج في عام 1552م خلال الحقبة العثمانية على يد حسن باشا

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج. (2019). *برج الغدير*. تم الاسترجاع في 13 مايو 2025، من https://bordj-bou-arreridj.mta.gov.dz/%D8%A8%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AF%D9%8A%D8%B1/

بن خير الدين، وذلك في إطار الجهود العثمانية لتعزيز سيطرتها على الطرق التجارية وتوفير حماية للقوافل المارة عبر الصحراء الكبرى. كان البرج في البداية مركزًا لمراقبة القوافل، مما جعله نقطة مهمة في شبكة المراقبة الدفاعية التي أنشأتها الدولة العثمانية. [1]

على الرغم من الأغراض العسكرية التي أُسس من أجلها، فإن البرج يمتاز بتصميمه المعماري الفريد، الذي يجسد الطراز العثماني في البناء. وكان البرج يشغل موقعًا استراتيجيًا في المنطقة، مما أتاح له أن يكون مركزًا للمراقبة الدفاعية ضد التهديدات الخارجية.

في فترة الاستعمار الفرنسي، تم تحويل البرج إلى ثكنة عسكرية، واستُخدم لأغراض متعددة تتعلق بالسيطرة على المنطقة. وبعد الاستقلال، عانى البرج من الإهمال لفترات طويلة، مما أدى إلى تدهور حالته المعمارية.

ومع ذلك، وفي السنوات الأخيرة، تم القيام بعدد من عمليات الترميم والتأهيل التي ساعدت في استعادة المعالم التاريخية والسمات المعمارية التي تميز بها البرج. هذه العمليات لم تقتصر على الحفاظ على البناء فحسب، بل شملت أيضًا دراسات أكاديمية وتحليل تاريخي دقيق لدور البرج في السياقات المختلفة.

اليوم، يعد برج المقراني رمزًا حضاريًا مهمًا ووجهة سياحية بارزة، حيث يُعتبر شاهداً على تاريخ طويل يمتد عبر الحقبتين العثمانية والفرنسية، وهو يظل محط اهتمام الباحثين والمهتمين بتاريخ المنطقة. إعادة تأهيل البرج ساهمت في إبراز أهميته كموقع تاريخي واستراتيجي، وجعلته جزءًا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية للمنطقة.

5.4. تيحمامين:

تقع مدينة تيحمامين على بعد 21 كيلومترًا من مقر الولاية، وبالتحديد في بلدية العش. تُعد هذه المدينة من المواقع التاريخية الهامة، حيث تحتوي على آثار تعود إلى إمارة بني حماد. شُيدت المدينة لتكون محطة تجارية هامة على الطريق الرابط بين القلعة وبجاية وصولًا إلى البحر، ما يجعلها نقطة محورية في شبكة القوافل التجارية في تلك الحقبة.

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج. (2019). *برج المقراني*. تم الاسترجاع في 13 مايو 2025، من: https://bordj-bou-arreridj.mta.gov.dz/برج-المقراني/

يمكن للزائر أن يلاحظ بوضوح بقايا المنازل القديمة والقرميد المنتشر في المنطقة، مما يعكس عراقة وأصالة المدينة ويُظهر الدور المهم الذي لعبته في فترة إمارة بني حماد. هذه الآثار تعد شاهدة على الازدهار التجاري والثقافي الذي شهدته المنطقة في تلك الحقبة التاريخية، مما يساهم في إغناء فهمنا للتاريخ المحلي ودوره في التنقلات التجارية القديمة[1].

6.4. برج شميسة:

يُعدّ برج شميسة من المعالم الأثرية البارزة في ولاية برج بوعريريج، ويقع بقرية الزمالة في الجهة الشرقية من مدينة برج الغدير. يُرجّح أن تاريخ بنائه يعود إلى الحقبة الرومانية، وقد أُقيم على الأرجح تكريمًا لأحد أعيان تلك الفترة. يتميز هذا الضريح بتصميمه المعماري المهيب، حيث بُني بالحجارة المصقولة على طابقين، ما يعكس مدى تطور الفن المعماري الجنائزي الروماني. ويمثل البرج شاهدًا مهمًا على الامتداد الحضاري والثقافي للإمبراطورية الرومانية في شمال الجزائر[2].

5. الإمكانيات الثقافية لولاية برج بوعريريج:

تزخر ولاية برج بوعريريج بتراث ثقافي غني وتنوع في التظاهرات والمناسبات المحلية التي تعكس عمق الموروث الشعبي وتساهم في تنشيط الحركة السياحية، وجذب الزوار من داخل وخارج الولاية. ومن أبرز هذه التظاهرات:

1.5. تظاهرة "شاو الربيع":

تُعد تظاهرة "شاو الربيع" من الخصوصيات الثقافية التي تنفرد بها ولاية برج بوعريريج. تتجلى هذه التظاهرة في خروج جماعي وعفوي لسكان الولاية إلى الفضاءات الطبيعية والمساحات الخضراء للاحتفال بحلول فصل الربيع، وذلك في آخر أسبوع من شهر فيفري وبداية شهر مارس من كل سنة. وتتخلل هذا الحدث طقوس تقليدية وعادات موروثة، أبرزها تحضير أطباق خاصة بهذه المناسبة، ما يعكس البعد الاجتماعي والتراثي للمنطقة[3].

---

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج .(2022) .*دراسة حول الولاية*، *مرجع سبق ذكره*.

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] نفسه.

2.5. أسبوع المولد النبوي الشريف:

تُحيي ولاية برج بوعريريج أسبوع المولد النبوي الشريف بطابع مميز، يتجلى في إحياء شعائري وثقافي تقوده الزوايا المنتشرة عبر تراب الولاية. وتشارك في هذه التظاهرة عدد من الزوايا البارزة، على غرار زاوية سيدي حسن ببرج الغدير، زاوية أحمد بن علي بالرابطة، زاوية رأس الوادي، وزاوية القليعة بتاسمرت. وتختلف مظاهر الاحتفال من منطقة لأخرى بحسب العادات والتقاليد المحلية، مما يضفي على المناسبة بعدًا ثقافيًا وروحيًا متميزًا[1].

3.5. تظاهرة ومسابقة الصيد بسد عين زادة:

تُقام في أواخر شهر ماي من كل سنة تظاهرة رياضية وترفيهية تتمثل في تنظيم مسابقة لصيد الأسماك بسد عين زادة. وتستقطب هذه الفعالية مشاركين من مختلف شرائح المجتمع، خاصة التلاميذ والطلبة، إلى جانب سكان الولايات المجاورة. كما تُرافق المسابقة أنشطة سياحية ورياضية أخرى تهدف إلى تعزيز السياحة البيئية والداخلية[2].

4.5. المهرجان الجهوي للفروسية:

يُنظم هذا المهرجان سنويًا خلال شهر جويلية بمدينة برج بوعريريج، ويُعد مناسبة لاستعراض عروض الفروسية والفانتازيا، إضافة إلى تنظيم مسابقات للخيل. ويُسهم المهرجان في إبراز التراث الفروسي المحلي وتعزيز الروح التنافسية بين الفرسان من مختلف مناطق الجهة.

5.5. موسم الثقافة، السياحة والتنمية الريفية:

تنظم هذه التظاهرة بمنطقة الشواترة التابعة لبلدية برج الغدير خلال العطلة الصيفية من كل سنة. وتهدف إلى إبراز مؤهلات المنطقة في مجالات التنمية الريفية، والترويج للسياحة الثقافية والبيئية. كما تركز التظاهرة على التعريف بالمواقع الأثرية والمناظر الطبيعية، إضافة إلى المحافظة على الموروث الثقافي المحلي.

---

[1] مرجع سبق ذكره.

[2] نفسه.

المبحث الثاني: القليعة برج زمورة

المطلب الأول: لمحة عن القليعة

تقع قرية القليعة ببلدية تاسمرت، على بُعد حوالي 6 كيلومترات من بلدية زمورة، وقد شُيّدت في القرن الخامس الهجري تقريبًا الفترة ما بين 1010م و1110م. تتميز القرية بطابعها العمراني المستوحى من المدن العربية القديمة، إذ تظهر من الأعلى على شكل نجمة، وتُعرف ببيوتها ذات الشرفات المدعومة بالأعمدة الخشبية، والمبنية بالحجارة الزرقاء والقرميد الأحمر التقليدي. تضم زاوية دينية تُعنى بتحفيظ القرآن وإحياء المناسبات الدينية. وقد بُنيت القرية في موقع طبيعي معزول وكأن الطبيعة خبأتها، فصارت نموذجًا نادرًا في المغرب العربي وشمال إفريقيا، تحافظ على أصالتها وتواجه الزمن بصمود. رغم هجرة سكانها نحو المدن، ظلوا مرتبطين بها رمزيًا، محتفظين بمفاتيح منازلهم كدليل على نية العودة. وتستقبل القليعة زوارها بأجواء من الحفاوة والسكينة، ما يجعلها وجهة سياحية تمزج بين الهدوء الروحي والسياحة الجبلية والتراث المعماري العريق.

قام الوزير الثقافة بإيداع ملف تصنيف القرية كنطاق محفوظ سنة 2019.

1. أصل السكان:

ينحدر سكان منطقة زمورة من أصول أمازيغية بربرية، تعود أساسًا إلى قبائل كتامة وبني فرقان وعجيسة. ويتوزع السكان بطريقة غير منتظمة نتيجة لتأثير العوامل الطبيعية والمناخية والاقتصادية. خلال الحقبة العثمانية، شهدت المنطقة تمازجًا سكانيًا مع الأتراك، ما أدى إلى ظهور فئة الكراغلة، وهم من نسل الأتراك والأهالي المحليين. وتُظهر بعض ألقاب العائلات في زمورة آثار هذا الامتزاج مثل :سلاقجي، بوفجي، خوجة، خزناجي، باشا، وهي ألقاب ذات أصول عثمانية تُشير إلى وظائف أو ألقاب كانت معروفة في النظام الإداري والعسكري العثماني، ما يؤكد حضور التأثير التركي في النسيج الاجتماعي والثقافي للمنطقة.

2. أصل التسمية:

سُمّيت قرية القليعة بهذا الاسم، وهو تصغير لكلمة "القلعة"، بسبب شكلها المعماري المتراصّ الذي يُظهرها للناظر وكأنها قلعة موحدة. كما أن موقعها المرتفع والمحصن فوق الجبال يعزّز هذا الانطباع، ما يجعل التسمية مناسبة من حيث البنية والموقع الجغرافي.

كانت تلقب ابان الثورة التحريرية بالقاهرة، حيث كانت تعتبر مركز عبور للمجاهدين.

3. مقومات الجذب السياحي في قرية القليعة:

1.3. اهم مقومات الاثرية والتاريخية:

أولا: زاوية القليعة

تُعدّ زاوية القليعة من أبرز المعالم الدينية والتعليمية في ولاية برج بوعريريج، حيث أُسست على يد نخبة من العلماء والمشايخ الذين كان لهم دور محوري في نشر المعرفة الدينية والتربية الروحية وفق النهج الصوفي. وقد برزت الزاوية كمركز إشعاع ديني وثقافي، إذ استقطبت طلاب العلم من مختلف المناطق المجاورة، وقدّمت لهم تعليمًا دينيًا مستنيرًا قائمًا على المبادئ الصوفية، من خلال التركيز على قيم الزهد، الورع، ونقاء السلوك.

تتميّز الزاوية بطابعها العمراني الإسلامي التقليدي (انظر ملحق رقم 01)، ما يعكس مكانتها الحضارية والرمزية في المنطقة. كما أسهمت بشكل فعّال في محو الأمية وتعزيز الثقافة الدينية، حيث كان تعليم القرآن الكريم يُعدّ من الالتزامات الأساسية في القرية، لدرجة أن القراءة والكتابة كانتا شائعتين بين الذكور والإناث حتى في ظلّ الاحتلال الاستعماري، وهو ما يدل على التأثير العميق للزاوية في بناء مجتمع متعلّم ومتمسّك بهويته الدينية والثقافية.

ثانيا: مساكن القرية

مساكن قرية القليعة تعد نموذجًا مميزًا في فن البناء، حيث تعكس دقة الإنجاز وعبقرية التصميم في التكيف مع الظروف المناخية الصعبة التي تميز المنطقة. تتميز هذه المساكن بالبساطة في شكلها، وهي سمة أساسية تبرز في جميع تفاصيل البناء، مما يعكس التفاعل العميق بين الإنسان وبيئته الطبيعية. تم بناء المساكن بحيث تكون قادرة على مواجهة التغيرات المناخية القاسية، سواء في حرارة الصيف أو برودة الشتاء. كما تم استخدام المواد المتاحة محليًا مثل الحجارة والطين في البناء، مما يساعد في توفير العزل الطبيعي والحفاظ على درجات الحرارة داخل المنازل. علاوة على ذلك، تم تصميم هذه المساكن لتلبية احتياجات السكان اليومية من حيث الراحة والوظيفية، مع الحفاظ على روح البساطة التي تميز الحياة التقليدية في المنطقة.

تتضمن قرية القليعة نمطين معماريين في مساكنها، وذلك وفقًا للنماذج المدروسة. يتمثل النمط الأول في مساكن مكونة من طابقين تحتوي على عدة غرف، تُظهر نوعًا من التنظيم الداخلي الملائم للعائلات الكبيرة. أما النمط الثاني، فيقتصر على طابق واحد، وهو أكثر بساطة وغالبًا ما يُعتمد في البيوت الأصغر أو الفرعية.

- **المكونات الداخلية للمسكن التقليدي في قرية القليعة:**

قاعة النوم:

قاعة النوم في المساكن التقليدية بقرية القليعة تتعدد بحسب عدد أفراد الأسرة وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد يحتوي المنزل على أكثر من قاعة نوم. وتُستخدم هذه القاعات ليس فقط للنوم، بل أحيانًا لأغراض أخرى، مثل الغزل والنسيج، حيث قد توجد بها أدوات تقليدية كأعمدة المنسج (انظر المحلق رقم 02).

الصحن (الفناء أو المراح):

الصحن، ويُعرف أيضًا بالفناء أو "الحوش"، بينما يُطلق عليه محليًا في المنطقة اسم "المراح"، يُعد من المكونات الجوهرية في البيت التقليدي بقرية القليعة. وهو ساحة مفتوحة تتوسط المسكن (انظر الملحق رقم 03)، تحيط بها باقي عناصر البيت كالقاعات والمطبخ وغرف النوم. يمثل هذا الفضاء المركز الحيوي لحياة العائلة اليومية، حيث يُستخدم كمقر للجلوس، ومكان لمزاولة بعض الأعمال المنزلية. كما يسهم الصحن في تحسين التهوية الطبيعية للمسكن، ويسمح بدخول أشعة الشمس إلى مختلف أرجائه، مما يعزز من الإضاءة الطبيعية والراحة الحرارية داخله. ومن الناحية الإنشائية، غالبًا ما يُبنى الصحن بالحجارة المحلية، كما هو الحال في مساكن تقليدية ما يعكس الطابع الريفي الأصيل وأسلوب البناء المحلي المتين.

ذراع الماء:

ذراع الماء هو عنصر معماري بسيط وذكي يعكس فطنة السكان القدامى في التكيف مع البيئة ومراعاة الجوانب العملية للحياة اليومية. يتمثل في فراغ ضيق يُترك بين مسكنين متجاورين، ويبلغ عرضه "ذراعًا" واحدًا وفق وحدة القياس التقليدية المتداولة في الماضي. يُخصص هذا الحيز لمرور مياه الأمطار المتساقطة من أسقف المسكنين المتقابلين (انظر الملحق رقم 04)، ما يسهل تصريفها بشكل منظم، ويمنع تسربها إلى الجدران أو داخل المباني. يعكس "ذراع الماء" إدراكًا مبكرًا لأهمية تصريف مياه الأمطار وحماية البنية المعمارية من التدهور بفعل الرطوبة، ويُعد أحد الأمثلة على التكامل بين العمارة والبيئة في أنماط البناء التقليدية.

قاعة الضيوف:

تُعد قاعة الضيوف أحد العناصر الأساسية في تخطيط المساكن التقليدية (انظر الملحق رقم 05)، إذ تخصص لاستقبال الضيوف والغرباء، مما يعكس أهمية قيم الكرم والضيافة في المجتمع المحلي. غالبًا ما تكون هذه القاعة معزولة عن باقي الغرف من أجل حماية خصوصية أفراد العائلة، وتقع عادةً بالقرب من المدخل الخارجي للفناء. كما تُوجَّه نوافذها نحو الخارج، ما يسمح بدخول الضوء والهواء دون كشف ما بداخل المسكن، مما يُبرز الحس المعماري في التوفيق بين الانفتاح والخصوصية.

المطبخ:

يتخذ المطبخ في مساكن قرية القليعة شكلًا مربعًا في الغالب، ويحتوي على تجهيزات تقليدية تتلاءم مع طبيعة الحياة اليومية في المنطقة. من أبرز مكوناته خزانتا تخزين محليتان تعرفان باسم "الكُدر"(انظر الملحق رقم 06)، كما يحتوي المطبخ على ما يُعرف بـ "الكوفي"، وهو هيكل دائري الشكل يبلغ ارتفاعه حوالي مترين وقطر فتحته العلوية نحو 70 سم (انظر الملحق رقم 07)، ويُستخدم لطحن القمح، مع فتحة سفلية لاستخراج المادة المطحونة. ويضم المطبخ أيضًا مدفئة ومدخنة تقليدية تُستعمل للتدفئة والطهي (انظر الملحق رقم08)، ما يعكس الطابع العملي والوظيفي لهذا الفضاء الحيوي.

السقيفة:

السقيفة تمثل عنصرًا معماريًا جوهريًا في المساكن التقليدية، وتقع مباشرة عند المدخل الرئيسي للمسكن. تؤدي دورًا دينيًا واجتماعيًا مهمًا، يتمثل في حفظ حرمة البيت ومنع رؤية الفضاء الداخلي مباشرة من الخارج، ما يعكس القيم الثقافية المرتبطة بالخصوصية. كما تُعد السقيفة الممر الوحيد المؤدي إلى بقية غرف المسكن، مما يجعلها فضاءً انتقاليًا ذا طابع خاص. بجانب السقيفة توجد عادةً "صدارتان" أو "دكانتان"، تُستخدمان للجلوس خلال فصل الصيف، أو لمناقشة شؤون العائلة اليومية.

ثالثا: تاجماعت

في قرية القليعة، تُعد "تاجماعت" من أبرز الفضاءات الاجتماعية التقليدية التي تلعب دورًا مركزيًا في حياة السكان. فهي ليست فقط مكانًا لاتخاذ القرارات الجماعية وحل النزاعات وتنظيم شؤون القرية، بل تمثل أيضًا رمزًا للوحدة والتشاور بين أفراد المجتمع. ما يميز تخطيط القليعة العمراني أن كل الطرق والمسالك داخل القرية،

مهما اختلف مسارها، تنتهي في النهاية إلى تاجماعت، مما يعكس مكانتها المحورية في بنية القرية ودورها كقلب نابض للحياة الاجتماعية والثقافية.

رابعا: الازقة

تتسم قرية القليعة بنسيج عمراني تقليدي يُبرز بشكل لافت شبكتها من الأزقة الضيقة والمتعرجة، والتي تمثل عنصراً بنيوياً في تكوين الفضاء الحضري للقرية. هذا التنظيم العمراني العفوي يعكس تفاعلاً طويل الأمد بين الإنسان وبيئته، حيث جاءت الأزقة متنوعة الأشكال والمسارات لتؤدي وظائف متعددة، من بينها التهوية الطبيعية، وتوفير الحماية من أشعة الشمس والرياح، فضلاً عن تعزيز خصوصية السكن. كما تضفي هذه الأزقة طابعاً جمالياً مميزاً بفضل تدرجاتها، وانحناءاتها، والممرات المقنطرة التي تشكّل مسارات ذات قيمة بصرية وثقافية. ويُعد هذا التنوع في التشكيل العمراني انعكاساً للهوية المحلية وخصوصية القرية في سياقها التاريخي والمعماري. (انظر الملحق رقم 09)

خامسا: معصرة الزيتون التقليدية

ضمن المعالم التراثية التي لا تزال قائمة بقرية القليعة، تبرز بقايا معصرة الزيتون التقليدية (انظر الملحق رقم 10)، التي تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي، وتشكل شاهدًا ماديًا على النشاط الزراعي والصناعي الذي كان يُمارس في المنطقة. تقع هذه المعصرة بمحاذاة سد قديم شُيّد من طرف السكان المحليين، وكان يُستخدم لتخزين المياه وتنظيم تدفقها بغرض تشغيل الآلات الميكانيكية الخاصة بعصر الزيتون. وقد مثّل هذا السد موردًا مائيًا أساسيًا يُستغل بطرق ذكية، حيث يتم تصريف المياه عبر قنوات حجرية توجه تدفقها نحو عجلات أو أنظمة ميكانيكية تساهم في تحريك أجزاء المعصرة. ورغم تدهور أغلب مكونات المعصرة اليوم، إلا أن آثارها المعمارية وتخطيطها ما زالت واضحة، مما يسمح للباحثين والزوار بتقدير الأهمية الاقتصادية والتقنية لهذا النوع من المنشآت الريفية، ويُبرز مدى التكيّف الذي أبداه سكان القرية مع ظروفهم البيئية لتطوير وسائل إنتاج بسيطة لكنها فعالة ومستدامة.

2.3. التراث الثقافي الغير المادي

يمثل التراث الثقافي غير المادي في قرية القليعة عنصرًا أساسيًا في تشكيل الهوية الثقافية للمجتمع المحلي، ويشمل مجموعة من الممارسات والعادات والتقاليد التي توارثها السكان جيلًا بعد جيل. من أبرز مظاهره

الاحتفالات الشعبية المرتبطة بالمناسبات الدينية والموسمية، مثل الاحتفال بـ "شاو الربيع"، حيث يجتمع السكان في الفضاءات الطبيعية احتفالًا بقدوم الربيع، ترافقه طقوس خاصة تتمثل في إعداد أطباق تقليدية وغناء أهازيج جماعية. كما تتجلى مظاهر هذا التراث في الفنون الشفوية، من حكايات وأساطير شعبية، تتناقلها الجدّات في المجالس العائلية، إلى جانب الأهازيج والأغاني التي تُنشد في الأعراس والمناسبات الاجتماعية.

ويحظى اللباس التقليدي المحلي، خصوصًا في المناسبات الدينية، بأهمية رمزية خاصة، حيث ترتدي النساء "الحايك" المطرّز يدويًا، ويُظهر الرجال جلابيب صوفية تُنسج محليًا. كما تُعد المهارات اليدوية كصناعة الزرابي والغزل والنسيج من الممارسات المتجذّرة في الحياة اليومية، التي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل تحمل دلالات ثقافية وروحية عميقة.

الاحتفال بالمولد النبوي الشريف يُعد من أبرز المناسبات الدينية التي تحظى بعناية خاصة من سكان القليعة، حيث تُنظّم حلقات الذكر والإنشاد الديني داخل الزاوية، وتُحضر أطباق خاصة مثل "الرفيس" و"الطمينة". كما يتبادل السكان الزيارات وتُوزّع الحلويات التقليدية.

الشكل رقم 03: أهم الأكلات التقليدية في المنطقة

المصدر: من اعداد الباحث

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات تحقيق الاستدامة في قرية لقليعة

تُعد قرية القليعة، الواقعة ضمن التراب الجزائري، من القرى التي تتميز بموقع جغرافي جبلي، وبمؤهلات طبيعية وتراثية مهمّة قد تجعل منها وجهة واعدة للسياحة القروية والثقافية. فالقرية تزخر بجمال طبيعي خلاب، وتقاليد راسخة، وموروث معماري يعكس خصوصية الهوية المحلية. غير أن هذه الإمكانيات تبقى غير مستغلة بالقدر الكافي بسبب جملة من التحديات التي تعيق تحقيق تنمية سياحية مستدامة ومندمجة.

ويمكن أن نذكر هذه العوائق في النقاط التالية:

1. قصور البنية التحتية ووسائل النقل الداعمة للنشاط السياحي

1.1 ضعف البنية التحتية السياحية الأساسية

تفتقر القرية إلى المكونات الأساسية التي تُعد ضرورية لأي نشاط سياحي ناجح، مثل الفنادق، ودور الضيافة، والمطاعم، والمقاهي، إلى جانب المرافق الصحية كالمراحيض العمومية، ومراكز الإسعافات الأولية، والخدمات العامة الأخرى (كالاتصالات، والصرفات الآلية). هذا الضعف يجعل من الصعب على الزوار قضاء فترات طويلة أو العودة في زيارات لاحقة، مما يقلل من الجدوى الاقتصادية للسياحة في المنطقة[1].

2.1 نقص وسائل النقل المنتظمة

تعاني القرية من غياب وسائل نقل عامة منتظمة ومريحة، تربط بينها وبين المدن المجاورة. هذا النقص يُعد من أبرز العوائق أمام استقطاب الزوار، إذ يفرض على السائحين الاعتماد على وسائل خاصة أو مكلفة، ما يُضعف جاذبية الوجهة خاصة بالنسبة للسياحة الداخلية أو السياحة منخفضة التكلفة.

[1] السياحي. (2024، 12 يونيو) .قرية القليعة ببرج بوعريريج .تم الاسترجاع في 27 مايو 2025، من https://assayahi.dz/ar/2024/06/12/قرية-القليعة-ببرج-بوعريريج/

2. العجز في الموارد البشرية المؤهلة لتنشيط السياحة الثقافية

1.2 غياب التأطير البشري المؤهل

لا يتوفر العدد الكافي من العاملين المؤهلين في المجال السياحي، كالحراس والمرشدين السياحيين، الذين يُعدّون عناصر أساسية في استقبال الزوار، وتقديم المعلومات الثقافية والتاريخية، وتوجيههم داخل المواقع. هذا النقص ينعكس سلبًا على جودة تجربة السائح، ويحد من إمكانيات تقديم خدمات احترافية تواكب المعايير السياحية المعتمدة.

2.2 نقص الكفاءات المحلية المتخصصة

تبرز في القرية محدودية واضحة في الموارد البشرية المتخصصة في مجالات حيوية لتطوير السياحة التراثية، مثل ترميم المعالم التاريخية، والتخطيط الحضري المستدام، وإدارة المشاريع السياحية. هذه الكفاءات ضرورية لضمان استغلال متوازن ومستدام للمواقع، بما يضمن الحفاظ على الطابع الثقافي من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى.

3. ضعف الترويج والتسويق السياحي

لا تتوفر القرية على خطة ترويجية فعالة تُبرز ما تزخر به من مقومات ثقافية وتراثية. فلا توجد حملات إعلانية رقمية كافية، ولا شراكات قوية مع وكالات الأسفار الوطنية أو الدولية. وهذا الغياب يجعلها غير معروفة على نطاق واسع، ما يُضعف من قدرتها التنافسية ضمن المشهد السياحي الإقليمي أو الوطني.

4. محدودية الاستثمارات السياحية في ظل العراقيل القانونية والإدارية

يعاني القطاع السياحي في القرية من ضعف واضح في الاستثمارات، سواء العمومية أو الخاصة، نتيجة لغياب رؤية واضحة تُشجع على الاستثمار، أو لتحفّظ المستثمرين بسبب غياب البنية التحتية أو الضمانات القانونية. كما أن غياب الحوافز الضريبية أو التمويلية يُقلل من فرص انخراط الفاعلين المحليين في مشاريع سياحية واعدة.

كما تُعتبر بعض التشريعات المحلية غير ملائمة لدعم الأنشطة السياحية، حيث لا توجد قوانين مرنة تتيح استغلال البيوت التقليدية في السياحة القروية أو النُزل التراثية. كما أن الإجراءات الإدارية المرتبطة بترخيص

المشاريع غالبًا ما تكون معقدة وبطيئة، مما يُثني العديد من الفاعلين عن خوض غمار الاستثمار في المجال السياحي المحلي[1].

5. الطبيعة الجغرافية والمناخية الصعبة للمنطقة

تُعد الطبيعة الجغرافية الوعرة للمنطقة من العوامل المقيّدة لتطوير السياحة، حيث تقع القرية في منطقة جبلية ذات تضاريس صعبة، ما يجعل الوصول إليها محفوفًا بالتحديات، خاصة خلال فصل الشتاء الذي يتميز ببرودة شديدة وتساقطات ثلجية أو مطرية كثيفة. هذه الظروف تؤثر سلبًا على إمكانية تنقل الزوار، وتحدّ من مواسم النشاط السياحي، مما يتطلب تدخلات بنيوية خاصة، مثل تحسين شبكة الطرق وتوفير وسائل نقل ملائمة للظروف المناخية، قصد التخفيف من أثر هذه الصعوبات على الجاذبية السياحية للمنطقة.

المبحث الثالث: دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية برج بوعريريج – القليعة برج زمورة –

المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة

1. أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين ميدانيين مكملين لجمع البيانات :الاستبيان الإلكتروني باستخدام منصة *Google Forms*، والمقابلات المباشرة مع سكان القرية وعدد من الفاعلين في المجال السياحي. وقد تم توظيف المنهج الكمي من خلال الاستبيان لقياس اتجاهات ومواقف الأفراد بشكل منظم وقابل للتحليل الإحصائي، بينما اعتمدت المقابلات في إطار دراسة نوعية تهدف إلى فهم أعمق لتصورات وتجارب المشاركين، واستكشاف الأبعاد الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالسياحة المحلية.

وقد شُكّل الاستبيان الأداة الرئيسية في جمع البيانات الكمية، إذ تم تصميمه بالاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالسياحة المستدامة، مع مراعاة استخدام لغة واضحة وبسيطة وتنويع في أنواع

[1] وكالة الأنباء الجزائرية. (2019، 21 يناير). الجلسات الوطنية للسياحة: الدعوة إلى تفعيل تسيير المناطق السياحية وتخفيف التسعيرات .*APS*. تم الاسترجاع من https://www.aps.dz/ar/economie/65744-2019-01-21-17-18-18

الأسئلة لتغطية الجوانب الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة. تم توزيع الاستبيان من خلال مقابلات ميدانية مباشرة مع المشاركين، ما ساهم في تعزيز فهم الأسئلة ودقة الإجابات.

أما المقابلات، فقد استُخدمت لاستكمال النتائج الكمية، ووفرت معطيات نوعية ثرية أظهرت رؤى وتحديات لا يمكن حصرها بالأرقام وحدها، مما عزز من شمولية التحليل وعمق التفسير في هذه الدراسة.

وقد تم تصميم الاستبيان بما يتوافق مع خصوصية الدراسة، التي تستهدف فئتين أساسيتين في منطقة لقليعة (ولاية برج بوعريريج):

1. السياح الزائرون للمنطقة بهدف الاستكشاف الثقافي أو الترفيه.
2. السكان المحليون المقيمون في القرية والمشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاط السياحي.

مبررات اختيار أداة الاستبيان والتوزيع المباشر:

- سهولة التطبيق الميداني في منطقة محددة جغرافيًا مثل قرية لقليعة.
- إمكانية توجيه الأسئلة وشرحها مباشرة، خاصة في حال وجود فروقات في الفهم أو المستوى التعليمي.
- القدرة على جمع بيانات من فئتين مختلفتين (السياح والمقيمين) في نفس الإطار الزمني والمكاني.
- سرعة تحليل البيانات مقارنة بالمقابلات المفتوحة أو الملاحظة، بما يخدم أهداف الدراسة الكمية.
- ضمان أعلى نسبة استجابة من خلال التواصل المباشر مع المستجوبين.

مكونات الاستبيان:

يتكوّن الاستبيان من جزئيين رئيسيين:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة ديموغرافية عامة:

- الفئة (سائح / مقيم)، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، وعدد الزيارات (بالنسبة للسياح) أو مدة الإقامة (للمقيمين).
- ملاحظة قرية لقليعة مهجورة من العائلات سكانها هم فقط أئمة المسجد وطلابهم وبعض أعضاء الجمعيات. كما تأتي العائلات دائما في زيارات تفقدية للبيوت.

الجزء الثاني: يتضمن مجموعة من المحاور، كما يلي:

1. المحور الخاص بالسياحة الثقافية يحتوي على ثلاث أسئلة
2. الحور الخاص بالتنمية المستدامة مقسم كالتالي:

- البعد الاقتصادي: يحتوي على 7 أسئلة تقيس الأثر الاقتصادي للسياحة الثقافية في قرية لقليعة.
- البعد البيئي: يحتوي على 4 أسئلة تتعلق بالأثر البيئي للسياحة.
- البعد الاجتماعي والثقافي: يتكون من 8 أسئلة لقياس التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة على المجتمع المحلي.

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيب على كل عبارة، وفق التدرج التالي:

(لا أوافق بشدة – لا أوافق – محايد – أوافق – أوافق بشدة).

كما تم حساب المدى لتحديد طول الخلايا أو الفئات لتحديد درجة التقييم كما يلي:

تم حساب المدى بين أكبر قيمة وأصغر قيمة (5–4=1)، تم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة (4/5–0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (1+0.8=1.8)، حيث من (1–2.60) يمثل المجال الجيد، ومن (3.41–5) مجال تقييم السلبي، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

لا أموافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
من 1 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5

2. ثبات أداة الدراسة وصدقها: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، والذي يُعد من أبرز الأساليب الإحصائية المستخدمة لقياس مدى الاتساق الداخلي لأدوات القياس. ويُعنى بثبات الأداة حصولها على نتائج متقاربة عند إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة. وقد أسفرت نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ عن القيم الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	العبارات	معامل ألفا كرونباخ
السياحة الثقافية	العبارة 01	0.875
	العبارة 02	0.686
	العبارة 03	0.927
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	0.717
	البعد البيئي	0.697
	البعد الاجتماعي الثقافي	0.725
المجموع		0.771

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج ال spss

تُشير نتائج الجدول إلى أن قيم معامل ألفا كرونباخ جاءت بمستوى جيد لكل مجال من مجالات الاستبانة، حيث بلغت القيمة الكلية لجميع المحاور 0.77، وهي قيمة تفوق الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات والذي يُقدر بـ 0.60، مما يدل على مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي ويعكس درجة مقبولة من الاعتمادية والثبات لأداة القياس.

3. أدوات التحليل الإحصائي

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSSللإحصاء، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأدوات الإحصائية على النحو التالي:

1. التكرارات والنسب المئوية: لوصف البيانات وتحديد الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية: لقياس مستوى موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبيان.
3. الانحراف المعياري: لقياس مدى تشتت أو تجانس استجابات العينة حول المتوسط الحسابي.

4. معامل الارتباط بيرسون: لقياس قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرات الدراسة المختلفة.
5. تحليل التباين الأحادي :(ANOVA)
6. تحليل الانحدار المتعدد: لتحديد مدى تأثير السياحة الثقافية على ابعاد التنمية المستدامة.

وقبل الشروع في تطبيق الأساليب الإحصائية المذكورة، تم التحقق أولًا من استيفاء العينة محل الدراسة للشروط المعلمية (البارامترية)، وذلك لضمان صحة النتائج ودقة التحليل وهي كالتالي:

- التوزيع الطبيعي للبيانات: نظرًا لأن حجم العينة أكبر من 30، فإن شرط التوزيع الطبيعي يُعتبر مبدئيًا محققًا وفقًا لقانون الأعداد الكبيرة. قد تم استخدام اختبار كولموغوروف–سميرنوف (Smirnov–Kolmogorov–) للتحقق من التوزيع الطبيعي. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الدلالة الإحصائية0.27 = Sig ، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- الاستقلالية:

تم اعتماد أسلوب المعاينة العشوائية، حيث تم توزيع الاستبيان بطريقة فردية، بحيث لا يتأثر أي مشارك بآراء الآخرين. وعليه، فإن شرط استقلالية الملاحظات محقق في هذه الدراسة.

- تجانس التباين:

بما أن العينة تم سحبها من مجتمع متجانس نسبيًا من حيث الخصائص السكانية والاجتماعية، كما أن فئات العينة متقاربة، فإن التباين بين المجموعات يمكن اعتباره متجانسًا ومقبولًا من الناحية الإحصائية.

- بيانات المجال (مقياس القياس):

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، والذي يُعد مقياسًا فترًيا تقريبيًا، حيث أن الفروقات بين درجاته متساوية (الفرق بين كل درجتين = 1).

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

قبل الانتقال إلى عرض وتحليل نتائج الإجابات المتعلقة بمحاور الدراسة الأساسية، من الضروري أولًا التعرف على الخصائص الديمغرافية للأفراد العينة، لما لها من دور في تفسير أنماط الإجابات وربطها بمتغيرات الدراسة.

وقد تضمن الجزء الأول من الاستبيان مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية للمشاركين، والتي شملت المتغيرات التالية: الفئة (سائح / مقيم)، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، وعدد الزيارات (بالنسبة للسياح) أو مدة الإقامة (للمقيمين).

1. تحليل البيانات الشخصية للعينة:

الجدول رقم07: تحليل البيانات الشخصية للعينة

المتغيرات الشخصية		التكرار	نسبة مئوية
الفئة	مقيم	35	35
	سائح	65	65
	المجموع	100	100
الجنس	ذكر	48	48
	أنثى	52	52
	المجموع	100	100
الفئة العمرية	أقل من 20 سنة	9	9
	من 20 إلى 29 سنة	41	41
	من 29 إلى 39 سنة	26	26
	من 39 إلى 49 سنة	16	16
	أكثر من 50 سنة	8	8
	المجموع	100	100
المستوى التعليمي	دون مستوى	2	2
	تعليم ابتدائي	4	4
	تعليم متوسط	10	10
	تعليم ثانوي	27	27
	تعليم جامعي أو أعلى	57	57
	المجموع	100	100

عدد الزيارات	مرة واحدة	30	46.15
	من 2 إلى 3 مرات	12	18.46
	أكثر من 3 مرات	23	35.39
	المجموع	65	100
مدة الإقامة	أقل من 5 سنوات	6	17.14
	من 5 إلى 10 سنوات	8	22.85
	أكثر من 10 سنوات	21	60.01
	المجموع	35	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال spss.

تشير النتائج إلى أن نسبة السياح بلغت 65%من مجموع العينة، في حين شكّل المقيمون نسبة 35% هذا التوزيع يُعد ملائمًا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى رصد دور السياحة في التنمية المستدامة، من خلال استطلاع آراء كل من الفاعلين المحليين والزوار، إذ يساهم هذا التنوع في الوصول إلى رؤية شاملة ومتوازنة بين من يعيش التأثير ومن يصنعه أو يستهلكه.

أما بالنسبة لمتغير الجنس أظهرت نتائج الاستبيان تمثيلًا متوازنًا بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الذكور 48%، مقابل 52%للإناث. هذا التوازن يعزز من المصداقية الإحصائية للنتائج.

أما بالنسبة للفئات العمرية جاءت كالآتي: الفئة العمرية من 20 إلى 29 سنة في المرتبة الأولى بنسبة 41%، تليها الفئة من 29 إلى 39 سنة بنسبة 26%، ثم الفئة من 39 إلى 49 سنة بنسبة 16%. تعكس هذه النتائج هيمنة الفئات الشابة ضمن العينة، وهي الفئة الأكثر حركةً ومشاركة في الأنشطة السياحية، كما أنها تعد مؤشرًا على اهتمام الشباب بالموروث الثقافي، وهو ما يُعد عاملًا مهمًا في استدامة النشاط السياحي على المدى الطويل.

بالنسبة للمستوى التعليمي تشير النتائج إلى أن أغلبية المشاركين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، حيث بلغت نسبة حاملي الشهادات الجامعية أو أعلى حوالي 57%، بينما شكّلت فئة التعليم الثانوي 27%. هذا التركيب يُشير إلى ارتفاع الوعي لدى أفراد العينة.

أما عن المتغير الخاص بعدد الزيارات أظهرت البيانات أن 46.15% من السياح زاروا قرية لقليعة مرة واحدة فقط، في حين زارها 35.39% أكثر من ثلاث مرات، و18.46% من مرتين إلى ثلاث. هذه النتيجة تعكس من جهة قدرة المنطقة على جذب الزوار المتجددين، ومن جهة أخرى تشير إلى إمكانية تحسين تجربة الزيارة الأولى لتشجيع التكرار.

بالنسبة لمتغير مدة الإقامة تشير المعطيات إلى أن 60.01% من المقيمين يعيشون في القرية منذ أكثر من 10 سنوات، بينما أقام 22.85% فيها بين 5 إلى 10 سنوات، و17.14% أقل من 5 سنوات. هذا التوزيع يدل على أن أغلبية أفراد العينة من المقيمين هم أبناء المنطقة أو سكانها الأصليين، وهو أمر ضروري لقياس أثر السياحة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل واقعي، بناءً على تجارب طويلة المدى.

2. تحليل وتفسير إجابات العينة حسب محاور الدراسة:

1.2 تحليل إجابات العينة حول محور السياحة الثقافية

الجدول رقم 08: المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على العبارات المكونة لمحور السياحة الثقافية

عبارات المحور الأول (السياحة الثقافية)	المقاييس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
قرية لقليعة تملك مقومات سياحية طبيعية وتاريخية مهمة	النسبة	-	-	1	18	81	4.80	0.426	موافق بشدة
	التكرار	-	-	1	18	81			
النشاط السياحي في القرية شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة	النسبة	-	-	3	29	68	4.65	0.553	موافق بشدة
	التكرار	-	-	3	29	68			
النشاط السياحي في القرية يرتكز أساسًا على الجانب الثقافي	النسبة	-	2	3	25	70	4.63	0.646	موافق بشدة

	التكرار	-	2	3	25	70			
نتيجة المحور الأول							**4.71**	**0.46**	**موافق بشدة**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج ال spss

يعكس الجدول الخاص بعبارات المحور الأول "السياحة الثقافية" نتائج دراسة ميدانية تهدف إلى قياس وعي السكان المحليين بأهمية السياحة الثقافية في قرية القليعة. وتُظهر البيانات أن هناك اتفاقًا كبيرًا بين المشاركين حول امتلاك القرية لمقومات سياحية طبيعية وتاريخية مهمة، حيث حصلت هذه العبارة على أعلى متوسط حسابي بلغ 4.80، وانحراف معياري منخفض (0.426)، مما يدل على تجانس كبير في الآراء ووضوح في إدراك هذه المقومات.

كما أشارت النتائج إلى أن النشاط السياحي في القرية قد شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بدلال متوسط قدره 4.65 وانحراف معياري مقداره 0.553، ما يدل على وجود تحسن فعلي في النشاط السياحي الملحوظ من قبل السكان.

أما فيما يتعلق بتركيز النشاط السياحي على الجانب الثقافي، فقد جاءت النتائج داعمة لذلك، بمتوسط 4.63، رغم تسجيل انحراف معياري نسبياً أعلى (0.646)، مما يشير إلى وجود بعض التباين في وجهات النظر، وإن كان بشكل محدود. وبناءً عليه، فإن النتيجة العامة للمحور الأول جاءت مرتفعة بمتوسط قدره 4.71، وانحراف معياري (0.46)، وهو ما يدل على وجود توجه عام إيجابي من قبل المشاركين نحو السياحة الثقافية كمقوم رئيسي في التنمية السياحية للقرية.

الجدول الرقم 09: المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على العبارات المكونة لمحور السياحة الثقافية

عبارات المحور الثاني (التنمية المستدامة)		المقاييس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
البعد الاقتصادي	ع 1	التكرار	6	61	7	7	19	2	1.272	لا أوافق
	ع 2	التكرار	30	42	12	11	5	2	1.134	لا أوافق
	ع 3	التكرار	37	41	6	14	2	2	1.087	لا أوافق
	ع 4	التكرار	41	37	5	13	4	2	1.163	لا أوافق
	ع 5	التكرار	38	40	4	12	6	2	1.203	لا أوافق
	ع 6	التكرار	37	41	4	15	3	2	1.135	لا أوافق
	ع 7	التكرار	-	1	2	58	39	4	0.575	أوافق
نتيجة البعد الاقتصادي								**3.5**	**0.60**	**موافق**
البعد البيئي	ع 8	التكرار	1	15	4	33	47	4	1.096	موافق
	ع 9	التكرار	1	13	7	26	53	5	1.092	موافق بشدة

	ع 10	التكرار	-	1	4	26	69	5	0.611	موافق بشدة
	ع 11	التكرار	1	5	4	54	36	4	0.813	موافق
نتيجة البعد البيئي								**4.5**	**0.73**	**موافق بشدة**
البعد اجتماعي	ع 12	**التكرار**	-	-	2	26	72	5	0.503	موافق بشدة
	ع 13	**التكرار**	6	56	8	16	14	2	1.215	موافق
	ع 14	**التكرار**	-	2	1	17	80	5	0.575	موافق بشدة
	ع 15	**التكرار**	-	-	3	30	67	5	0.650	موافق بشدة
	ع 16	**التكرار**	5	9	44	42	13	5	0.712	موافق بشدة
	ع 17	**التكرار**	-	5	9	44	42	4	0.815	موافق
	ع 18	**التكرار**	1	1	4	32	62	5	0.717	موافق بشدة
	ع 19	**التكرار**	4	23	17	43	13	4	1.099	موافق
نتيجة البعد الاجتماعي								**4.1**	**0.36**	**موافق**

نتيجة المحور الثاني	3.5	0.330	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج ال spss

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام لبُعد "الاقتصاد المستدام" بلغ **3.5**بانحراف معياري **0.60**، وهو ما يشير إلى أن هذا البعد يُقيَّم بدرجة "موافقة "من طرف السياح والمقيمين، حسب مقياس ليكرت الخماسي(4.19–3.40) . تُظهر تفاصيل العبارات أن بعض الجوانب الاقتصادية في قرية القليعة تحتاج إلى تعزيز، وتعكس ضعف مساهمة السياحة أو الأنشطة الاقتصادية المحلية في تحسين معيشة السكان أو في توفير فرص عمل مستقرة. في المقابل، جاءت العبارة (ع7: تساهم السياحة في قرية لقليعة في تشجيع تطوير البنية التحتية) بقيم مقبولة نسبيًا، ما يُشير بوضوح إلى أن البنية التحتية في القليعة تشهد تطوّرًا ملموسًا نتيجة النشاط السياحي، وأن هذه التحسينات ملموسة من قبل السكان والزوار.

هذا يشير إلى أن الجانب الاقتصادي في القليعة، ورغم التقدّم النسبي، لا يزال بحاجة إلى سياسات تنموية أكثر شمولًا، تركّز على خلق قيمة اقتصادية حقيقية تعود بالنفع على المقيمين وتُرضي تطلعات السياح.

أما البُعد البيئي فقد حقق أعلى متوسط حسابي بين الأبعاد الثلاثة، إذ بلغ **4.5**بانحراف معياري **0.73**، ما يدل على موافقة شديدة من طرف العينة. هذه النتيجة تعكس إدراكًا عاليًا لأهمية الحفاظ على البيئة في قرية القليعة، سواء من طرف السياح الذين يُقدّرون جمال الطبيعة ونظافتها، أو من طرف المقيمين الذين يدركون دور البيئة النقية في جذب الزوار ودعم الاقتصاد المحلي.

يشير هذا إلى أن هناك وعيًا بيئيًا جيدًا وممارسات إيجابية على أرض الواقع، مثل الحفاظ على نظافة المحيط الطبيعي، وتوفّر مساحات خضراء، وربما وجود جهود محلية في التسيير البيئي.

يُلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الاجتماعي يقع ضمن مجال التقييم المرتفع، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (4.12) و(4.75)، وهي جميعها تنتمي إلى الفئة (3.41–5.00) وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى وجود اتفاق عام بين أفراد العينة على التأثير الإيجابي للسياحة على البعد الاجتماعي في القرية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (4.1) بانحراف معياري قدره (0.36)، وهو ما يدل على درجة مرتفعة من التجانس في الآراء وعدم وجود تباينات حادة في تقييم المشاركين.

أما بالنسبة لتوزيع القيم، فقد جاءت العبارة (ع14: السياحة تساعد على تعزيز الهوية الثقافية لسكان القرية.) في الترتيب الأعلى من حيث المتوسط الحسابي (4.75)، بانحراف معياري منخفض (0.575)، مما يدل على إدراك قوي ومشترك بين المشاركين لأهمية هذه العبارة. بينما سجلت العبارة (ع13: السياحة تشجع على تطوير الحرف التقليدية والمنتجات المحلية.) أعلى قيمة للانحراف المعياري (1.215)، وهو ما يشير إلى بعض التباين في آراء المشاركين حول مضمونها، رغم أن متوسطها (4.12) لا يزال يشير إلى درجة عالية من الموافقة.

كما لوحظ أن بقية العبارات جاءت بنتائج متقاربة نسبيًا، مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.503) و(1.099)، وهي بشكل عام تشير إلى تجانس نسبي جيد في الإجابات، ما يعزز من موثوقية النتائج.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن المشاركين يدركون بشكل واضح الأبعاد الاجتماعية الإيجابية للسياحة في قريتهم، سواء على صعيد التفاعل المجتمعي، أو تعزيز العلاقات بين السكان المحليين والزوار، أو حتى في الحفاظ على العادات والتقاليد ضمن سياق منفتح وتواصلي.

يتضح من النتائج الكلية أن تقييم أفراد العينة (سياحًا ومقيمين) لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قرية القليعة جاء بمتوسط حسابي قدره 3.5وانحراف معياري 0.330، وهو ما يقع ضمن فئة "موافق "حسب مقياس ليكرت الخماسي، ما يشير إلى إدراك إيجابي عام لمستوى تحقيق التنمية المستدامة في القرية.

تشير نتائج المحور الثاني إلى أن قرية القليعة تسير في اتجاه تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، خاصة البيئية والاجتماعية، في حين لا يزال البعد الاقتصادي يحتاج إلى تدخلات فعالة ومشاريع ملموسة.

رغم تقييم العينة العام بأنه "موافق"، إلا أن التحليل التفصيلي يُظهر تفاوتًا واضحًا في مستويات التحقق بين الأبعاد الثلاثة، وهو ما يُعد مؤشرًا مهمًا لصانعي القرار المحليين.

إيجاد العلاقة بين المتغيرات:

يمثل الجدول معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة والسياحة الثقافية.

الجدول رقم 10: معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة والسياحة الثقافية

الأبعاد	البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي

دلالة الإحصائية sig	0.047	0.000	0.001
شدة-اتجاه معامل ارتباط	−0.199	0.430	0.324

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات ال spss

العلاقة بين السياحة والبعد البيئي: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية متوسطة القوة بين السياحة الثقافية والبعد البيئي، حيث بلغ معامل الارتباط (r = 0.430) بدلالة إحصائية قوية .(sig = 0.000) هذا يدل على أن تطور السياحة الثقافية في القليعة يسهم إيجابًا في تحسين الوضع البيئي، من خلال تعزيز السلوك البيئي الواعي، والاهتمام بجمالية الفضاء الطبيعي، والحفاظ على الموارد البيئية. ويمكن تفسير هذه العلاقة بارتفاع وعي السياح والمقيمين بضرورة حماية البيئة كجزء من التجربة السياحية المستدامة.

العلاقة بين السياحة والبعد الاجتماعي: أما العلاقة بين السياحة والبعد الاجتماعي فقد جاءت موجبة ولكنها ضعيفة إلى متوسطة، حيث بلغ معامل الارتباط (r = 0.324) وبدلالة إحصائية معتبرة .(sig = 0.001) تعكس هذه النتيجة وجود أثر إيجابي للسياحة على النسيج الاجتماعي المحلي، من خلال تعزيز التواصل بين السكان والزوار، ودعم قيم التعايش والانفتاح الثقافي. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تظل أقل قوة مقارنة بالبعد البيئي، ما يدل على ضرورة تفعيل السياحة الثقافية بشكل أعمق لدعم الروابط الاجتماعية والمساهمة في استدامتها.

العلاقة بين السياحة والبعد الاقتصادي: سجلت العلاقة بين السياحة الثقافية والبعد الاقتصادي قيمة سالبة ضعيفة (r = −0.199) لكنها ذات دلالة إحصائية (sig = 0.047)، مما يشير إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين. هذا يعني أن زيادة النشاط السياحي لا يقابله بالضرورة تحسن في المؤشرات الاقتصادية المحلية، مثل الدخل أو فرص العمل، بل قد يعكس شعور السكان بعدم استفادتهم اقتصاديًا من الحركة السياحية. وتُعد هذه النتيجة مؤشرًا مهمًا على قصور السياسات المحلية في ربط السياحة بالتنمية الاقتصادية المباشرة.

ولتأكد من نتائج تحليل التباين قمنا باختبار الانحدار المتعدد:

صياغة الفرضيات:

الفرضية الصفرية(H_0): لا يوجد دور للسياحة الثقافية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قرية القليعة.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد دور للسياحة الثقافية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قرية القليعة.

للتأكد من صحة الفرضية، تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير السياحة الثقافية (كمتغير مستقل) على أبعاد التنمية المستدامة (كمتغيرات تابعة: اقتصادي، اجتماعي، بيئي).

ستكون قاعدة القرار هي الاعتماد على القيمة الاحتمالية Sig وعلى المقارنة ما بين المحسوبة والجدولية المقدرة بـ 1.684 عند درجة حرية DF=47 وفق المعادلات التالية:

1. البعد الاقتصادي:

$$Y_1 = \hat{a}_1 + b_1X$$

2. البعد البيئي:

$$Y_2 = \hat{a}_2 + b_2X$$

3. البعد الاجتماعي:

$$Y_3 = \hat{a}_3 + b_3X$$

وفي كل معادلة:

Y_3 أو Y_2 أو Y_1 البعد التابع (اقتصادي، بيئي، اجتماعي)

X:المتغير المستقل (السياحة الثقافية)

â: الثابت.

b : ميل الخط المستقيم، ويعكس مقدار التغير في 7 إذا تغيرت X بوحدة واحدة

Sig: قيمة المعنوية R_2: معامل التحديد R: معامل الارتباط $DF=(N-1)-n$

مستوى الدلالة الاحصائية المعتمد في الدراسة هو: 0.05% والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم11: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

مصدر التباين	B تقدير معلمات النموذج	t محسوبة	القيمة الاحتمالية sig
الثابت	3.081	5.699	0.000
Y1	−0.098	−1.35	0.175
Y2	0.198	3.066	0.003
Y3	0.271	2.168	0.033

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على مخرجات ال spss

نلاحظ من الجدول أن البعدين البيئي والاجتماعي من أبعاد التنمية المستدامة Y_2 وY_3**هما** المتغيران التابعان اللذان تأثرا تأثيرًا ذا دلالة إحصائية بالمتغير المستقل، وهو السياحة الثقافية(X) ، عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) قد بلغت قيمة **t**المحسوبة للبعد البيئي (3.066)بقيمة معنوية (Sig = 0.003)، وللبعد الاجتماعي (2.168)بقيمة معنوية (Sig = 0.033)، وهما أقل من مستوى الدلالة المعتمد، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للسياحة الثقافية على كل من البعد البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة في قرية القليعة.

وتُظهر هذه النتائج أن السياحة الثقافية تساهم في تعزيز التنمية البيئية من خلال رفع الوعي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة البيئة المحلية، كما تدعم البعد الاجتماعي عبر تقوية التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الثقافية، وإحياء التراث غير المادي.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي (Y_1)، فقد أظهر قيمة t سالبة بلغت (−1.350)، بقيمة معنوية (Sig = 0.175)، وهي أعلى من 0.05، مما يدل على أن العلاقة بين السياحة الثقافية والبعد الاقتصادي غير معنوية من الناحية الإحصائية، أي أن السياحة الثقافية لم تُحدث أثرًا اقتصاديا ملموسًا في القليعة من وجهة نظر أفراد العينة، سواء من حيث خلق فرص العمل أو تحسين مستوى دخل السكان المحليين.

الجدول رقم 12: نتائج تحليل (Anova)

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	القيمة الإحصائية لf	القيمة الاحتمالية sig	القرار الاحصائي	R	R_2
المتغيرات الشارحة للانحدار	4.848	3	1.616	9.530	0.000	قبول الفرضية	0.479	0.229
المتغيرات المتبقية	16.279	96	0.170					
المجموع الكلي	21.127	99						

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات ال spss

بالاعتماد على جدول تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، نلاحظ أن المتغير المستقل في هذا السياق هو السياحة الثقافية، في حين أن المتغيرات التابعة تمثلت في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.

وقد أظهرت النتائج أن السياحة الثقافية لها **أثر** ذو دلالة إحصائية على أبعاد التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (9.530)، وهي أعلى من القيمة الجدولية، في حين أن القيمة الاحتمالية Sig كانت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية H_0وقبول الفرضية البديلة H_1التي تنص على أن السياحة الثقافية تؤثر بشكل معنوي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قرية القليعة.

- كما بلغ معامل الارتباط(0.479) R ، مما يدل على وجود علاقة متوسطة وموجبة بين السياحة الثقافية وتحقيق التنمية المستدامة. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.229)، مما يعني أن السياحة

الثقافية تفسر حوالي 22.9% من التغيرات التي تطرأ على أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، في حين تعزى النسبة المتبقية لعوامل أخرى لم يشملها النموذج التحليلي.
وبالتالي يمكن تقدير معادلات خط الانحدار المتعدد التالية:

- **البعد الاقتصادي:(Y_1)**

$$Y_1 = 3.081 - 0.098X$$

- **البعد البيئي:(Y_2)**

$$Y_2 = 3.081 + 0.198X$$

- **البعد الاجتماعي:(Y_3)**

$$Y_3 = 3.081 + 0.271X$$

3. نتائج الدراسة:

1. نتائج الدراسة الكمية:

من خلال تحليل إجابات الاستبيانات واختبار فرضية الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاختلاف في تقييم أبعاد التنمية المستدامة بين السياح والمقيمين كان محدودًا، حيث لم يظهر اختبار ANOVA فروقًا معنوية ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في تقييم أثر السياحة الثقافية على التنمية المستدامة.
- اظهر اختبار بيرسون وجود علاقة بين السياحة الثقافية في القليعة وأبعاد التنمية المستدامة.
- ولتأكيد صحة النتائج قمنا بتحليل الانحدار المتعدد حيث أظهر أن التأثير الأكبر كان للبعد الاجتماعي والبعد البيئي، حيث أن هذين البعدين تأثرا بشكل دال إحصائيًا بالسياحة الثقافية، إذ بلغت القيم الاحتمالية على التوالي (Sig = 0.003) للبعد الاجتماعي و (Sig = 0.033)للبعد البيئي، بينما لم يظهر البعد الاقتصادي تأثيرًا (Sig=0.175)، مما يشير إلى أن السياحة الثقافية في القليعة لا تزال غير كافية لتحقيق أثر اقتصادي ملموس لدى السكان المحليين.
- بين اختبار تحليل التباين (ANOVA) أن السياحة الثقافية تؤثر بشكل معنوي على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) حيث أن السياحة الثقافية تفسر حوالي 22.9% من التغيرات الحاصلة في أبعاد التنمية المستدامة.

- من حيث المتوسطات الحسابية، أظهرت نتائج الاستبيان أن السياحة الثقافية تساهم بشكل إيجابي في:

  - ✓ تشجيع تطوير البنية التحتية.
  - ✓ الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري المحلي..
  - ✓ الحفاظ على مصادر المياه وتحسين خدمات النظافة الصحية في القرية.
  - ✓ المحافظة على الهوية الثقافية المحلية.
  - ✓ تشجيع التعاون فعّال بين السكان المحليين، السلطات.

بناءً على التحليل الكمي للبيانات، تبيّن أن محدودية الهياكل السياحية، بما في ذلك مؤسسات الإيواء (كالفنادق)، والمرافق الخدمية (كالمطاعم والمحلات التجارية)، إضافة إلى ضعف وسائل النقل، تُشكّل عاملاً حاسماً في عدم تفعيل البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وعليه، تُعد الفرضية القائلة بأن ضعف البنية التحتية يُقلّص من مساهمة السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، فرضية صحيحة ومدعومة بالمعطيات الإحصائية المتاحة.

ولتأكيد نتائج الدراسة الكمية، سيتم التطرق إلى نتائج الدراسة النوعية، بهدف دعمها وتعزيز تفسيرها.

2. نتائج الدراسة النوعية:

شهدت قرية القليعة في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الزوار والمهتمين بالتراث، نتيجة لما تزخر به من مقومات ثقافية وتاريخية متجذرة في عمق الهوية المحلية، وهو ما ساهم في تعزيز السياحة الثقافية كمجال ناشئ وواعد في المنطقة. وقد انعكس هذا التزايد الملحوظ في عدد السياح بشكل إيجابي على مختلف أبعاد التنمية، لاسيما في شقّها الاجتماعي–الثقافي والبعد البيئي.

أولا: تحقيق البعد الاجتماعي:

- ساهمت السياحة الثقافية في قرية القليعة بشكل فعّال في الحفاظ على التراث المعماري المحلي، حيث أدّى تزايد عدد الزوار المهتمين بالبعد التاريخي والجمالي للمنطقة إلى رفع وعي السكان بأهمية المحافظة على الطابع الأصيل للقرية. وقد نتج عن ذلك اتخاذ مبادرات جماعية من قبل السكان المحليين، بدعم من الجمعيات الثقافية والهيئات المهتمة بالتراث، تقضي بترميم المباني والطرقات وفق الخصوصيات

المعمارية التقليدية للمنطقة. كما تم الاتفاق، بالتنسيق مع مصالح البلدية، على منع أي تدخل عمراني لا يحترم هذا الطابع، في إطار جهود جماعية لحماية الهوية المعمارية للقرية وتعزيز جاذبيتها السياحية.

- ساهم النشاط السياحي في تعزيز الهوية الثقافية لسكان قرية القليعة، حيث أتاح توافد الزوار من مختلف المناطق الفرصة للتعرف على تاريخ القرية العريق والانخراط في نمط الحياة المحلي. وقد ساعد هذا التفاعل الثقافي في إبراز العادات والتقاليد الأصيلة للمجتمع المحلي، مما ساهم في إعادة إحياء الموروث الثقافي ومنع اندثار القرية أو بقائها طيّ النسيان. وفي هذا السياق، وحرصًا على صون حرمة المعالم الدينية، قامت السلطات المحلية بالتعاون مع المجتمع المدني بوضع مجموعة من القوانين والضوابط الخاصة بتنظيم دخول القرية، ولا سيما فيما يتعلق بولوج حرم الزاوية. وقد تم تثبيت لافتات توعوية في مداخل القرية وحول الزاوية تُبرز هذه القوانين، كما يُمنع دخول المخالفين لها، وذلك بهدف الحفاظ على قدسية المكان وضمان احترام الزوار لخصوصيته الثقافية والدينية أي أن قرية القليعة تتمتع بنظام محلي تشاركي يضمن حماية حقوق كل من الزوار والمقيمين على حدّ سواء.

من أبرز هذه القوانين: (تم سنها من طرف رئيس البلدية العيد بوزيدي)

- ✓ عدم ادخال الكلاب والحيوانات الأليفة
- ✓ عدم ادخال الآلات الموسيقية
- ✓ احترام الزاوية والطلبة
- ✓ ارتداء لباس محترم عند دخول حرم الزاوية
- ✓ عدم الدخول الى بيوت دون أحد من أفراد الجمعيات
- ✓ القانون الخاص بالعين العمومية

مما سبق يمكن القول انه تم تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تتمثل في:

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

خاصة الهدف الفرعي 11.4 "تعزيز الجهود لحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي."

- من خلال الحفاظ على الطابع المعماري التقليدي، وتجديد البيوت والطرقات بما يراعي الهوية المحلية، يتم دعم إنشاء بيئات عمرانية أكثر استدامة، وقابلة للعيش، وتحترم التراث الثقافي.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

- القرار الجماعي بتجديد المباني وفق الطراز المحلي يعكس استهلاكًا واعيًا للموارد، وتخطيطًا عمرانيًا يحترم البيئة والثقافة، مما يُقلّل من الهدر ويشجّع على الاستدامة.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- التعاون بين السكان، الجمعيات، والبلدية يمثل نموذجًا للشراكة الفعالة بين مختلف الفاعلين المحليين من أجل تحقيق هدف مشترك يعزز التنمية المستدامة.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (بشكل غير مباشر)

- الحفاظ على النمط المعماري يعزز الجاذبية السياحية، مما يُمكن أن يساهم في خلق فرص عمل محلية مرتبطة بالصيانة، الحرف التقليدية، والإرشاد السياحي.

ثانيا: تحقيق البعد البيئي:

- في ظل التزايد الملحوظ في عدد السياح الوافدين إلى قرية القليعة، برزت الحاجة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى كل من السكان المحليين والزوار، بهدف المحافظة على النظافة العامة وحماية جمالية المشهد الطبيعي والمعماري للقرية. وقد تم إطلاق مبادرات توعوية مشتركة، بالتنسيق بين المجتمع المدني والسلطات المحلية، تركز على الحد من النفايات وتشجيع السلوكيات البيئية الإيجابية، بما يعزز من صورة القرية كوجهة سياحية نظيفة ومستدامة.
- في إطار الجهود المحلية المبذولة لتحقيق الاستدامة البيئية في قرية القليعة، تم تنفيذ مشروع خاص بإعادة تأهيل العين العمومية، حيث أُعيد تجديدها لضمان استهلاك رشيد وعقلاني للمياه، بما ينسجم مع مبادئ إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. كما شملت هذه المبادرات البيئية تنظيف بحيرة **الماء** التابعة للسد القديم، ما ساهم في تحسين جودة البيئة المحلية وتعزيز جاذبية الموقع كفضاء طبيعي وتراثي في آنٍ واحد.
- تم اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى حماية الغابة والأشجار المحيطة بالفضاء الطبيعي للقرية، وذلك من خلال منع مختلف أشكال التلوث البيئي، سواء الناتجة عن الأنشطة السياحية أو الممارسات اليومية للسكان.

مما سبق يمكن القول انه تم تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي تتمثل في:

الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي: من خلال مشروع إعادة تأهيل العين العمومية وضمان الاستهلاك الرشيد للمياه.

الهدف 13: العمل المناخي: من خلال التدابير التي تُقلّل من الأثر البيئي للأنشطة السياحية والمجتمعية، مما يساهم في التكيف مع تحديات التغير المناخي.

الهدف 15: الحياة في البر: بحماية الغابة والأشجار المحيطة بالقرية، وصون النظام البيئي المحلي من التدهور.

ملخص الفصل:

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي تم تنفيذها في بلدية القليعة – برج زمورة بولاية برج بوعريريج، من خلال توزيع استبيان على عينة مكوّنة من 100 شخص، إلى جانب إجراء مقابلات مع عدد من السياح، السكان المحليين، والفاعلين في القطاع السياحي، أن للسياحة الثقافية دوراً فعّالاً في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وقد تم تحليل المعطيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، حيث كشفت النتائج عن وعي نسبي بأهمية الموروث الثقافي في جذب الزوار وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تعزيز الهوية المحلية والمحافظة على التراث. كما أبانت الدراسة عن إمكانيات كامنة في المنطقة من شأنها أن تُوظف ضمن رؤية تنموية مستدامة، إذا ما تم تدارك بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، الترويج السياحي، والتأطير المؤسسي. وعليه، تؤكد الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تنمية السياحة الثقافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القليعة، مما يستدعي تبني سياسات محلية فعّالة تُعزّز هذا التوجّه وتستثمر في الإمكانات الثقافية المتاحة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تُعد السياحة الثقافية من أبرز الآليات المعاصرة لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لقدرتها الفريدة على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن رؤية شاملة تراعي خصوصيات المجتمعات المحلية، وتستند إلى احترام مواردها الطبيعية وتراثها الثقافي. وتزداد أهمية هذا النمط السياحي في الدول ذات المخزون الحضاري الكبير، مثل الجزائر، التي تزخر بتراث ثقافي غني ومتنوع يشمل مواقع أثرية مصنفة عالميًا، معالم عمرانية تاريخية، تراثًا غير ماديًا متجذرًا، وتقاليد شعبية أصيلة.

هذا المخزون الهائل يجعل من السياحة الثقافية خيارًا استراتيجيًا ملائمًا للجزائر، يُمكن من خلاله الدفع بعجلة التنمية المستدامة، لِما يوفره من فرص لتثمين الموروث الثقافي، خلق مناصب شغل، تنشيط الاقتصاد المحلي، وترسيخ الهوية الوطنية. ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى مساهمة السياحة الثقافية في التنمية المستدامة، من خلال نموذج محلي يتمثل في قرية القليعة ببلدية برج زمورة، ولاية برج بوعريريج، لما لها من رصيد تراثي وعمراني وإنساني يؤهلها لتكون فضاءً واعدًا للسياحة الثقافية المستدامة.

وقد كشفت المعالجة النظرية والتحليل الميداني للدراسة أن السياحة الثقافية تلعب دورًا ملموسًا في تحقيق بعدين أساسيين من أبعاد التنمية المستدامة، وهما البعد الاجتماعي من خلال تعزيز التماسك المجتمعي، والبعد البيئي من خلال التشجيع على الحفاظ على الموارد الطبيعية والمواقع التراثية. ومع ذلك، فإن البعد الاقتصادي لا يزال دون المستوى المأمول، ما يشير إلى قصور في استغلال هذا المورد الثقافي كمحرك اقتصادي فعلي داخل المجتمع المحلي.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- تسهم السياحة الثقافية في تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل النظافة وتحسين واجهات القرية.
- ساهمت في ترسيخ الوعي بأهمية التراث وفي تنمية روح المسؤولية الجماعية تجاه الحفاظ عليه.
- خلقت مجالات للتعاون بين السكان والزوار وشجعتهم على المشاركة في أنشطة ذات طابع ثقافي محلي.
- لكنها لم تساهم بما يكفي في خلق مشاريع مدرّة للدخل أو في تحسين المعيشة الاقتصادية لسكان القرية.

الخاتمة العامة

إن محدودية الأثر الاقتصادي تعود إلى عوامل عدّة، أهمها:

- ضعف البنية التحتية السياحية (انعدام الإقامات الريفية، المطاعم التقليدية، ومراكز التوجيه السياحي).
- غياب إطار تنظيمي محلي واضح يُعنى بتسيير النشاط السياحي وتنميته.
- نقص الترويج للقرية كوجهة سياحية ثقافية على المستويين المحلي والوطني.
- قلة التكوين في مجال تسيير المشاريع السياحية والأنشطة الثقافية المدرة للدخل.
- غياب الشراكات بين الجماعات المحلية والفاعلين في القطاع السياحي (وكالات، جمعيات، مستثمرين).

ولتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وبخاصة تفعيل البعد الاقتصادي للسياحة الثقافية، توصي الدراسة بما يلي:

- صياغة خطة وطنية واضحة المعالم تُدرج السياحة الثقافية كقطاع اقتصادي منتج، تربط بين الموارد الثقافية المحلية والتخطيط الاقتصادي.
- ربط السياحة الثقافية بالأهداف الاقتصادية للبلديات القروية، لا سيما تلك الغنية بالتراث.
- إنشاء صناديق دعم وتمويل موجهة للشباب والنساء في القرى لإنشاء مشاريع ضيافة، مطاعم تقليدية، ورشات للحرف. من خلال تحويل المنازل التقليدية إلى فضاءات للإقامة، بما يتيح توليد دخل مباشر لسكان القرية ويعزز التجربة الثقافية للسائح.
- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وتوفير ضمانات للمشاريع الصغيرة المبتكرة.
- إطلاق حملات ترويجية داخلية ودولية حول القرى ذات التراث الثقافي.
- بناء علامات سياحية (branding) خاصة بكل منطقة، تُبرز خصوصيتها الثقافية والمعمارية.
- تثمين الحرف والصناعات التقليدية :دعم إنتاج وتسويق المنتجات اليدوية المحلية، وفتح منافذ لبيعها داخل القرية، مما ينعش الحرف ويخلق فرص عمل.
- تنظيم مهرجانات ومواسم ثقافية دورية :توظيف المناسبات الثقافية والمواسم المحلية لجذب الزوار وتحريك النشاط الاقتصادي بالتعاون مع مختلف الفاعلين.
- إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين في مجال السياحة الثقافية في المناطق الريفية
- تكوين شباب القرية في مهن السياحة :من خلال فتح دورات تكوينية في الإرشاد، التسيير، والخدمات الفندقية، مما يرفع من كفاءة الموارد البشرية المحلية.

- تفعيل الشراكات مع وكالات سياحية :إدماج القليعة ضمن المسارات السياحية الثقافية الوطنية يضمن تدفقًا مستمرًا للزوار.
- فرض رسوم رمزية موجهة للصيانة والتنشيط الثقافي :تساهم هذه الرسوم في تمويل المشاريع التراثية بشرط إدارتها بشفافية وإشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار.
- تطوير تطبيقات ومنصات إلكترونية للترويج الرقمي للمواقع الثقافية الصغيرة وغير المعروفة.
- ربط القرى السياحية بأنظمة الحجوزات والمنصات السياحية العالمي.
- وضع مؤشرات قياس محلية ووطنية لمدى مساهمة السياحة الثقافية في خلق الثروة، وتحديثها سنويًا.
- نشر تقارير دورية عن الأثر الاقتصادي للسياحة في القرى والمناطق ذات المؤهلات الثقافية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابن منظور، م. ب. م .(2025) .*لسان العرب* (فهرس حرف الدال، "دوم"). المكتبة الشاملة.
2. أحمد محمود مقابلة .(2007) .*صناعة السياحة* (الطبعة الأولى). عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
3. توفيق بن داود .(2009) .*الجزائر: وجوه ومناظر* (ترجمة رشيد عقل، الطبعة الثانية). الجزائر: مطبعة العالم العربي.
4. رشيد بوروبية .(1977) .*الدولة الحمادية: تاريخها وحضارتها* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. رفعت موسى محمد .(2002) .*مدخل إلى فن المتاحف* .القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
6. سعد الله، أبو القاسم .(1998) .*تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)* (الجزء الخامس). الجزائر.
7. عبد الرحمن قماط .(2019) .*قوالب الموسيقى العربية – الغنائية والآلية* .الجزائر: دار كردادة للنشر والتوزيع.
8. عبد الله خبابة، رابح بوقرة. (د.ت) .*الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة* .الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.
9. على خلاصي .(2007) .*قصبة مدينة الجزائر* (الجزء الأول، الطبعة الأولى). الجزائر: دار الحضارة.
10. علي خليل إسماعيل الحديثي .(1999) .*حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي: (دراسة تطبيقية مقارنة)* (الطبعة الأولى). الأردن: مكتبة دار الثقافة والتوزيع.
11. عمر أحمد مختار عبد الحميد .(2008) .*معجم اللغة العربية المعاصرة* .القاهرة: عالم الكتب.
12. غرايبة، مصطفى خليف .(2012) .*السياحة البيئية* .الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني.
13. غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة أحمد .(2014) .*التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها* (الطبعة الثانية). عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. فؤاد عبد المنعم البكري .(2004) .*التنمية السياحية في مصر والوطن العربي* .مصر: عالم الكتب.
15. كافي مصطفى يوسف .(2017) .*التنمية السياحية* (الطبعة الأولى). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
16. دنشلي مصطفى .(2002) .*مقدمة إلى علم الاجتماع العام* .بيروت: مكتبة الفقيه.
17. محمد عاطف وصفي.(2008) . قاموس *علم الاجتماع* .دار المعرفة الجامعية
18. محسن أحمد الخضيري .(1989) .*التسويق السياحي، مدخل اقتصادي متكامل* .القاهرة: مكتبة مدبولي.
19. نهى إبراهيم خليل .(2013) .*السياحة في الدول الإسلامية في ظل الظروف المعاصرة* .الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
20. نهى الخطيب .(2000) .*اقتصاديات البيئة والتنمية* .القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة.

الأطروحات والمذكرات الجامعية:

21.عز الدين جعفري. أطلس العادات والتقاليد بمنطقة توات. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

المؤتمرات والملتقيات:

22.بعلوج بولعيد. (تاريخ النشر غير مذكور). معوقات الاستثمار في الجزائر. الملتقى الدولي الثاني حول "البحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في اقتصاديات الدول المتقدمة – حالة البلدان العربية والجزائر". جامعة سكيكدة.
23.دليلة طالب، عبد الكريم وهراني. السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة. مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22–23 نوفمبر 2011.
24.سهام حرفوش، وآخرون. (2008). الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7–8 أبريل.
25.الفيلالي حمزة، ونزاد عادل. (2010). نحو تفعيل أداء الجماعات المحلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي حول "السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 9–10 مارس.
26.مرازقة عبد القادر، وشخشاخ محمد. (2010، 10 مايو). التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر. الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر: الواقع والآفاق، المركز الجامعي

الوثائق والتقارير والقوانين:

27.لأمم المتحدة .(1992) .*تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: المرفق الأول* وثيقة رقم (A/CONF.151/26/Rev.1).
28.الأمم المتحدة .(2002) .*مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس – 4 سبتمبر 2002* وثيقة الأمم المتحدة.A/CONF.199/8
29.القرار الوزاري المؤرخ في 2011/11/20، المتضمن مخطط حماية واستصلاح الموقع الأثري ومنطقته المحمية. (ج ر العدد 17، 2012/03/25).
30.القانون 90–30 المؤرخ في 1990/12/10، يتضمن الأملاك الوطنية (جريدة رسمية عدد 52 سنة 1990)، المعدل بالقانون 08–14 المؤرخ في 2008/07/20 (جريدة رسمية عدد 44).
31.الجريدة الرسمية. (2003). العدد 11، فيفري.

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2005). مرسوم تنفيذي رقم 05-79 مؤرخ في 26 فبراير، يحدد صلاحيات وزير الثقافة. الجريدة الرسمية رقم 16، 2 مارس.
33. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 مارس 2012 (13 ربيع الثاني 1433)، المحدد لحقوق الدخول إلى المتاحف العامة الوطنية ومراكز التفسير ذات الطابع المتحفي. الجريدة الرسمية، العدد 25، 29 أبريل 2012.
34. القانون رقم 03/11 المؤرخ في 14 فبراير 2011 (14 ربيع الأول 1432)، المتعلق بنشاط السينما. الجريدة الرسمية، العدد 13.
35. اللجنة الدولية للصليب الأحمر .(1899) .*اتفاقية لاهاي الثانية بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية* .تم الاسترجاع في 16 أبريل 2025، من https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-conv-ii-1899
36. المرسوم التنفيذي رقم 93-141 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1413 هـ، المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ. الجريدة الرسمية، العدد 41، 14 يوليو 1993.
37. المرسوم التنفيذي رقم 94-414 المؤرخ في 23 نوفمبر 1994 (19 جمادى الثانية 1415 هـ)، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها. الجريدة الرسمية، العدد 79.
38. المرسوم التنفيذي رقم 13-219 المؤرخ في 18 يونيو 2013 (9 شعبان 1434 هـ)، المتضمن إعادة تنظيم المدرسة الوطنية لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها. الجريدة الرسمية، العدد 33.
39. قانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي. الجريدة الرسمية، العدد 44، 17 جوان 1988.
40. (يشمل القانون المواد: 10، 12، 32/2، 21، 27، 17/3، 32، 47، 48، 67، 87، 94، 96، 97، 98، 122)
41. القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية، العدد 43، 20 يوليو 2003.
42. المرسوم التنفيذي رقم 11-02 المؤرخ في 5 يناير 2011، يتضمن إنشاء وكالة وطنية للقطاعات المحفوظة وتحديد تنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية، العدد 01.
43. المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 22 مايو 2012، المحدد لتنظيم مكتبات القراءة العمومية الرئيسية. الجريدة الرسمية، العدد 30.
44. المرسوم التنفيذي رقم 05-488 المؤرخ في 22 ديسمبر 2005، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وتغيير تسميتها. الجريدة الرسمية، العدد 83.
45. منظمة اليونسكو .(2005) .*النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي*، 1972.
46. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .(1987) .*مستقبلنا المشترك* .الأمم المتحدة، نيويورك.

47. وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة .(2008) .*الكتاب 2: المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية* .الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة.

المجلات:

48. بعلوج بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4.
49. بلة سعد بن الحبيب، محسن زبيدة. السياحة البيئية الصحراوية التوجه الحديث للسياحة المستدامة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 01، 2021.
50. بن دحو أحمد. (2017). جهود الدولة الجزائرية في حماية الممتلكات الثقافية عبر الاتفاقيات الدولية. مجلة عصور، المجلد 16، العدد 32.
51. بن حمودة محبوب، وبن قانة إسماعيل. (2007). أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي. مجلة الباحث، المجلد 5، العدد 1.
52. بيدان عبد الصمد. "التراث الموسيقي الجزائري: دراسة في الأنواع والطبوع، الموسيقى العالمية نموذجًا". مجلة النص، المجلد 9، العدد 3، 2022.
53. الحجي سعيد. (2014). متاحف الآثار: هويتها، تطورها وواقعها المعاصر. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 30، العددان 3 و4.
54. دبور نبيل محمد. (2004). مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مع الإشارة خاصة إلى السياحة البيئية. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 25، العدد 1.
55. زاوية رشيدة. (2019). أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 30، المجلد 20، جامعة غرداية.
56. زروال، سهيلة. (2016). دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحقيق استراتيجيات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. مجلة آفاق للعلوم، 1(4)، 269-277.
57. سالم سالم حميد، وسلمان طارق. (2009). الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 1، العدد 2.
58. ساقني عبد الجليل، وساقني محمد. (2019). مساهمة السياحة الثقافية في الترويح عن النفس. مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 2.
59. سمر خيري مرسي غانم. معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2013.
60. شريفة طيان. "الملابس النسوية بالرأس بمدينة الجزائر في العهد العثماني". مجلة الدراسات الأثرية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر: جامعة الجزائر، 1995.

61. شليحي الطاهر، وتواتي عامر. (2017). "أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030". مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 1.
62. عبد القادر عواي عزام. "المدينة والعمران في بلاد المغرب القديم: مدينة تيمقاد الرومانية نموذجًا". *المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجيا المعاصرة (أنثروبولوجيا)*، العدد الأول، مارس 2015.
63. عماري شريفة ونورية شرقي. "الخصائص الفنية للموسيقى الشعبية الجزائرية". مجلة النص، المجلد 8، العدد 3، 2021.
64. مصطفاوي عايدة. (2024). "المؤسسات العمومية المكلفة بحماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر". مجلة القانون العقاري، المجلد 11، العدد 1.
65. مراد ناصر. (2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، (26)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
66. مهيبة بن عيسى. "مقومات سياحة الطعام في الجزائر وسبل الترويج لها". مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد2، 2022.
67. ياسر عوض عبد الرسول. (2011). معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وآثارها الاقتصادية. المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، رأس البر – جامعة طنطا، مصر.

المواقع الإلكترونية:

68. 2thar. (2025, January). خصائص السياحة الثقافية - فهم جوانبها وأثرها على المجتمعات والاقتصاد. تم الاسترجاع من https://www.2thar.com/2025/01/characteristics-cultural-tourism.html :
69. إيسيسكو. استراتيجية تنمية السياحة الثقافية في العالم الإسلامي. متاح على https://www.icesco.org/الثقافة: (تاريخ التصفح 16 مارس 2025).
70. الأمم المتحدة. (2025، 21 مارس). أهداف التنمية المستدامة. متاح على : https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar
71. الإذاعة الجزائرية. (2022، 13 مارس). 150 مسجدًا عتيقًا عبر 22 ولاية سيتم تصنيفها وترميمها. تم الاسترجاع في 10 أبريل 2025، من https://news.radioalgerie.dz/ar/node/7097 :
72. المجلس العالمي للسياحة المستدامة. (2016). معايير المجلس العالمي للسياحة المستدامة لشركات القطاع السياحي: الإصدار رقم 3. تم الاسترجاع من : https://openarchive.icomos.org/id/eprint/3057/1/Arabic%20Policy%20Guidance_ICOMOS_2023.pdf
73. المجلس العالمي للسفر والسياحة. (2024). مركز أبحاث المجلس العالمي للسفر والسياحة. تم التصفح في 16 مارس 2025، من https://researchhub.wttc.org/product/world-economic-impact-report :
74. الموقع الرسمي لديوان حماية وادي ميزاب وترقيته. تم الاطلاع عليه في 8 أبريل 2025، من www.opvm.dz :

75. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (دون تاريخ). قائمة مواقع التراث العالمي في الجزائر. من : https://whc.unesco.org/ar/statesparties/d

76. نوارة، ع. (2024، 27 أبريل). عدد المواقع الأثرية في الجزائر *الصحفي*. من : https://alsahafi.dz/2024/04/27/عدد-المواقع-الأثرية-في-الجزائر/

77. نور الدين بازين. التراث العالمي في منطقة المغرب العربي: موروث حضاري غني *العرب أونلاين*. من : www.alarabonline.org/index.aspffane

78. وزارة الثقافة والفنون. (د.ت). ديوان حماية وترقية وادي ميزاب. من- https://www.m : culture.gov.dz/index.php/ar/التراث-الثقافي-2/المؤسسات/الدواوين/84-ديوان-حماية-و-ترقية-وادي-ميزاب

79. وزارة الثقافة والفنون الجزائرية. (بدون تاريخ). "المهرجانات الثقافية المرسمة لسنة 2022". من- https://www.m : culture.gov.dz

80. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بدون تاريخ). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 - . من : https://www.mta.gov.dz/schema-damenagement-touristique/?lang=fr

81. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (بدون تاريخ). الموسيقى في الجزائر. من : https://algerianembassy.gov.om/الموسيقى%20في%20الجزائر.html

82. لشموط عمار. (2022، 4 يوليو). قانون الاستثمار الجديد: بيروقراطية الإدارة العدو الأول *ألجيري ألترا*. من : https://ultraalgeria.ultrasawt.com/قانون-الاستثمار-الجديد-بيروقراطية-الإدارة-العدو-الأول/عمار-لشموط/اقتصاد

83. لبادي وآخرون. (2023). التراث وأهداف التنمية المستدامة: السياسات الإرشادية للعاملين في مجال التراث والتنمية . *المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)*. من : https://openarchive.icomos.org/id/eprint/3057/1/Arabic%20Policy%20Guidance_ICOMOS_2023.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

84. Alain, M., & Pierre, B. (2002). *Le tourisme dans le monde*. Bréal France.

85. Al-Adarbeh, N. I., et al. (2020). *The Story of SCHEP: Sustainable Cultural Heritage Through Engagement of Local Communities Project, 2014–2018*. Amman: American Center of Oriental Research.

86. Hofstede, G., & Hofstede, G. J. (2005). *Cultures & organizations: Software of the mind*. New York: McGraw-Hill, Inc.

87. Schley, S., & Laur, J. (1997). *The sustainability challenge*. Cambridge: Pegasus Communications, Inc

Journals:

88. Harrouni, K. (2024). Sustainable urban conservation of historical cities: The case of Fez Medina, Morocco. In *Urban Heritage and Sustainability in the Age of Globalisation*. Open Book Publishers.

89. Mahmood, A. W. (2019). Virtual museums: Characteristics and features. *Journal of College of Fine Arts*, (6, 8). Retrieved May 2, 2025, from http://iq.jcofarts.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcofarts/article/view/222

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مشهد لزاوية القليعة من خارج ومن الداخل

الملحق رقم 02: أدوات النسيج داخل غرف النوم

الملحق رقم 03: الصحن (الفناء).

الملحق رقم 04: نظام ذراع الماء.

الملحق رقم 05: قاعة ضيوف نموذجية.

الملحق رقم 06: أشكال الخزائن داخل المطابخ

الملحق رقم07: تمثل ايكوفان للقمح

الملحق رقم08: ومدخنة تقليدية تُستعمل للتدفئة والطهي.

الملحق 09: صور لأزقة قرية القليعة.

الملحق رقم 10: بقايا المعصرة التقليدية.

الملحق رقم 11: الاستبيان

الاستبيان الجزء الأول:

البيانات العامة للمستجوب

1 .**الفئة:**

☐سائح ☐مقيم في قرية لقليعة

2. **الجنس:**

☐ذكر ☐أنثى

3 .الفئة العمرية:

☐أقل من 20 سنة

☐من 20 إلى 29 سنة

☐من 30 إلى 39 سنة

☐من 40 إلى 49 سنة

☐ 50 سنة فأكثر

4 .**المستوى التعليمي:**

☐بدون مستوى

☐تعليم ابتدائي

☐تعليم متوسط

☐تعليم ثانوي

☐تعليم جامعي أو أعلى

5 .بالنسبة للسياح: عدد زياراتك إلى قرية لقليعة:

☐أول مرة ☐ 2إلى 3 مرات ☐أكثر من 3 مرات

6 .بالنسبة للمقيمين في قليعة: مدة الإقامة في لقليعة:

☐أقل من 5 سنوات ☐من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني:

العبارات الخاصة بمحور السياحة الثقافية

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

قرية لقليعة تملك مقومات سياحية طبيعية وتاريخية مهمة					
النشاط السياحي في القرية شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة.					
النشاط السياحي في القرية يرتكز أساسًا على الجانب الثقافي					

العبارات الخاصة بمحور التنمية المستدامة

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
البعد الاقتصادي					
السياحة الثقافية تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي للقرية.					
الخدمات السياحية (الإيواء، الإرشاد، النقل) متوفرة في القرية.					
وفرت السياحة الثقافية فرص عمل مباشرة (إرشاد، بيع منتجات، خدمات).					
تُساهم في تعزيز التعليم والتدريب المهني.					
السياحة تساعد في تحسين دخل العائلات.					
تساهم السياحة في قرية لقليعة في خلق فرص متساوية للرجال والنساء في العمل والمشاركة المجتمعية.					
تساهم السياحة في قرية لقليعة في تشجيع تطوير البنية التحتية (مثل الطرق، الاتصالات، النقل).					

البعد البيئي					
السياحة لا تؤثر سلبًا على البيئة المحلية (نفايات، ضوضاء...).					
الزوار يراعون الحفاظ على نظافة وجمال المكان.					
يوجد وعي بيئي وسياحي لدى سكان زمورة يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.					
يأخذ النشاط السياحي في الاعتبار الحفاظ على مصادر المياه وتحسين خدمات النظافة الصحية في القرية					
البعد الاجتماعي الثقافي					
السياحة تساهم في الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري المحلي.					
السياحة تشجع على تطوير الحرف التقليدية والمنتجات المحلية.					
السياحة تساعد على تعزيز الهوية الثقافية لسكان القرية.					
يتم احترام العادات والتقاليد المحلية من قبل السياح.					
السكان المحليون منفتحون ومضيافون تجاه الزوار.					
يوجد تعاون فعّال بين السكان المحليين، السلطات، لتطوير و المستثمرين السياحة المستدامة في قرية لقليعة.					
القرية تتمتع بنظام محلي يحافظ على حقوق جميع الزوار والمقيمين ويسهم في استدامة السياحة.					
يتم ربط السياحة الثقافية بأهداف التنمية المستدامة من قبل السلطات المحلية.					